التوزيع: عـــام
E/ESCWA/SD/1992/9
٩ آب/اغسطس ١٩٩٢
ARABIC
الأصـل: بالعربيـــة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

شعبة التنمية الاجتماعية والسكان

سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية

(١٨)

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
MAR 0 1 1993
LIBRARY + DOCUMENT SECTION

المرأة العربيـة والعمل:
الواقع الراهن ومتطلبات التنمية

الأمم المتحدة

92-0521

المحتويات

	الصفحة
تمهيـــد	ح
مقدمة: مؤشرات قياس القوى العاملة ومدى فعاليتها في قياس نشاط المرأة الاقتصادي	١
أولا- معدلات النشاط الاقتصادي والعمالة المربحة	٣
ثانيا- بعض الصعوبات في قياس عمالة المرأة	٤
ثالثا- عمالة المرأة في الواقع العربي	٧
الفصل الأول: حجم ومعدلات نمو السكان والقوى العاملة	٩
أولا- حجم ومعدلات نمو السكان	٩
ثانيا- حجم ومعدلات نمو القوى العاملة في منطقة غربي آسيا ..	١٣
الفصل الثاني: معدلات النشاط الاقتصادي للمرأة في منطقة غربي آسيا .	١٨
أولا- معدلات النشاط الاقتصادي في منطقة غربي آسيا	١٨
ثانيا- معدلات النشاط الاقتصادي للمرأة العربية في منطقـــــة غربي آسيا	٢٧
الفصل الثالث: الخصائص التعليمية لعمالة المرأة في منطقة غربي آسيا..	٤٣
أولا- الخصائص التعليمية للمرأة العاملة في منطقة غربي آسيا .	٤٤
ثانيا- الخصائص التعليمية للعاطلات عن العمل	٥٤
الفصل الرابع: الخصائص الاقتصادية لعمل المرأة في منطقة غربي آسيا ..	٥٧
أولا- عمالة المرأة حسب الانشطة الاقتصادية.....	٥٧
ثانيا- عمالة المرأة حسب المهن	٧٦
ثالثا- توزيع النساء حسب حالة العمل وقطاع النشـــــاط الاقتصادي	٩٧

المحتويات (تابع)

الصفحة

الفصل الخامس: عمل المرأة في التشكيلة الاجتماعية العربية: الواقع الراهن والمستقبل ١٠٤

أولا- الواقع الراهن ١٠٤

ثانيا- التصورات المستقبلية عن عمل المرأة في منطقة غربي آسيا ١١٠

ثالثا- بعض المقترحات الخاصة بتحسين البيانات الخاصة بنشاط المرأة الاقتصادي وبكيفية إدماج المرأة في مجالات التنمية الاقتصادية ١١٢

رابعا- توقعات المستقبل ١١٨

قائمة الجداول

الجدول

١- حجم ومعدلات نمو السكان ١٢

٢- حجم ومعدلات نمو السكان في سن العمل ١٤

٣- حجم ومعدلات نمو النشطين اقتصاديا ١٧

٤- عدد السكان والسكان النشطين اقتصاديا حسب الجنس والفئة العمرية ٢٢

٥- معدلات النشاط الاقتصادي ٢٦

٦- معدلات النشاط الاقتصادي الاجمالية في الحضر والريف ٢٨

٧- معدل نشاط المرأة حسب فئات السن ٣٢

٨- معدلات البطالة حسب الجنس ٤١

٩- معدلات النشاط الاقتصادي للمرأة حسب الحالة التعليمية ٤٦

١٠- الحالة التعليمية للمرأة العاطلة عن العمل ٥٥

١١- معدل النشاط الاقتصادي للمرأة حسب الانشطة الاقتصادية الرئيسة ٦٠

١٢- عمالة المرأة حسب أقسام النشاط الاقتصادي الفرعية ٦٩

المحتويات (تابع)

الجدول		الصفحة
١٣-	معدلات التأنيث حسب أقسام النشاط الاقتصادي الفرعية	٧١
١٤-	معدلات عمالة المرأة حسب المهن الرئيسة	٧٧
١٥-	معدلات التأنيث حسب أقسام المهن الرئيسة: النسب المئوية للاناث الى الذكور في كل قسم من اقسام المهن	٨٩
١٦-	معدلات عمالة المرأة حسب أقسام المهن الفرعية	٩٠
١٧-	معدلات التأنيث حسب أقسام المهن الفرعية	٩٤
١٨-	معدلات النشاط الاقتصادي حسب حالة العمل والجنس	١٠٠
١٩-	التوزيع النسبي للعاملين حسب قطاع النشاط الاقتصادي والجنس	١٠٢

الأشكال البيانية

الشكل		
١-	معدلات النشاط الاقتصادي حسب فئات السن في الاردن	٣٣
٢-	معدلات النشاط الاقتصادي حسب فئات السن في الامارات العربية المتحدة	٣٤
٣-	معدلات النشاط الاقتصادي حسب فئات السن في البحرين	٣٥
٤-	معدلات النشاط الاقتصادي حسب فئات السن في الجمهورية العربية السورية	٣٦
٥-	معدلات النشاط الاقتصادي حسب فئات السن في الكويت	٣٧
٦-	معدلات النشاط الاقتصادي حسب فئات السن في مصر	٣٨
٧-	معدلات النشاط الاقتصادي حسب المستوى التعليمي في الاردن.	٤٧
٨-	معدلات النشاط الاقتصادي حسب المستوى التعليمي في الامارات العربية المتحدة	٤٨
٩-	معدلات النشاط الاقتصادي حسب المستوى التعليمي في البحرين	٤٩
١٠-	معدلات النشاط الاقتصادي حسب المستوى التعليمي في الجمهورية العربية السورية	٥٠

المحتويات (تابع)

الرسم		الصفحة
١١-	معدلات النشاط الاقتصادي حسب المستوى التعليمي في العـــراق	٥١
١٢-	معدلات النشاط الاقتصادي حسب المستوى التعليمي في الكويـت	٥٢
١٣-	معدلات النشاط الاقتصادي حسب المستوى التعليمي في مصر..	٥٣
١٤-	معدلات النشاط الاقتصادي حسب أقسام الانشطة الرئيسة في الاردن	٦١
١٥-	معدلات النشاط الاقتصادي حسب أقسام الانشطة الرئيسة في الامارات العربية المتحدة	٦٢
١٦-	معدلات النشاط الاقتصادي حسب أقسام الانشطة الرئيسة في البحريـن.....	٦٣
١٧-	معدلات النشاط الاقتصادي حسب أقسام الانشطة الرئيسة في الجمهورية العربية السورية	٦٤
١٨-	معدلات النشاط الاقتصادي حسب أقسام الانشطة الرئيسة في العـــراق	٦٥
١٩-	معدلات النشاط الاقتصادي حسب أقسام الانشطة الرئيسة في الكويـت	٦٦
٢٠-	معدلات النشاط الاقتصادي حسب أقسام الانشطة الرئيسة في مصـــر	٦٧
٢١-	معدلات النشاط الاقتصادي حسب تقسيم المهن الرئيسة في الاردن	٧٨
٢٢-	معدلات النشاط الاقتصادي حسب تقسيم المهن الرئيسة فـــي الامارات العربية المتحدة	٧٩
٢٣-	معدلات النشاط الاقتصادي حسب تقسيم المهن الرئيسة فـــي البحريـــن	٨٠
٢٤-	معدلات النشاط الاقتصادي حسب تقسيم المهن الرئيسة فـــي المملكة العربية السعودية	٨١
٢٥-	معدلات النشاط الاقتصادي حسب تقسيم المهن الرئيسة فـــي الجمهورية العربية السورية	٨٢

المحتويات (تابع)

الرسم		الصفحة
٢٦-	معدلات النشاط الاقتصادي حسب تقسيم المهن الرئيسة في العراق	٨٣
٢٧-	معدلات النشاط الاقتصادي حسب تقسيم المهن الرئيسة في قطر	٨٤
٢٨-	معدلات النشاط الاقتصادي حسب تقسيم المهن الرئيسة في الكويت	٨٥
٢٩-	معدلات النشاط الاقتصادي حسب تقسيم المهن الرئيسة في مصر	٨٦

تمهيـــد

تتميز معدلات النشاط الاقتصادي في الوطن العربي بانخفاضها، ويعود ذلـك الى سببين رئيسين: الأول يرتبط بالتركيبة الفتية للمجتمع حيث تتراوح نسبـة الأطفال والأولاد الذين هم دون الخامسة عشرة، والذين هم أصلا خارج النشـاط الاقتصادي، من ٥ في المائة الى ١٣ في المائة. والسبب الثاني هو محدودية وضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، كما تدل على ذلك الطرق الاحصائية المطبقة حاليا.

وتعالج الدراسة الحالية موضوع المرأة العربية والعمل، وهي تأتي ضمـن سلسلتي دراسات وأبحاث تصدرها شعبة التنمية الاجتماعية والسكان باللجنـة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأولى تتعلق بـ «المرأة العربية والتنميـة» والثانية تتعلق بـ «أسواق العمل». وتضم هذه الدراسة، بالاضافة الى المقدمـة، خمسة فصول، يتطرق الفصل الأول منها الى حجم ومعدلات نمو السكان والقـوى العاملة، وتتركز الفصول الثلاثة التالية على عمالة المرأة: معدلات نشاطهـا وخصائصها التعليمية وخصائصها الاقتصادية. وأخيرا، يطرح الفصل الخامس موضـوع عمل المرأة في التشكيلة الاجتماعية بين الواقع الراهن والتطلعات المستقبلية.

وقد تم تكليف الدكتورة ناديا رمسيس فرح، التي تقوم حاليا بمهام مديـرة مشروع مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث في القاهرة، باعداد هـذه الدراسة. ومن ثم قامت شعبة التنمية الاجتماعية والسكان باللجنة بمراجعتهـا ووضعها في شكلها الحالي. ولقد كان من المأمول أن تصدر خلال عـام ١٩٩٠، الا أن أحداث الخليج الأخيرة حالت دون ذلك وأخرت صدورها. وتجدر الاشارة الـى ان صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة قد قام مشكورا بتمويل هذه الدراسة، كمـا موّل جزئيا «قاعدة بيانات القوى العاملة» التي استندت اليها.

واننا اذ نضع هذه الدراسة بين يديّ المختصين المهتمين بقضايا التنميـة العربية عامة، وقضايا عمل المرأة خاصة، نأمل أن نكون قد ساهمنا بتسليط الضـوء على واقع عمالة المرأة العربية، وعلى تقديم بعض الاقتراحات التي من شأنها تعزيـز مساهمة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي.

والله الموفق.

د. تيسير عبد الجابر
الأمين العام التنفيذي

مقدمـــــة

مؤشرات قياس القوى العاملة ومدى فعاليتها في قياس نشاط المرأة الاقتصادي

تهدف مؤشرات قياس القوى العاملة الى توفير بيانات لقياس عرض العمـــل والى قياس المدى الفعلي لاستخدام العمالة. ومن أشهر الطرق المستخدمة في قياس القوى العاملة الطريقة التي تستخدم معدلات النشاط الاقتصادي أو ما يعرف أيضـــا بمعدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي للوصول الى تقدير مقارب لعرض العمـــل الكلي في المجتمع محل الدراسة.

ويتحدد حجم السكان في سن العمل بالمحددات الديمغرافية. وفي العادة يتم حساب كل السكان في فئة السن ١٥ الى ٦٥ سنة ضمن حجم السكان في سن العمـــل، على أن بعض دول غربي آسيا تحدد حجم السكان في سن العمل على أساس حساب كـل السكان في فئة السن ٦ الى ٥٦ سنة (مصر)، مما يؤدي الى تضخيم عدد السكان فـــي سن العمل ويؤثر بالتالي على حساب معدلات النشاط الاقتصادي. ومن المفضـــل أن تتبنى كل دول غربي آسيا التعريف الذي يحسب السكان في سن العمل على أنهـــم السكان في فئة السن ١٥ - ٦٥ وذلك للتوافق مع المؤشرات العالمية وتوحيد قاعـدة الاحصاءات في دول غربي آسيا مع الأخذ في الاعتبار بأن معظم دول غربي آسيا قـد فرضت التعليم الإلزامي على الاطفال حتى سن ١٥ سنة.

أما معدلات النشاط الاقتصادي فتتحدد بقسمة عدد العاملين والعاطلين عـن العمل في سن العمل على الحجم الكلي للسكان في سن العمل والذي يتضمن بالتعريـف العاملين والعاطلين والاشخاص غير النشطين اقتصاديا ، ومن الممكن حســـاب معدلات النشاط الاقتصادي لشرائح سكانية متعددة تختلف من حيث صفاتهـــا الديمغرافية حسب السن والجنس والعنصر والحالة الزواجية:

أي عدد العاملين + العاطلين عن العمل / حجم السكان الكلي

وتتراوح معدلات النشاط الاقتصادي الاجمالـي في دول غربي آسيـا بيـن ٢٣ و٢٨ في المائة حسب الاحصـاءات المتاحة من التعـدادات السكانية [(١)]. وتعـد تلـك

---

(١) احصاءات التعداد السكاني لكل من العراق (١٩٧٧)، والامـــارات العربية المتحدة (١٩٨٠)، والبحرين (١٩٨١)، والجمهورية العربية السورية (١٩٨١)، والاردن (١٩٨٣)، والكويت (١٩٨٥)، وجمهورية مصر العربية (١٩٨٦).

المعدلات من أكثر المعدلات انخفاضا على مستوى العالم. ومن أهم أسباب تدنّي معدلات النشاط الاقتصادي الاجمالي في العالم العربي، انخفاض مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي انخفاضا حاداً، إذ تعد معدلات مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في العالم العربي من أقل المعدلات في العالم. وفي عام ١٩٨١ تراوحت تلك المعدلات بين ١ر٣٤ في المائة في دولة الامارات العربية المتحدة و ٢ر١٠ في البحرين (٢).

ولا تعني تلك المعدلات المنخفضة أن المرأة العربية لا تعمل أو أنها عاجزة عن العمل. ومن أهم أوجه النقد التي وجهت لمفهوم القوى العاملة هو قصور ذلك المفهوم عن شمول عمل المرأة في المنزل أو عملها في المزارع العائلية أو في القطاعات غير الرسمية (أو غير المنظمة).

ويتعرض مفهوم القوى العاملة الى نوعين من النقد، يوجه النوع الأول منها الى صعوبة الفصل بين مكونات القوى العاملة، أما النوع الثاني من الانتقادات فإنما يوجه الى مفهوم القوى العاملة كمفهوم دقيق لقياس درجة استخدام القوى العاملة وقياس عرض العمل بدقة.

---

(٢) المراجع السابقة.

أولا- معدلات النشاط الاقتصادي والعمالة المربحة

يعتمد مدخل القوى العاملة أساسا على مفهوم النشاط الاقتصادي، ويعتمد مفهوم النشاط الاقتصادي بدوره على معيارين. يتوقف المعيار الأول على التفرقة بين الاستخدامات الاقتصادية والاستخدامات غير الاقتصادية للوقت، بينما يعتمد المعيار الثاني على التفرقة بين النشطين وغير النشطين اقتصاديا . ومن الواضح، أن من الصعوبة بمكان التفرقة دائما بوضوح بين الاستخدامات الاقتصادية والاستخدامات غير الاقتصادية، وبين النشطين وغير النشطين اقتصاديا. وتتزايد تلك الصعوبة في حالة الدول النامية حيث يتضافر اكثر من نمط انتاجي، ما بين أنماط انتاجية حديثة وأنماط انتاجية تقليدية(٣). ففي المجتمعات الانتقالية بين الانماط الانتاجية التقليدية والحديثة، من الصعب تحديد استخدام الوقت الذي يشكل عملا مربحا، وذلك الذي يهدف الى الاستهلاك أو تمضية أوقات الفراغ، خاصة في الريف. بل الأصعب من ذلك التمييز بين نوعيات العمل للفصل بين ما يعد منها نشاطا اقتصاديا وبين العمل الذي لا يدخل في مجال النشاط الاقتصادي.

وفي الواقع، يتوقف مفهوم النشاط الاقتصادي على فكرة العمالة المربحة التي تعرف بأنها المهنة التي يستطيع الشخص الذي يمتهنها أن ينال منها عائدا نقديا أو عائدا ماديا، أو حيث يساعد الشخص في انتاج سلع وخدمات يتم يتبادلها في نطاق السوق. على أن مفهوم النشاط الاقتصادي يتضمن أيضا هؤلاء الذين يريدون عملا مربحا بالمعنى السابق، ولقد أدى ذلك الى صعوبة التمييز بين العاطلين وغير النشطين اقتصاديا. وتشمل التعدادات في العادة، الأشخاص الذين لا يعملون ولكن يبحثون عن عمل بصورة نشطة في فترة أسبوع التعداد. وليس من المعروف ما هي الحكمة من تحديد مدة البحث عن العمل بأسبوع واحد فقط قبل التعداد. والأصعب من ذلك التمييز بين العاطلين وبين غير النشطين اقتصاديا في ريف الدول النامية، حيث تنتشر ظاهرة العمالة الموسمية. علاوة على أن كثيرا من الباحثين عن العمل قد يصابون باليأس من الحصول على عمل، وبالتالي قد يكفون عن البحث عن العمل في الاسبوع السابق للتعداد، ولا يعني ذلك أنهم لا يريدون عمالة مربحة.

---

(٣) نادية رمسيس فرح، «مدخل التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم الاجتماعية العربية »، المستقبل العربي، العدد ٩١، (أيلول/سبتمبر ١٩٨٦).

ولمعالجة القصور الكامن في صعوبة التمييز بين ما يعد نشاطا اقتصاديا ونشاطا غير اقتصادي، خاصة في المناطق الريفية والرعوية في العالم الثالث، يلجأ بعض الباحثين الى الاستعانة باستقصاءات استخدامات الوقت (Time - Budget surveys) أي جمع البيانات والمعلومات عن كيفية توزيع الأسر الريفية أو الرعوية لنشاطها بين أوجه الاستخدام المختلفة. ومن أهم مزايا استقصاءات استخدامات الوقت، أنها لا تصدر حكما مسبقا على ما يعد نشاطا اقتصاديا أو غير اقتصادي، كما أنها تعطي صورة واقعية عن جداول العمل الفعلية لبعض الجماعات السكانية، وخاصة في تلك المجتمعات التي تعتبر بعض أنواع النشاط الاقتصادي لفئات سكانية معينة أنشطة غير منتجة. ومن أمثلة ذلك عدم حساب نشاط المرأة في الزراعة العائلية في كثير من دول غربي آسيا في بيانات القوى العاملة.

والعيب الأساسي لاستقصاءات استخدامات الوقت هو ارتفاع تكلفتها الاقتصادية، واعتمادها على الاستعانة بأفراد على درجة عالية جدا من التدريب والمهارة لجمع البيانات. كما يجب أن تؤخذ نتائج هذه الاستقصاءات بنوع من الحذر، حيث قد تتعرض لأخطاء قياس وبعض الاخطاء الأخرى الناتجة عن طبيعة بحوث العينة، وذلك لأهمية العامل البشري وتداخله سواء من جانب الباحثين أو من جانب المبحوثين.

ولكن، على الرغم من تلك العيوب، هناك حاجة ملحّة لاستخدام استقصاءات استخدامات الوقت في المنطقة العربية، وبالذات لبحث خصائص عمالة المرأة، حيث لا تكشف الاحصاءات المتاحة حقيقة الدور الذي تلعبه المرأة العربية في النشاط الاقتصادي العربي.

ثانيا- بعض الصعوبات في قياس عمالة المرأة

تختلف اتجاهات ومعدلات النشاط الاقتصادي للمرأة عن اتجاهات ومعدلات النشاط الاقتصادي للرجل في أغلب المجتمعات سواء المتقدمة منها أو النامية. على أن من الملاحظ اتجاه معدلات المساهمة الاجمالية في النشاط الاقتصادي الى التأثر بمستوى التنمية وخاصة مستويات التصنيع. ويرى البعض أن معدلات مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي المحسوب تميل الى الانخفاض في المراحل الأولى للتنمية، وتتصاعد بارتفاع مستويات التصنيع، وذلك مع زيادة حجم قطاع الخدمات والتوسع في الوظائف المكتبية (أو وظائف الياقات البيضاء). ويفسر انخفاض معدلات المساهمة في المراحل الأولى للتصنيع والتنمية على انه انخفاض

ناجم عن إبعاد المرأة عن النشاط الاقتصادي الرسمي لصالح الرجل، خاصة اذا ما انتشرت ظروف البطالة في تلك المراحل. كما أن تصاعد الدخل مع اضطراد التنمية يؤدي الى اعطاء المرأة حرية البقاء في المنزل، حيث لا تضطر الى الخروج للعمل للمساهمة في نفقات الأسرة. الا أن المراحل التالية للتنمية قد تؤدي الى زيادة الطلب على عمالة المرأة. وتزيد معدلات النشاط الاقتصادي للنساء، اذا أدت الظروف الاجتماعية الى خروج المرأة للعمل لزيادة دخل الاسرة. ولكن يلاحظ أن عند المستويات المرتفعة من التنمية تميل المساهمة الاقتصادية للنساء للانخفاض لعدم حاجة الأسرة الى دخل ثان. وبالتالي ينظر البعض للعلاقة بين معدلات مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وبين مسار التنمية، على أنها علاقة تأخذ شكل حرف U بالانكليزية(٤).

ولا شك في أن تلك النظرة التقليدية للعلاقة بين مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي ومسار التنمية، إنما ترتكز على فكرة أن المستويات الأعلى من التنمية تتيح للنساء فرص عمالة أوسع مع التوسع في قطاعات الخدمات والوظائف الكتابية والمكتبية، أي أن هناك بعض الأعمال التي تناسب المرأة أكثر من غيرها، وهي هنا وظائف الياقة البيضاء.

وتبيّن احصاءات العمالة لدول اوروبا الشرقية وجود تقارب فيما بين معدلات مساهمة المرأة ومعدلات مساهمة الرجل في معظم مجالات النشاط الاقتصادي. وبالتالي ليس هناك داع الى تصور أن نشاط المرأة يقتصر فقط على بعض مجالات النشاط الاقتصادي، وان كان ذلك مفهوما في إطار تطور مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي للمجتمعات الرأسمالية. ففي تلك المجتمعات يعد النشاط المنزلي للمرأة من أهم أنواع الدعم لمستويات الأجور، حيث أن الأجور ستكون أكثر ارتفاعا لو اضطر العاملون الى دفع تكاليف الاستهلاك المنزلي. على أن قيمة العمل المنزلي لا تدخل في احصاءات الدخل، ولا تدخل المرأة التي يقتصر نشاطها على العمل المنزلي في احصاءات القوى العاملة.

ويعتبر العمل المنزلي من أهم أسباب تدنّي معدلات مشاركة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي المحسوب. وتمضي المرأة العربية جزءا كبيرا من وقتها ومن حياتها في أداء دور الزوجة والأم، وذلك نتيجة لبعض الخصائص الديمغرافية العربية، ومنها الهيكل العمري الشاب للشعب العربي، وانتشار ظاهرة

---

(٤) Howard M.Wachtel, Labor and the Economy (New York, London: Academic Press, INC., 1984).

الزواج المبكر، وعمومية الزواج المبكر بالنسبة للمرأة العربية، هذا مع ارتفاع مستوى الخصوبة في العالم العربي. وعلى ذلك فإن نسبة كبيرة من النساء العربيات، تتراوح ما بين ٣٥ و ٤٠ في المائة، تقع في الفئة العمرية ما بين سن ١٥ سنة و ٤٤ سنة وهو سن الانجاب. ومع انتشار الزواج المبكر وعموميته، وارتفاع نسبة الخصوبة التي تتراوح ما بين ٥ و ٧ في المائة، وهي تعتبر من أعلى النسب في العالم، فلا غرو أن تقضي المرأة العربية وقتا طويلا، وتؤدي عملا مرهقا وشاقا في العمل المنزلي (٥). ومن أهم الانتقادات التي وجهت من قبل الى طريقة حساب معدلات النشاط الاقتصادي هو عدم أخذ العمل المنزلي للمرأة في الحسبان. وذلك في حين إذا ما عمل آخرون بالعمل المنزلي وتقاضوا أجرا مقابله، فإنهم يدخلون في حساب القوى العاملة. ومن هنا، تواجه المرأة العربية التي يقتصر نشاطها على العمل المنزلي عقبتين، فهي أولا، لا تنال أجرا لقاء مجهودها في النشاط المنزلي، وثانيا، لا تحسب ضمن الاشخاص المشتركين في النشاط الاقتصادي للمجتمع. ويعد العمل المنزلي عملا منتجا، ولكنه خارج عن نطاق السوق. وبالتالي يجب استخراج معايير ومفاهيم جديدة تأخذ في الحسبان الأنشطة المنزلية التي تساهم في الانتاج والخدمات بصورة مباشرة، حتى يتفادى القصور المعيب في احصاءات القوى العاملة، بسبب التغافل عن دور المرأة الجوهري في العمل المنزلي.

واذا كان العمل المنزلي غير معترف به على مستوى العالم، فإن هناك جانب آخر مهم من النشاط الاقتصادي للمرأة العربية، لا يأخذ في الحسبان (وذلك لقصور الاحصاءات العربية) حيث لا تحسب أوجه كثيرة لمساهمة المرأة الاقتصادية. ومن أهم مجالات هذا التقصير عدم حساب عمل المرأة في المزارع العائلية في الريف، وعدم حساب عملها في القطاع غير المنظم في الريف والمدينة.

عمل المرأة في الزراعة

تقوم المرأة بكثير من الاعمال الانتاجية والمتصلة بالسوق في قطاع الزراعة، ولا تحسب معظم تلك الاعمال في احصاءات الدخل أو القوى العاملة لأنها لا تأخذ شكل ساعات عمل كاملة. ففي كثير من الأحيان تقوم المرأة الريفية بالمساعدة في الاعمال الحقلية، وخاصة في مواسم عمل معينة مثل مواسم الحصاد. كما تقوم بتصنيع كثير من المنتجات الزراعية سواء للاستهلاك المنزلي أو للبيع في الاسواق،

---

(٥) هدى زريق، «دور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان العربية»، المستقبل العربي. العدد ١٠٩ (آذار/مارس ١٩٨٨).

وذلك مثل تربية الدواجن وصناعة الألبان وما الى ذلك. ومن المستحسن في تلك الحالات أن تقوم الدول العربية بإجراء استقصاءات لاستخدامات الوقت، وذلك لتداخل عمل المرأة الريفية بين العمل المنزلي والعمل الحقلي والاعمال المتصلة بالزراعة، بهدف الوصول الى تقدير مناسب لمستوى مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في قطاع الريف.

عمل المرأة في القطاع غير المنظم

تقوم المرأة أيضا بجانب هام من الاعمال في القطاع غير المنظم سواء كان ذلك في الريف او في المدينة، حيث تنخرط كثير من النساء في أعمال الخدمات المنزلية وغير المنزلية، وفي المؤسسات الصغيرة والهامشية، ومعظم تلك الاعمال غير مسجلة، ولا يمكن الحصول على بيانات دقيقة عنها أو عن العمالة الملتحقة بها، ولا يتم حساب عمل المرأة في حالة عملها في القطاع غير المنظم. وتفضل كثير من النساء في الدول العربية العمل في القطاع غير المنظم وذلك بسبب ضعف مستوى تحصيلهن التعليمي، أو في حالات كثيرة بسبب مرونة الوقت المتاح لهن في هذا القطاع، حيث تستطيع المرأة التوفيق بين أعباء عملها المنزلي والعمل في اطار السوق غير المنظم، خاصة اذا ما كانت تقوم بصناعة بعض المنتجات في المنزل وبيعها بالقطعة، أو اذا ما استطاعت أن تنظم وقتها مع أصحاب العمالة غير المنظمة بحيث تتناسب مع جدول عملها اليومي. وبالتالي يتعاظم دور المرأة في القطاع غير المنظم في بعض دول المنطقة مثل (مصر)، حيث تنخفض نسبة التعليم في أوساط النساء العربيات انخفاضا مبالغ فيه، ويقل مستوى المهارات الفنية المتاحة لهن، ومن ثم، فإن استقصاءات استخدامات الوقت تعتبر أداة مناسبة أيضا لتقدير مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في القطاع غير المنظم للاقتصاد العربي، الذي يبلغ نسبة كبيرة لا تقل عن الثلث وتزيد احيانا عن النصف من مجمل النشاط الاقتصادي لبعض القطاعات الانتاجية(٦).

ثالثا- عمالة المرأة في الواقع العربي

تضم مجموعة دول غربي آسيا عددا من الدول العربية التي تتفاوت من حيث تركيبها الاقتصادي وتطورها الاجتماعي. ونلاحظ أن دول غربي آسيا تنقسم الى مجموعتين أساسيتين:

---

(٦) انظر سمير رضوان، «القوى العاملة العربية : الواقع وآفاق المستقبل»، المستقبل العربي، العدد ١٠٩ (آذار/مارس ١٩٨٨).

المجموعة الأولى: وتضم الدول التي مرت عبر مرحلة طويلة نسبيا من النمو الزراعي والصناعي مثل الأردن، والجمهورية العربية السورية، والعراق، ومصر.

والمجموعة الثانية: وهي بالأساس الدول التي يعتمد اقتصادها على استخراج وتصدير البترول والانشطة المتعلقة به، وهي الامارات العربية المتحدة، والبحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، وقطر، والكويت. وعلى الرغم من اختلاف السمات الاقتصادية والاجتماعية للمجموعتين المذكورتين الا أن هناك أوجه تشابه كثيرة بينها في مجال عمالة المرأة، من أهمها:

١- انخفاض حجم ومعدلات النشاط الاقتصادي للمرأة في غربي آسيا.

٢- تكدس النساء والعاملات في قطاع الخدمات أو وظائف المكاتب.

٣- ارتباط معدلات عمالة المرأة مع معدلات التعليم.

٤- ضعف الطلب على عمالة المرأة في سوق العمل العربية في الآونة الأخيرة، وارتباط ذلك بسياسات التنمية المتبعة في العالم العربي.

ولدراسة وضع عمالة المرأة في الواقع العربي في منطقة غربي آسيا، لا بد أولا من دراسة خصائص عمالة المرأة من حيث معدلات النشاط الاقتصادي وتطور نمو قوى العمالة من النساء وارتباط ذلك بالواقع الديمغرافي. كما يجب التوقف على الخصائص التعليمية والاقتصادية لعمالة المرأة، ثم أخيرا دراسة العمالة النسائية في ضوء سياسات التنمية الاقتصادية المتبعة في المنطقة، واقتراح بعض السياسات التي قد تساعد على تشجيع اندماج المرأة العربية في مسار النمو الاقتصادي والاجتماعي.

الفصل الأول

حجم ومعدلات نمو السكان والقوى العاملة

تعد العوامل الديمغرافية من أهم محددات حجم ونمو القوى العاملة. ويتحدد عدد السكان في سن العمل بعدد السكان في فئة السن ١٠ سنوات فأكثر، أو ١٥ سنة فأكثر. ويختلف عدد النشطين اقتصاديا عن عدد السكان في سن العمل، فالمتفق عليه احصائيا هو اعتبار كل من يعمل أو كل من يبحث عن عمل بطريقة نشطة من النشطين اقتصاديا. أما هؤلاء السكان الذين يقعون في فئة السن ١٠ سنوات فأكثر أو ١٥ سنة وأكثر، ولا يعملون بصورة واضحة في مجال السوق ولا يبحثون بطريقة نشطة عن عمل، فيعدون من غير النشطين اقتصاديا. ومن أبرز الفئات التي تعتبر غير نشطة اقتصاديا، النساء اللاتي يقتصر نشاطهن على العمل المنزلي، وطلاب المدارس والجامعات.

وتتميز المجتمعات العربية بمعدلات عالية من النمو السكاني، حيث ما زالت معدلات الخصوبة مرتفعة، بينما أخذت معدلات الوفيات في الانخفاض بسرعة كبيرة. ويؤدي هذا النمو السكاني المرتفع الى زيادة السكان في سن العمل بسرعة كبيرة، مما يسبب ضغوطا اقتصادية تتمثل في محاولة زيادة فرص العمالة المتاحة. على أن زيادة فرص العمل تتوقف على الحالة الاقتصادية ومستوى الطلب على العمل. ونلاحظ أن الطلب على العمل مرتبط الى حد كبير في الدول العربية بسياسات التنمية التي تؤثر على نمط الطلب على العمالة ونوعية العمالة المطلوبة.

وفي هذا الفصل سنتعرض لحجم ومعدلات نمو السكان وحجم ومعدلات نمو السكان في سن العمل ومعدلات النشاط الاقتصادي في دول غربي آسيا، لتبيان نوع الارتباطات بين حجم ونوع معدلات نمو السكان ومعدلات النشاط الاقتصادي وبين العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على تلك المعدلات.

أولا- حجم ومعدلات نمو السكان

تتميز منطقة غربي آسيا باختلافات كبيرة في حجم السكان، وتعد مصر أكبر دولة في المنطقة من حيث حجم السكان الذي بلغ في منتصف عام ١٩٨٩ أكثر من ٥٠ مليون نسمة، تليها العراق من حيث حجم السكان ١٥٫٥ مليون نسمة في سنة ١٩٨٥،

ثم المملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، بحجم سكاني يتجاوز العشرة ملايين نسمة بقليل. أما باقي الدول المتاح عنها بيانات مثل لبنان والاردن وقطر والبحرين والكويت والامارات العربية المتحدة فتتمتع بأحجام سكانية صغيرة(٧). على أن العبرة في الموضوع لا تتعلق بالحجم السكاني بمعزل عن عوامل أخرى متعددة مثل مساحة الدولة، والموارد الاقتصادية المتاحة، والأهم من ذلك الخصائص السكانية مثل مستويات التعليم والصحة ومستوى التشغيل والعمالة. والواقع أن الخصائص السكانية ترتبط ارتباطا وثيقا بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالارتفاع بمستوى الخصائص السكانية من أهم عوامل التنمية السريعة، وترتبط تلك الخصائص أيضا بمستويات التنمية المحققة.

وعلى الرغم من الاختلافات الملحوظة في الحجم السكاني من قطر الى آخر في منطقة غربي آسيا، هناك بعض الظواهر المتشابهة، منها:

١- ارتفاع معدلات النمو السكاني في المنطقة ككل، حيث تتعدى نسبة ٣ في المائة في كثير من الأقطار. ويرجع هذا النمو السكاني المرتفع الى ارتفاع مستوى الخصوبة في دول غربي آسيا، إذ يتراوح معدل الخصوبة الاجمالي بين ٥ و ٧ في المائة. ويمثل النمو السكاني السريع مشكلة لبعض الدول مثل مصر، بينما لا يعتبر ارتفاع معدلات النمو السكاني مشكلة بالنسبة لبعض الاقطار، خاصة تلك التي تعاني من قلة عدد السكان مثل دول الخليج. على العكس من ذلك، تشجع تلك الدول زيادة السكان، حيث أن زيادة السكان في دول الخليج تعد ضرورة حيوية لرفع معدلات نمو القوى العاملة الوطنية مما يعد شرطاً ضروريا للاستغناء عن العمالة الوافدة، التي تستعين بها تلك الدول لسد العجز في القوى العاملة اللازمة للنهوض بمشاريع التنمية الاقتصادية القائمة.

٢- ارتفاع عدد الذكور نسبة الى عدد الاناث في معظم دول المنطقة، وهي ظاهرة تخالف الظاهرة العالمية حيث يزيد عدد الاناث في العادة عن عدد الذكور. وقد يرجع ارتفاع عدد الذكور مقابل عدد الاناث الى عدة أسباب منها:

---

(٧) انظر الجدول ١.

(أ) عدم دقة تسجيل المواليد من الاناث، حيث لا ترى بعض الأسر (خاصة في المناطق الريفية أو البعيدة عن العمران) أهمية كبرى لتسجيل ولادة الانثى، وخاصة اذا ما كانت التقاليد الأسرية لا تهتم بتعليم الاناث، أو عمالتهن، وبالتالي لا تشعر تلك الأسر بأهمية صدور شهادة ميلاد رسمية للأنثى؛

(ب) ان زيادة عدد الذكور عن عدد الاناث في بعض دول الخليج، خاصة اذا كان الفارق بين الذكور والإناث كبيرا، كما في حالة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، قد ترجع الى عامل الهجرة والتجنس حيث تنشط هجرة الذكور الى الخليج وتجنسهم دون أن يقابل ذلك تيار مماثل من هجرة الاناث؛

(ج) وقد يرجع تفوق عدد الذكور على عدد الاناث في المنطقة العربية الى أن التقاليد تدفع الأسر خاصة الأسر الفقيرة، لأن تُعنى أكثر بصحة وتغذية الاطفال الذكور ولا تلقى الاناث نفس الاهتمام، مما قد يؤدي الى زيادة عدد وفيات الاطفال من الاناث عن عدد وفيات الاطفال من الذكور. وينعكس هذا الحال في النهاية في ارتفاع نسبة الذكور مقابل نسبة الاناث في المجتمعات العربية.

وتميل هذه الدراسة الى التفسير الأول، أي أن ارتفاع عدد الذكور نسبة الى عدد الاناث يرجع في الاساس الى عدم دقة تسجيل المواليد من الاناث. وبالتالي، يجب أن تهتم دول منطقة الاسكوا بدقة بتسجيل المواليد وخاصة في المناطق النائية، وأن تبذل تلك الدول مزيدا من الجهود في توعية المواطنين وارشادهم لضرورة تسجيل كل المواليد سواء كانوا ذكورا أم اناثا.

وترجع أهمية الحجم السكاني ومعدلات النمو السكاني الى أن المحددات الديمغرافية (أي النمو السكاني) تعد من أهم العوامل المحددة للغرض المحتمل من القوى العاملة وهو عدد السكان في فئة السن ١٠ سنوات فأكثر. ولقد اتخذ عدد السكان في فئة السن ١٠ سنوات فأكثر كمعيار لقياس السكان في سن العمل في منطقة الاسكوا وذلك لاختلاف قياسات السكان في سن العمل من دولة الى أخرى. فهناك دول تحسب السكان في سن العمل، على أساس السكان في فئة السن ٦ سنوات فأكثر، مثل مصر، وهناك دول تحسبها على أساس السكان في فئة السن ١٥ سنة فأكثر، مثل الكويت. وبالتالي اتخذ حجم السكان في فئة السن ١٠ سنوات فأكثر كمعيار للعرض المحتمل للقوى العاملة العربية كحل وسط للدول المختلفة قيد البحث.

الجدول ١- حجم ومعدلات نمو السكان

الدولة	السنة	الجنس			معدلات النمو(R)		النسبة المئوية
		ذكور	انـاث	مجموع	ذكر	انثى	مجموع
مصر	١٩٦٠	١٣٠٦٨	١٢٩١٦	٢٥٩٨٤	...	...	...
	١٩٧٦	١٩٤٤٨	١٨٧٥٠	٣٨١٩٨	٢ر٤	٢ر٣	٢ر٣
	١٩٨٦	٢٤٦٥٥	٢٣٥٥٠	٤٨٢٠٥	٢ر٢	٢ر١	٢ر١
الجمهورية	١٩٦٠	...	...	٤٥٦١	...	...	...
العربية	١٩٧٠	...	...	٦٢٥٠	...	...	٢ر٩
السورية	١٩٨١	٤٥٩٥	٤٤٠١	٨٩٩٦	...	...	٣ر١
	١٩٨٥	٥٢٤٤	٥٠٢٦٧	١٠٢٦٧	٢ر٧	٢ر٧	٢ر٧
العراق	١٩٥٧	...	...	٦٥٣٨	...	...	...
	١٩٧٧	٦١٨٣	٥٠١٧	١٢٠٠٠	...	...	٢ر٩
	١٩٨٥	٨٠١٥	٧٥٧٠	١٥٥٨٥	٢ر٩	٢ر٧	٢ر٩
الاردن	١٩٦١	...	...	١٧٠٠	...	...	...
	١٩٧٩	١١١٥	١٠١٧	٢١٣٢	...	...	١ر٢
	١٩٨٣	١٣٠٥	١١٩٠	٢٤٩٥	٣ر٢	٣ر٢	٣ر٢
قطـــر	١٩٨١	١٥٦	٨٩	٢٤٥	...	...	...
	١٩٨٥	١٧٢	١٢٢	٢٩٤	٢ر٠	٦ر٥	٣ر٧
البحرين	١٩٨١	١٢٠	١١٨	٢٣٨	...	...	...
	١٩٨٥	١٢٣	١٣٢	٢٦٥	٢ر١	٢ر٣	٢ر٢
الكويت	١٩٧٥	٢٣٧	٢٣٦	٤٧٣	...	...	...
	١٩٨٠	٢٨٣	٢٨٧	٥٧٠	٣ر٠	٣ر٣	٣ر٢
	١٩٨٥	٣٣٩	٣٤٢	٦٨١	٣ر١	٣ر٠	٣ر٠
الامارات	١٩٧٥	٣٨٧	١٧١	٥٥٨	...	...	...
العربية	١٩٨٠	٧٢٠	٣٢٢	١٠٤٢	١٠ر٩	١١ر١	١١ر٠
المتحدة	١٩٨٥	٨٧٥	٤٣١	١٣٠٦	٣ر٣	٥ر٠	٣ر٨
المملكة	١٩٧٤	٣٥٤٧	٣٤٦٦	٧٠١٣	...	...	...
العربية	١٩٨٤	٦٢٧٤	٤٦٤٧	١٠٩٢١	٥ر٣	٢ر٧	٤ر١
السعودية							

المصدر:
- CAPMAS, Statistical yearbook (Cairo – 1988).
- Statistical Abstract of the Region of the Economic and Social Commission for Western Asia, Baghdad, 1989.

ولقد حسبت معدلات النمو المركبة حسب المعادلة التالية:

R = ([Root] n [Future value/ Present value])

حيث إن:

n = عدد السنوات

R = معدل النمو السنوي

وعلى هذا الأساس تم حساب حجم السكان في سن العمل ومعدلات النمـــو حسب فئات الجنس للدول المتاح عنها البيانات. (انظر الجدول ٢).

ويتضح من البيانات المتاحة عن حجم ومعدلات نمو السكان في سن العمل مـا يلي:

١- تقارب معدلات نمو السكان في سن العمل مع معدلات نمو السكان في الدول التي لا تعتمد كثيرا على العمالة الوافدة مثل مصر والجمهورية العربية السورية؛

٢- وجود اختلاف كبير بين معدلات نمو السكان في سن العمل وبين معـــدلات النمو السكاني في الدول التي تعتمد على العمالة الوافدة أو التي تستقبل عمالـــة مهاجرة بصورة دائمة مثل معظم دول الخليج. وقد ارتفعت معدلات نمو السكان فـي سن العمل في دول الخليج ارتفاعا اكبر بكثير من معدلات نمو السكان الاجمالية فـي الفترة الزمنية الواقعة بين منتصف الستينات ومنتصف السبعينات، كما يتضح مـن البيانات الواردة في الجدول ٢ بالنسبة للبحرين والكويت، ثم اتجهت تلك المعـدلات للانخفاض بعد ذلك.

وترجع أهمية الحجم السكاني وحجم السكان في سن العمل ومعدلات النمو فـي كل من الحجم السكاني وحجم السكان في سن العمل الى أن العوامل الديمغرافيـــة تحدد الى حد كبير العرض المحتمل للقوى العاملة، على أن عرض القوى العاملـــة الفعلي يتحدد بمعدلات النشاط الاقتصادي. وبالتالي، يجب أن تتعرض الدراسة لحجـم ومعدلات النمو للسكان النشطين اقتصاديا حتى يتم تحديد عرض العمل الفعلي فـــي مجتمعات غربي آسيا.

ثانيا- حجم ومعدلات نمو القوى العاملة في منطقة غربي آسيا

يتم تعريف القوى العاملة أو السكان النشطين اقتصاديا على أساس الأفـــراد الذين يعرضون قوة عملهم لانتاج السلع الاقتصادية والخدمات[٨]. ويتم حساب عـدد السكان النشطين اقتصاديا على أساس حساب هؤلاء الافراد الذين يعملون فعـــلا بالاضافة الى العاطلين عن العمل والذين يبحثون عن عمل بنشاط في فترة محـــددة (اسبوع مثلا) قبل اجراء التعداد.

---

(٨) انظر: John Ross (vol. II), International Encyclopedia of Population, NewYork: MachMillan and Free Press) 1982, p. 391.

الجدول ٢- حجم ومعدلات نمو السكان في سن العمل
(السكان في فئة السن ١٠ سنوات فأكثر)

الدولة	السنة	الجنس			معدلات النمو(**)		
		ذكـــر	انثـــى	مجمـوع	ذكـر	انثـى	مجمـــوع
مصـر(*)	١٩٦٠	٨ ٩١٩ ٨٣٢	٩٠ ١١ ٣٠٥	١٧ ٩٣١ ١٣٧	...	...	...
	١٩٧٦	١٣ ٦١٩ ٧٤٦	١٣ ١٨٦ ٦٧٥	٢٦ ٨٠٦ ٤٢١	٢ر٥	٢ر٣	٢ر٤
	١٩٨٦	١٧ ٦٧٤ ٩٥١	١٦ ٩٣٣ ٨٥٥	٣٤ ٦٠٨ ٨٠٦	٢ر٤	٢ر٣	٢ر٣
الجمهورية	١٩٦٠	١ ٣٧٥ ٧٠٨	١ ٣٤٦ ٣١١	٢ ٧٢٢ ٠١٩	...	...	...
العربية	١٩٧٠	١ ٩٨٧ ٦٩٣	١ ٩١٢ ٢٥٥	٣ ٨٩٩ ٩٤٨	٣ر٤	٣ر٢	٣ر٣
السورية	١٩٨١	٢ ٨٩٠ ٢١٨	٢ ٧٦٧ ١٩٧	٥ ٦٥٧ ٤١٥	٣ر٢	٣ر١	٣ر١
العـراق	١٩٥٧	٢ ٠٥٧ ٧٤٩	٢ ٠٩٤ ٦٢٢	٤ ١٥٢ ٣٧١	...	...	...
	١٩٧٧	٣ ٩٤٥ ٢٦٨	٣ ٧٢٧ ٥٤٢	٧ ٦٧٢ ٨١٠	٣ر١	٢ر٩	٣ر٠
	١٩٨٧	٥ ٢٧٩ ١١٩	٥ ٣٤٩ ٣٢٨	١٠ ٦٢٨ ٤٤٧	٢ر٧	٣ر٣	٣ر٠
الاردن	---	---	---	---	---	---	---
قطـر	---	---	---	---	---	---	---
البحرين	١٩٦٥	٥١ ٣٧٩	٤٦ ٥٨١	٩٧ ٩٦٠	...	...	...
	١٩٧١	٧٥ ٩١٢	٧٤ ٥٢٦	١٥٠ ٤٣٨	٥ر٧	٦ر٩	٦ر٣
	١٩٨١	٨٥ ٥٩١	٨٤ ٧٣٢	١٧٠ ٣٢٣	١ر١	١ر٢	١ر١
الكويت	١٩٥٧	٣٨ ٤٧١	٣٥ ٢٨٧	٧٣ ٧٥٨	...	...	...
	١٩٦٥	٧٠ ٨٥٩	٦٧ ١٦٩	١٣٨ ٠٢٨	٧ر٠	٧ر٤	٩ر٤
	١٩٧٠	١١٠ ٨٤٦	١٠٨ ٢٤٦	٢١٩ ٠٩٢	٧ر٧	٨ر٣	٨ر٠
	١٩٧٥	١٤٩ ٦٥٤	١٥٠ ١٢٠	٢٩٩ ٧٧٤	٥ر١	٥ر٦	٥ر٤
	١٩٨٠	١٧٨ ٧٩٦	١٨٥ ٧٤٠	٣٦٤ ٥٣٦	٣ر٠	٣ر٦	٣ر٣
	١٩٨٥	٢١٥ ٩٠٤	٢٢٣ ٣٩٦	٤٣٩ ٣٠٠	٣ر٢	٣ر١	٣ر٢
الامارات	١٩٧٥	٧٠ ٤٤٤	٦٢ ٥٨٧	١٣٣ ٠٣١	...	...	...
العربية	١٩٨٠	٩٤ ٤٨٧	٨٥ ٦٣٧	١٨٠ ١٢٤	٥ر٠	٥ر٤	٥ر٢
المتحدة							
المملكة							
العربية							
السعودية	---	---	---	---	---	---	---

المصدر: قاعدة بيانات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، شعبة التنمية الاجتماعية والسكان.

(*) حسبت تلك البيانات لعام ١٩٨٦ لدولة مصر على أساس بيانات التعداد السكاني ١٩٨٦: نتائج العينة التي صدرت في ١٩٨٩.

(**) حسبت معدلات النمو المركبة على أساس المعادلة التالية:

$$R = ([Root]\ n\ [\ Future\ Value / Present\ Value\ ])$$

حيث إن:

n= عدد السنوات

R= معدل النمو السنوي

ويتم تعريف الفرد النشط اقتصاديا على أساس الفرد الذي يتخذ مهنة، يسعى من خلالها الى الحصول على عائد، سواء كان هذا العائد ماديا أو عينيا، أو الفرد الذي يساعد في انتاج سلع أو خدمات موجهة للبيع في الاسواق. كما يتضمن تعريف الفرد النشط اقتصاديا هؤلاء الذين لا يعملون، وانما يبحثون بنشاط عن عمل مربح أو عمل ذي عائد (٩).

ومن أهم سلبيات هذا التعريف للنشطين اقتصاديا، خاصة في الدول النامية، صعوبة الفصل في حالات كثيرة بين الاعمال التي تدخل مباشرة في دائرة النشاط الاقتصادي وبين الاعمال التي لا تدخل في نطاق التعريف السابق. كما أن ادخال العاطلين عن العمل والذين يبحثون بنشاط عن عمل مربح في تعريف النشطين اقتصاديا، يمثل كثيرا من الصعوبات من ناحية القياس الدقيق. ففي العادة يتم تحديد فترة زمنية معينة قبل وقت التعداد لقياس عدد العاطلين عن العمل الذين يبحثون بنشاط عن عمل (عادة اسبوع)، ولا نرى حكمة معينة في تحديد فترة زمنية للبحث عن عمل بنشاط، الا تضييق صعوبة إجراء التعداد، وصعوبات القياس. ولكن قد لا يمثل العدد الرسمي، العدد الحقيقي للعاطلين عن العمل والذين يبحثون عن عمل بنشاط. فقد يبحث العاطل عن عمل بصورة نشطة، ولظروف خاصة قد يكف عن البحث في الاسبوع السابق للتعداد، إما لأنه يَئِسَ من وجود عمل او لأنه يعمل بصورة موسمية، خاصة في الاقتصاديات النامية، حيث يطغى النشاط الزراعي (الموسمي بطبعه) على الانشطة الأخرى.

وعلى الرغم من تلك السلبيات، فإن حساب عدد النشطين اقتصاديا حسب المفاهيم السابقة هو الاسلوب السائد والمتبنى من البيانات الدولية في قياس عرض القوى العاملة.

ولدى النظر الى بيانات حجم ومعدلات نمو النشطين اقتصاديا في منطقة غربي آسيا (انظر الجدول ٣)، يتضح ما يلي:

١- من حيث الحجم المطلق للنشطين اقتصاديا، تعد مصر اكبر دولة في المنطقة. فقد بلغ حجم النشطين اقتصاديا فيها، حسب بيانات ١٩٨٦ حوالي ١٣٫٥ مليون نسمة. وتلي مصر من حيث الحجم المطلق للقوى العاملة العراق (حوالي ٣ ملايين نسمة سنة

---

(٩) انظر المرجع السابق، ص ٣٩٢.

١٩٧٧) والجمهورية العربية السورية (حوالي مليوني نسمة لسنة ١٩٨١). وبالمقابل تتّسِمُ الدول الخليجية بصغر حجم القوى العاملة حيث لا يتعدى عدد النشطين اقتصاديا في الكويت ٠٠٠ ١٢٣ نسمة (لسنة ١٩٨٥) والبحرين ٠٠٠ ٥٧ نسمة (لسنة ١٩٨١) والامارات العربية المتحدة حوالي ٠٠٠ ٥٥ نسمة (لسنة ١٩٨٠). ويعد هذا التفاوت الكبير بين أحجام القوى العاملة في دول غربي آسيا من أهم أسباب ظهور تيار الهجرة المؤقتة من الدول التي تتمتع بعرض كبير للقوى العاملة والدول قليلة السكان النشطين اقتصاديا؛

٢- ان معظم النشطين اقتصاديا في منطقة غربي آسيا من الذكور، حيث بلغ حجم الذكور النشطين اقتصاديا أكثر من ١١ مليون نسمة في مصر عام ١٩٨٦ ولم يبلغ عدد الاناث من النشطين اقتصاديا أكثر من مليوني نسمة. وهكذا الحال في كل دول المنطقة. وعلى الرغم من ذلك، نستطيع ملاحظة ان معدلات النمو للنشطين اقتصاديا من النساء تفوق معدلات النمو للنشطين اقتصاديا من الرجال ، خاصة في الفترة الزمنية الممتدة من السبعينات الى الثمانينات.

فقد بلغ معدل النمو السنوي للنشطات اقتصاديا حوالي:

١١ في المائة في مصر في الفترة ١٩٧٦-١٩٨٦، و١٢ في المائة في العراق في الفترة ١٩٥٧-١٩٧٧، و١٣ في المائة في البحرين في الفترة ١٩٦٥-١٩٨١، و١٠ في المائة في الكويت في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥.

في نفس الوقت نلاحظ أن معدلات النمو السنوية للنشطين اقتصاديا من الذكور تتراوح بين ٢ و٤ في المائة فقط لمعظم دول المنطقة في الفترة ١٩٦٠-١٩٨٦.

ويعد النمو السنوي المرتفع لعدد النساء داخل قوة العمل من المؤشرات الايجابية والدالة على ارتفاع معدلات التحاق المرأة بالقطاع الرسمي للاقتصاد العربي. ولقد ارتبط ارتفاع معدلات النمو في عدد النشطات اقتصاديا، بارتفاع معدلات تعليم المرأة في المنطقة والتوسع في الوظائف المكتبية الذي حدث في الفترة الاخيرة، كما سيتضح فيما بعد عند التعرض لخصائص عمالة المرأة في منطقة غربي آسيا.

الجدول ٣- حجم ومعدلات نمو النشطين اقتصاديا

الدولة	السنة	الجنس			معدلات النمو السنوية (بالنسبة المئوية)		
		ذكـــر	انثـــى	مجمـــوع	ذكـــر	انثـــى	مجمـــوع
مصر	١٩٦٠	٦ ٨٠٣ ٨٧١	٥٠٣ ٩٢٩	٧ ٣٠٧ ٨٠٠	...	...	...
	١٩٧٦	٩ ١٨٤ ١٨٨	٦٥٨ ٠٢٠	٩ ٨٩٢ ٢٠٨	١ر٨	١ر٦	١ر٨
	١٩٨٦	١١ ٥٧٥ ٣٤١	٢ ١٠٢ ٢٧٧	١٣ ٦٧٧ ٦١٨	٢ر١	١١ر١	٣ر٠
الجمهورية العربية السورية	١٩٦٠	٩٧٩ ٦١٤	١٠٥ ٣٩٤	١ ٠٨٥ ٠٠٨	...	...	...
	١٩٧٠	١ ٣٦٠ ٦٨٦	١٦٣ ٨٦٦	١ ٥٢٤ ٥٥٢	٣ر٠	٤ر١	٣ر١
	١٩٨١	١ ٨٧٤ ٩٦٢	١٧٤ ٩٢٥	٢ ٠٤٩ ٨٨٧	٢ر٧	٠ر٥	٢ر٥
العراق	١٩٥٧	١ ٥٠٨ ٨٢٢	٥٠ ٤٨٤	١ ٥٥٩ ٣٠٦	...	...	...
	١٩٧٧	٢ ٥٨٥ ٧٢٦	٥٤٣ ٦٢٣	٣ ١٢٩ ٣٤٩	٢ر٦	١١ر٩	٣ر٤
الاردن	---	---	---	---	---	---	---
قطـر	---	---	---	---	---	---	---
البحرين	١٩٦٥	٣٠ ٢٣٦	٩٩٥	٣١ ٢٣١	...	...	...
	١٩٨١	٤٩ ٣٠٤	٧ ٨٧٤	٥٧ ١٧٨	٢ر٩	١٢ر٩	٣ر٦
الكويت	١٩٥٧	٢٧ ٩٨٩	٣٨٤	٢٨ ٣٧٣	...	...	...
	١٩٦٥	٤١ ٩٢٦	١ ٠٩٢	٤٣ ٠١٨	٤ر٦	١٢ر٣	٤ر٧
	١٩٧٠	٥٧ ٦١٤	٢ ٠٢٠	٥٩ ٦٣٤	٥ر٤	١٠ر٨	٥ر٦
	١٩٧٥	٧٩ ٦٦٦	٧ ٣٠٥	٨٦ ٩٧١	٥ر٥	٢٣ر٩	٦ر٥
	١٩٨٠	٨٩ ٦٤٥	١٣ ٨٢٩	١٠٣ ٤٧٤	٢ر٠	١١ر٢	٢ر٩
	١٩٨٥	٩٩ ١٠٣	٢٤ ٤٥٧	١٢٣ ٥٦٠	١ر٧	٩ر٩	٣ر٠
الامارات العربية المتحدة	١٩٧٥	٤٤ ٣٨٩	١ ١١٢	٤٥ ٥٠١	...	...	...
	١٩٨٠	٥٣ ٠٣٩	١ ٨٧٦	٥٤ ٩١٥	٣ر٠	٩ر١	٣ر٢
المملكة العربية السعودية	---	---	---	---	---	---	---

المصدر: قاعدة بيانات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، شعبة التنمية الاجتماعية والسكان.

(*) حسبت معدلات النمو السنوية المركبة على أساس المعادلة التالية:

$$R = ([\ \text{Root}\ ] n [\ \text{Future Value} / \text{Present Value}\ ])$$

حيث إن:

n = عدد السنوات

R = معدل النمو السنوي

الفصل الثاني
معدلات النشاط الاقتصادي للمرأة في منطقة غربي آسيا

تعتبر معدلات النشاط الاقتصادي للمرأة في منطقة غربي آسيا من أقل المعدلات في العالم. ويرجع هذا الانخفاض الملحوظ الى أن معظم دول المنطقة تعتبر من الدول التي تمر بمرحلة انتقالية من أنماط انتاجية تقليدية إلى أنماط انتاجية حديثة. وتشير الاحصاءات إلى أن الدول الناصية تعاني من انخفاض معدلات النشاط الاقتصادي بصورة عامة وذلك بالمقارنة بالدول الأقل نموا والدول المتقدمة، على أن مرحلة التنمية لا تفسر انخفاض معدل نشاط الإناث في المنطقة، وذلك مقارنة بالدول التي تتمتع بنفس الخصائص التنموية. وعلى الرغم من انخفاض معدلات النشاط الاقتصادي للإناث بصورة عامة في منطقة غربي آسيا، هناك بعض الخصائص التي تتميز بها عمالة المرأة العربية، من أهمها: ارتفاع نسبة عمالة الاناث في الريف عنها في الحضر، وتركّز عمل النساء في الفئات العمرية الصغيرة، وارتفاع معدلات البطالة خاصة في حالة المرأة صغيرة السن والداخلة لأول مرة الى سوق العمل.

ونلاحظ عموما أن الانخفاض الحاد لمعدلات نشاط المرأة في القطاع الرسمي للاقتصاد العربي يعود الى مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية، من أهمها: ارتفاع معدلات الخصوبة في المنطقة، وبالتالي يستأثر دور الزوجة والأم جزءا كبيرا من وقت المرأة العربية، بالإضافة إلى أن المرأة العربية تعمل في العادة في قطاعات الاقتصاد الزراعي وغير المنظم (غير المسجل رسميا).

ويتضمن هذا الفصل اجراء مقارنة بين معدلات النشاط الاقتصادي في منطقة غربي آسيا وبين معدلات النشاط السائدة في بعض الدول المتقدمة والدول الأقل نموا والدول ذات مستوى تنموي مماثل، لتتضح خصائص المنطقة العربية، ثم ستتناول الدراسة بالتفصيل معدلات النشاط الاقتصادي للمرأة في منطقة غربي آسيا.

أولا- معدلات النشاط الاقتصادي في منطقة غربي آسيا

تقيس معدلات النشاط الاقتصادي نسبة السكان الذين يعملون فعلا الى عدد السكان الاجمالي وفي تلك الحالة تعرف تلك المعدلات بمعدلات النشاط الاقتصادي الاجمالي أو الخام. وفي الحقيقة يعد حساب معدلات النشاط الاقتصادي بتلك الطريقة حسابا غير دقيق، حيث يتكون اجمالي السكان من هؤلاء السكان في سن العمل، والاطفال تحت سن العمل، وكبار السن الذي يفترض خروجهم من سوق العمل

عند سن معين (سن الستين او الخامسة والستين في معظم دول العالم). وبالتالي فإن الحساب الأكثر دقة لمعدلات النشاط الاقتصادي يقوم على قياس نسبة عدد العاملين الى عدد السكان في سن العمل، وتعرف المعدلات في تلك الحالة بمعدلات النشاط المنقحة.

وتتجه معدلات النشاط الاقتصادي اتجاهات معينة حسب مرحلة التنمية والتصنيع، فترتفع في الدول الأقل نموا والدول المتقدمة ولكنها تنخفض بعض الشيء في الدولة النامية.

ويرجع ارتفاع معدلات النشاط الاقتصادي في الدول الأقل نموا الى تغلب النشاط الزراعي الذي يعتمد على كثافة العمل على بقية الأنشطة الاقتصادية. كما يرجع هذا الارتفاع ايضا الى انخفاض مستويات التعليم، الذي يؤدي بدوره الى كثافة استخدام الاطفال في الزراعة. ويصدق ارتفاع معدلات النشاط الاقتصادي في الدول الأقل نموا بالنسبة للرجال والنساء على السواء.

ومع التحول الاقتصادي من مجتمعات زراعية الى قطاعات صناعية متقدمة، يحدث انخفاض خفيف في معدلات النشاط الاقتصادي الاجمالي، بينما تنخفض معدلات النشاط الاقتصادي بشدة فيما بين السكان في فئات السن الصغيرة (الأطفال) وفيما بين النساء. ويرجع انخفاض معدلات النشاط الاقتصادي للاطفال الى تعميم التعليم وفرض التعليم الإلزامي في الدول النامية والمتقدمة. أما انخفاض معدلات النشاط الاقتصادي للنساء فيرجع الى انحسار دور المرأة في القطاع الزراعي في الدول النامية وبطء التحاقها بالأنشطة الاقتصادية الحديثة. ويرجع هذا بدوره الى عدد من العوامل من أهمها انخفاض الطلب على عمالة المرأة في الأعمال الحديثة، إما لتصور خاطىء عند الكثير من أصحاب الاعمال على أن المرأة غير قادرة على القيام بتلك الاعمال، أو لعدم حصول المرأة على نصيبها من التعليم والتمرين الكفيلين بإدخالها دائرة الاقتصاد الحديث. ولا يعني هذا أن المرأة تنسحب فعلا من سوق العمل، لأنها تدخل في تلك الحالة في دائرة الاعمال قليلة الانتاجية وقليلة الأجر، وخاصة في القطاعات الاقتصادية التقليدية التي لم يتم تحديثها بعد. ويلاحظ أن المرأة في كثير من المجتمعات النامية تعمل في القطاع الاقتصادي غير الرسمي أو غير المنظم سواء في الخدمة المنزلية أو في انتاج بعض المنتجات التقليدية في المنازل وبيعها بصورة غير رسمية في الاسواق (مثل صناعة بعض الاغذية او الحياكة الخ). وبالتالي لا يظهر نشاطها في الاحصاءات الرسمية للسكان النشطين اقتصاديا.

ويعد عدم تسجيل النشاط الاقتصادي الفعلي للمرأة في الاقتصاديات النامية من أهم أسباب تدني نسب المساهمة الاقتصادية للنساء في تلك المجتمعات، وخاصة في المجتمعات العربية.

وتميل معدلات النشاط الاقتصادي الى الارتفاع مع اطراد التقدم والتنمية. ويعود ارتفاع معدلات النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة الى زيادة دخول النساء الى سوق العمل الرسمي ويرجع هذا الارتفاع في معدلات نشاط المرأة في الدول المتقدمة الى عدة عوامل منها:

١- تحديث الاقتصاد واختفاء القطاعات التقليدية التي تعتمد على العمالة غير الماهرة، وفي ظل هذا التطور ينتشر العمل الحديث ويختفي العمل غير الرسمي، أي تتحول كثير من الأنشطة التي تمارس في القطاع غير الرسمي (مثل العمل بالقطعة في المنازل والاعتماد على المنشآت الصغيرة والعائلية والورشات) الى أنشطة مندرجة في مؤسسات حديثة تدخل في نطاق القطاع الرسمي للاقتصاد. وفي تلك الحالة تنتقل اليد العاملة من القطاع غير الرسمي المنخفض الأجر (وهي في كثير من الحالات عمالة نسائية) الى القطاع الرسمي والحديث.

٢- تقلص دور المرأة كزوجة وأم في إطار تطور المجتمع الى مستويات معيشية عالية، وانتشار مستويات التعليم. فقد تم الاستغناء عن المجهود المكثف للمرأة في العمل المنزلي في الدول المتقدمة باستخدام السلع المنزلية المعمرة التي تقوم بأعمال التنظيف والطهي بكفاءة وفي وقت وجيز نسبيا. ولقد ارتبط ارتفاع معدلات التصنيع بارتفاع معدلات تعليم المرأة، وبالتالي انخفاض خصوبتها. ومن ثم أصبحت الأم تقضي وقتا أقل في رعاية الاطفال في فترة حياتها الانتاجية، وأصبح من الممكن لها أن تساهم مساهمة أكبر في سوق العمل الرسمي.

٣- التوسع في قطاع الوظائف المكتبية او الياقة البيضاء مع اطراد التصنيع والتنمية. ويعد هذا القطاع من أهم القطاعات التي تستوعب المرأة العاملة، وذلك لاعتقاد كثير من المستخدمين بأن المرأة أصلح للقيام بتلك المهام التي لا تتطلب مجهودا جسمانيا كبيرا.

ولدى تدقيق النظر في البيانات التي أوردتها منظمة العمل الدولية عن معدلات النشاط الاقتصادي للعديد من دول العالم (انظر الجدول ٤)، يلاحظ التالي:

اذا أخذت في الاعتبار مصر وغامبيا واليابان وكوريا، فيلاحظ أن غامبيا تمثل الدول الأقل نموا، وأن كوريا تمثل الدول نصف المصنعة (Semi - industrialized)، وأن مصر تمثل الدول النامية مع مراعاة أن مصر تنتمي الى المنطقة العربية ذات الخصائص الخاصة في مجال عمالة المرأة بالذات، بينما تمثل اليابان الدول المتقدمة أو بالغة التصنيع.

ويلاحظ أولا تقارب معدلات النشاط الاقتصادي الاجمالي بين اليابان، حيث تبلغ نسبة ٥٠ في المائة تقريبا، وبين غامبيا حيث تبلغ حوالي ٤٧ في المائة. بينما يبلغ معدل النشاط الاقتصادي الاجمالي في كوريا الجنوبية نسبة تقترب من ٣٩ في المائة، ولا يتجاوز في مصر نسبة ٣١ في المائة.

على أن هذا التقارب في معدلات النشاط الاقتصادي الاجمالي بين دولة صناعية متقدمة مثل اليابان، ودولة نامية مثل غامبيا، يخفي في الحقيقة طبيعة النشاط الاقتصادي في كل من الدولتين. فمن الجدير الاشارة الى ارتفاع معدلات النشاط الاقتصادي للأطفال في غامبيا، حيث يبلغ معدل نشاط العاملين في فئة السن (١٠-١٤) ٣٧ر٥ في المائة، وصفر في اليابان، وحوالي ٥٨ في المائة لفئة السن (١٥-١٩) في غامبيا، و ١٨ في المائة فقط في اليابان. وفيما يتعلق بعمالة النساء في نفس الفئات العمرية، يلاحظ أن حوالي ٤٢ في المائة من النساء في الفئة العمرية (١٠-١٤) يعملن في غامبيا، ويبلغ هذا المعدل بالنسبة للنساء في اليابان صفراً. أما بالنسبة للفئة العمرية (١٥-١٩) سنة، فيبلغ معدل نشاط النساء في تلك الفئة العمرية حوالي ٦٢ في المائة في غامبيا بينما ينخفض الى حوالي ١٧ر٥ في المائة في اليابان. ويعني ذلك أن ارتفاع معدلات النشاط الاقتصادي في الدول النامية مثل غامبيا يرجع الى ارتفاع عمالة الاطفال والنساء في الاقتصاد التقليدي الذي يعتمد على كثافة اليد العاملة (خاصة في افريقيا حيث تمثل النساء القوى العاملة المنتجة المهيمنة على الزراعة). أما ارتفاع معدلات النشاط الاقتصادي في اليابان فلا يرجع الى عمالة الاطفال التي تتراجع بصورة سريعة، لانتشار التعليم وتعميمه. بل يرجع الى نجاح اليابان في تحديث الاقتصاد الياباني ككل. واذا كانت معدلات النشاط الاقتصادي للنساء في اليابان تقترب من ٤٠ في المائة، فإنها ترتفع لتبلغ في الولايات المتحدة حوالي ٥٢ في المائة وذلك عن سنة ١٩٨٢(*).

(*) انظر: Howard M. Wachtel, labor and the Economy. (New York & London: Academic Press. Inc. 1984), p. 246.

الجدول ٤ - عدد السكان والسكان النشطين اقتصاديا حسب الجنس والفئة العمرية

الدولة / فئات السن	ذكور			اناث			مجموع		
	عدد السكان الكلي	السكان النشطين اقتصاديا	معدل النشاط الاقتصادي	عدد السكان الكلي	السكان النشطين اقتصاديا	معدل النشاط الاقتصادي	عدد السكان الكلي	السكان النشطين اقتصاديا	معدل النشاط الاقتصادي
مصر (LFSS 83 V)									
صفر - ١٤	١٧٥٨٢٠٠٠	١٢٨٠٩٠٠	٧٠٣	٩٠٤٢٠٠٠	٨٢٤١٠٠	٩٠١	٨٥٤٠٠٠٠	٤٥٦٨٠٠	٥٠٣
١٥- ١٩	٤٨٠٢٠٠٠	١٤٣٤٠٠٠	٢٩٠٩	٢٥٦٦٠٠٠	١١٥٣٦٠٠	٤٥٠٠	٢٣٣٦٠٠٠	٢٨٠٧٠٠	١٢٠٦
٢٠-٢٤	٣٧١٤٠٠٠	١٧٨٢٩٠٠	٤٠٠	١٨٢٦٠٠٠	١٣٦٩٨٠٠	٧٥٠٠	١٨٨٨٠٠٠	٤١٣١٠٠	٢١٠٩
٢٥-٢٩	٣٢٢٩٠٠٠	١٥٩٧١٠٠	٤٩٠٥	١٥٨٢٠٠٠	١٢٥٧٥٠٠	٧٩٠٤	١٦٤٦٠٠٠	٣٣٩٦٠٠	٢٠٠٦
٣٠-٣٩	٥٠٢٢٠٠٠	٢٥٧٢٦٠٠	٥١٠١	٢٤٧١٠٠٠	٢٠٦٢٥٠٠	٨٣٠٥	٢٥٦٢٠٠٠	٥١٠١٠٠	١٩٠٩
٤٠-٥٩	٦٩٢١٠٠٠	٣٩٥٥٩٠٠	٥٧٠١	٣٥٠٦٠٠٠	٢٤٨٨١٠٠	٩٩٠٥	٣٤٢٥٠٠٠	٤٦٧٨٠٠	١٣٠٧
٦٠-٦٤	١١٦٤٠٠٠	٤٩٠٨٠٠	٤٢٠٢	٥٧٢٠٠٠	٤٥٦٠٠٠٠	٧٩٠٧	٥٩٢٠٠٠	٣٤٨٠٠	٥٠٩
٦٥ +	١٥٨٢٠٠٠	٧٢٧٧٠٠	٤٦٠٠	٧٧٢٠٠٠	٥١٧٢٠٠	٦٧٠٠	٨١١٠٠٠	٢١٠٥٠٠	٢٦٠٠
مجموع	٤٤٠٢٨٠٠٠	١٢٨٤٢٢٠٠	٣١٠٤	٢٢٣٢٨٠٠٠	١١١٢٨٤٠٠	٤٩٠٨	٢١٧٠٠٠٠٠	٢٧١٢٤٠٠	١٢٠٥
غامبيا C (24 IV 83)									
صفر - ٩	٢٢٨٢٢٩	...	...	١١٤٠٦١	...	...	١١٤١٧٨	...	...
١٠-١٤	٧٢٧٨٢	٢٧٢٢٠	٣٧٠٥	٣٧٥١٤	١٢٥٤٠	٣٣٠٤	٣٥٢٦٨	١٤٧٨٠	٤١٠٩
١٥-١٩	٦٣٠٧٠	٣٦٥٢٦	٥٧٠٩	٢٩٣٩٨	١٥٦٨٧	٥٣٠٤	٣٣٦٧٢	٢٠٨٣٩	٦١٠٩
٢٠-٢٤	٥٨٥٣٩	٤٤١٧٦	٧٥٠٥	٢٧١٨٧	٢٢٧٦٣	٨٣٠٧	٣١٣٥٢	٢١٤١٣	٦٨٠٣
٢٥-٢٩	٦٠٨٥٨	٤٩٤٢٢	٨١٠٢	٢٧٧٧٠	٢٥٨٩٢	٩٣٠٢	٣٣٠٨٨	٢٣٥٤٠	٧١٠١
٣٠-٣٤	٤٤٩٤٩	٣٧٧٠٢	٨٣٠٩	٢٠٩٣٠	١٩٩٤٥	٩٥٠٣	٢٤٠٢٩	١٧٧٥٧	٧٣٠٩
٣٥-٣٩	٣٣٠٩٢	٢٨٢٨٥	٨٥٠٥	١٦٩٧٢	١٦٢٦٢	٩٥٠٨	١٦١٢٠	١٢٠٢٢	٧٤٠٦
٤٠-٤٤	٢٩٦٧٨	٢٥٧٢٩	٨٦٠٧	١٤٩٩٩	١٤٤٠٤	٩٦٠٠	١٤٦٧٩	١١٣٢٥	٧٧٠٢
٤٥-٤٩	٢٠١٦١	١٧٥٦٢	٨٧٠١	١١٣٣٠	١٠٩١١	٩٦٠٣	٨٨٣١	٦٦٥١	٧٥٠٣
٥٠-٥٤	١٩٧٠٤	١٧٠٦٢	٨٦٠٦	١٠٤١٥	٩٩٨٢	٩٥٠٩	٩٢٨٩	٧٠٨٠	٧٦٠٢
٥٥-٥٩	١٠٣٣٦	٨٨٦٢	٨٥٠٧	٦١٦٤	٥٨٤٢	٩٤٠٨	٤١٧٢	٣٠٢١	٧٣٠٤
٦٠-٦٤	١٣٥٠٤	١١٣٢٠	٨٣٠٨	٧٣٣٠	٦٩٠٦	٩٤٠٢	٦١٧٤	٤٤١٤	٧١٠٥
٦٥ +	٢٥٤٦١	١٩٣٥٠	٧٥٠٦	١٣٨٠٤	١٢١٦٩	٨٨٠٢	١١٦٥٧	٧٠٨١	٦٠٠٧
؟	٧٤٤٣	٢٣٧٩	٣٢٠٠	٤٢٦٩	١٥٥٠	٣٦٠٣	٣١٧٤	٨٩٢	٢٦٠١
مجموع	٦٨٧٨١٧	٣٢٥٦١٨	٤٧٠٢	٣٤٢١٣٤	١٧٤٨٥٦	٥١٠١	٣٤٥٦٨٢	١٥٠٧٦٢	٤٣٠٦

الجدول ٤- (تابـــع)

الدولة / فئات السن	ذكـــــر			أنثـــــى			مجمـــوع		
	عـــدد السكان الكلـي	السكان النشطين اقتصاديا	معدل النشاط الاقتصادي	عـــدد السكان الكلـي	السكان النشطين اقتصاديا	معدل النشاط الاقتصادي	عدد السكان الكلي	السكان النشطين اقتصاديا	معدل النشاط الاقتصادي
اليابان C (1X 85)									
صغر - ٩	١٥٩٩١٠٩٧	...	...	٨١٩١٨٢٥	...	...	٧٧٩٩٢٦٢	...	...
١٠-١٤	١٠٠٤٢١٢١	...	...	٥١٤٦٩٧٠	...	...	٤٨٩٥١٥١	...	...
٢٠-٢٤	٨٩٧٩٩٤٧	١٦٤٦٢٠٩	١٨٠٣	٤٦٠٠٠٤٢٧	٨٨٤٦١٢	١٩٠٢	٤٣٧٩٥٢٠	٧٦١٥٩٦	١٧٠٤
٢٥-٢٩	٨٢٠٠٥٥٤	٦٠٦٦٦٢٥	٧٤٠٠	٤١٦٥٩٩٥	٣١١١١١٧	٧٤٠٧	٤٠٢٤٥٥٩	٢٩٥٥٥٠٨	٧٣٠٣
٣٠-٣٤	٧٨٢٢٤٠٠٠٢	٥٩٢٧٢٢٥	٧٥٠٨	٣٩٤٨٢٣٠	٢٨٢١٠٧٥	٩٧٠٠	٣٨٧٥٠٧٢	٢٠٩٦٢٥٠	٥٤٠٢
٣٥-٣٩	٩٠٥٤٢٢٤	٦٦٨٩٢٢٩	٧٣٠٩	٤٥٥٨٢٦٥	٤٤٧٥٩٣٢	٩٨٠٢	٤٤٩٥٩٥٩	٢٢١٣٢٩٧	٤٩٠٢
٤٠-٤٤	١٠٧٢٨٠٤٤	٨٤٠٦٧٠٨	٧٨٠٣	٥٢٩٨٢٣٠	٥٢١٣٢٥٦	٩٨٠٤	٥٢٣٩٨١٤	٣٠٩٢٤٥٢	٥٧٠٩
٤٥-٤٩	٩١٢٤٩٥٤	٧٤٩١٣٠١	٨٢٠٠	٤٥٥١٨٧٧	٤٤٧٧٢٨٤	٩٨٠٤	٤٥٨٣٠٧٧	٣٠١٤٠١٧	٦٥٠٨
٥٠-٥٤	٨٢٢٦٦١٤	٦٧٢٩٥٦٢	٨١٠٨	٤٠٩٢١٢١	٤٠٠٩٠٩٣	٩٨٠٠	٤١٤٤٤٩٣	٢٧٢٠٤٦٩	٦٥٠٩
٥٥-٥٩	٧٩٢٢٩٩٤	٦٢٠٥٩٤١	٧٨٠٢	٣٩٢٦٤١٤	٣٨١٠٦٢٤	٩٧٠١	٤٠٠٦٥٨٠	٢٣٩٥٢٠٧	٥٩٠٨
٦٠-٦٤	٦٩٩٩٧٤٥	٤٩٦٤٦٩٦	٧٠٠٩	٣٤٠٩٢٧٤	٣١٧٢٨٠٦	٩٢٠١	٣٥٩٠٣٧١	١٧٩٠٨٩٠	٤٩٠٩
٦٥-٦٩	٥٤٠٥٥٢٨	٣٠١٠٠٩٥	٥٥٠٧	٢٢٧٩٩٠٢	١٨٦٤٢٥١	٧٨٠٣	٣٠٢٥٦٢٦	١١٤٥٨٤٤	٢٧٠٩
٧٠-٧٤	٤١٩٢٤١٩	١٧١٦٨٦٢	٤٠٠٩	١٧٨١٠٠٨	١٠٨٢٥١٢	٦٠٠٨	٢٤١٢٤١١	٦٢٤٢٥٠	٢٦٠٣
٧٥+	٤٧١١٥٢٧	٥٦٠٦٢٧	١١٠٩	١٨١٥٦٤٦	٣٩٤٠٩٣	٢١٠٧	٢٨٩٥٨٨١	١٦٦٥٤٤	٥٠٨
؟	٤١٢٤٦	...	...	٢٧٢٢٧	...	...	١٤٠١٩	...	...
مجمـــوع	١٢١٠٤٨٩٢٢	٦٠٢٩٠٥٥١	٤٩٠٩	٥٩٤٩٧٢١٦	٢٧٠٧١٦٦٦	٦٢٠٣	٦١٥٥١٦٠٧	٢٣٣١٨٨٨٨٥	٣٧٠٩
كوريا الجنوبية LFSS (1986)									
صغر- ١٤	١٢٢٦٨٥٦٤	...	...	٦٤٠٤٨٢٦	...	...	٥٩٦٣٧٢٨	...	...
١٥-١٩	٤٤٩٦٧٦٧	٦٩٨٠٠٠	١٥٠٥	٢٢١٦٢٥٩	٢٠٢٠٠٠	١٢٠١	٢١٨٠٤٠٨	٣٩٥٠٠٠	١٨٠١
٢٠-٢٤	٤٢٤٧١٥٦	١٩٢٧٠٠٠	٤٥٠٤	٢١٨٢١٧٨	٨٢٧٠٠٠	٣٧٠٩	٢٠٦٣٩٧٨	١١٠٠٠٠٠	٥٣٠٣
٢٥-٢٩	٤١٦١٠٤٥	٢٥٨٦٠٠٠	٦٢٠١	٢٠٩٨٨٢٤	١٨٢٩٠٠٠	٨٧٠١	٢٠٦٢٢٢١	٧٥٧٠٠٠	٣٦٠٧
٣٠-٣٤	٣٣٢٨١٠١	٢٣١٧٠٠٠	٦٩٠٦	١٧٢٣٧٦٩	١٥٩٣٠٠٠	٩١٠٩	١٥٩٤٣٢٢	٧٢٤٠٠٠	٤٥٠٤
٣٥-٣٩	٢٦٢٨٥٥١	٢٠١٥٠٠٠	٧٦٠٧	١٣٧٠٩٧٣	١٣٠٦٠٠٠	٩٥٠٣	١٢٥٧٥٧٨	٧٠٩٠٠٠	٥٦٠٤
٤٠-٤٤	٢٢٦٢٤٩٤	١٧٤٣٠٠٠	٧٧٠٠	١١٦٩٣٩١	١٠٩٣٠٠٠	٩٣٠٥	١٠٩٣١٠٣	٦٥٠٠٠٠	٥٩٠٥
٤٥-٤٩	٢١٦٩٧٩٣	١٧١٣٠٠٠	٧٨٠٩	١١٠١٩٢٠	١٠٣٨٠٠٠	٩٤٠٣	١٠٦٧٨٧٣	٦٧٥٠٠٠	٦٣٠٣
٥٠-٥٤	١٧٧٢٤١٠	١٣٣٨٠٠٠	٧٥٠٥	٨٦٥٠٢٣٤	٨٢١٠٠٠	٩٤٠٩	٩٠٧١٧٦	٥١٧٠٠٠	٥٧٠٠
٥٥-٥٩	١٣٠٩٧٨٦	٨٣٠٠٠٠	٦٣٠٤	٥٨٨٢٦١	٤٦١٠٠٠	٧٨٠٤	٧٢١٥٢٥	٣٦٩٠٠٠	٥١٠١
٦٠-٦٤	١٠٣٥١٤٩	٨٣٠٠٠٠	٥٢٠٣	٤٥٦٤٦٢	٣٠٣٠٠٠	٦٦٠٤	٥٧٨٦٨٧	٢٣٨٠٠٠	٤١٠١
٦٥+	١٧٨٨٨٢٤	٤٠٨٠٠٠	٢٢٠٨	٦٧١١٧٧	٢٤٥٠٠٠	٣٦٠٥	١١١٧٦٤٧	١٦٣٠٠٠	١٤٠٦
مجمـــوع	٤١٥٦٨٦٤٠	١٦١١٦٠٠٠	٣٨٠٨	٢٠٩٦٠٣٨٤	٩٨١٩٠٠٠	٤٦٠٨	٢٠٦٠٨٢٥٦	٦٢٩٦٠٠٠	٣٠٠٦

المصدر: ILO, Statistical Year Book (1987).

وتمثل كل من كوريا ومصر مراحل وسطية بين الدول النامية والـــدول الصناعية المتقدمة. ونلاحظ انخفاض معدل النشاط الاجمالي لكل من كوريا ومصـــر عن معدلات النشاط في غامبيا واليابان. فهي تبلغ حوالي ٣٩ في المائة في كوريـــا (١٩٨٦) وحوالي ٥ر٣١ في المائة فقط في مصر (١٩٨٣).

ويؤكد ذلك نظرية انخفاض معدلات النشاط الاقتصادي الاجمالي في المراحـل الانتقالية من مستوى الاقتصاديات التقليدية ذات المستوى الدخلي المنخفض الـــى طور الاقتصاديات الصناعية المتقدمة. ويلاحظ أيضا ارتفاع معدلات نشاط الذكـــور نسبة الى الاناث، إذ تقترب معدلات النشاط الاقتصادي للذكور بين كوريا ومصـــر (٤٧ في المائة، و ٥٠ في المائة على التوالي). بينما تنخفض معدلات نشاط الانـــاث (٣١ في المائة، و٥ر١٢ في المائة على التوالي). وتعتبر معدلات نشاط الاناث فـــي مصر من أدنى المعدلات في العالم باستثناء العالم العربي. وما زالت عمالة الاطفـال مرتفعة في مصر عنها في كوريا، فهي تبلغ لفئات السن (صفر الى ١٤) حوالي ٧ فـــي المائة في مصر، وصفر في المائة في كوريا، وبالنسبة لفئات السن (١٥-١٩) تبلـــغ حوالي ٣٠ في المائة في مصر و ١٥ في المائة فقط في كوريا.

وتدل تلك البيانات على أن انخفاض معدلات النشاط الاقتصادي في الـــدول النامية والنصف مصنعة، انما يرجع الى أن تلك الدول تتميز بتضافر الأنمـــاط الانتاجية بين أنماط انتاجية حديثة (رأسمالية) وأنماط ما قبل-الرأسمالية. وتقـــوم احصاءات التشغيل والعمل أساسا على مفاهيم تتعلق بوظائف الاقتصاد الحديـــث (يعمل-لايعمل-بأجر-بغير أجر-وما الى ذلك). وبالتالي، تفقد الاحصائيات هنا جـــزءا هاما من البيانات عن العمالة التي لا تندرج تحت تلك التصنيفات الحديثة للعمـــل، على الرغم من أن قطاعا كبيرا من السكان، خاصة الإناث مازلن يعملن في القطاعـــات التقليدية في اطار العمل العائلي أو من خلال القطاع غير الرسمي (أي غيـــر المسجل)، الذي لا يعترف بالاوقات الرسمية للعمل، ولا يحدد تلك الاوقات بصـــورة دائمة ومنظمة. وتستطيع المفاهيم الاحصائية قياس معدلات النشاط الاقتصـــادي بصورة أكثر دقة في المجتمعات المتقدمة، حيث يخضع معظم العاملين لنظام المصنـع أو نظام المؤسسة الحديثة ذات الاوقات المنتظمة، وبالتالي يسهل جمع البيانات عن العاملين.

أما في المجتمعات النامية التي ما زالت أجزاء هامة من اقتصادياتها تقـــع تحت سيطرة أنماط الانتاج التقليدية (أو قبل-الرأسمالية). فقد تُخفي البيانـــات المتاحة والمجمعة على أساس المفاهيم الاحصائية التي طورت أساسا في اطـــار

الاستخدام الغربي، المدى الحقيقي لاستخدام اليد العاملة. ويلاحظ بالتالي اختلاف معدلات النشاط الاقتصادي الرسمية عن معدلات النشاط الاقتصادي الفعلية.

وتعكس معدلات النشاط الاقتصادي لدول غربي آسيا تداخلا غريبا بين سمات تلك المعدلات في الدول النامية وسماتها في الدول المتقدمة خاصة في مجموعة دول الخليج (انظر الجدول ٥). ونلاحظ السمات التالية لمعدلات النشاط الاقتصادي في مجموعة الدول موضوع البحث التي تتوافر لها البيانات:

١- تعد معدلات النشاط الاقتصادي الاجمالية في منطقة غربي آسيا، سواء كانت تلك المعدلات هي معدلات النشاط الخام أو المنقحة، من أقل معدلات النشاط الاقتصادي على المستوى العالمي. فهي تتراوح بين حد أعلى لا يزيد عن حوالي ٢٨ في المائة (معدل خام) لمصر عام ١٩٨٦ وحد أدنى يبلغ ١٨٫٥ في المائة (معدل خام)، للكويت عام ١٩٨٦؛

٢- يعد انخفاض معدلات النشاط الاقتصادي للنساء، وهي من أقل المعدلات على المستوى العالمي، أحد أهم أسباب تدني معدلات النشاط الاقتصادي الاجمالي لدول منطقة غربي آسيا؛

٣- على الرغم من صحة الملحوظة السابقة بصورة عامة، الا أننا نلاحظ أيضا انخفاضا كبيرا في معدل النشاط الاقتصادي للذكور عن المتوسط العالمي في بعض دول المنطقة مثل الاردن ٣٣ في المائة لعام ١٩٨٣، والكويت حوالي ٣٠ في المائة لعام ١٩٨٦ والامارات العربية المتحدة حوالي ٣٥ في المائة لعام ١٩٨٠.

ويرجع الانخفاض الكبير في معدلات النشاط الاقتصادي للذكور الى عاملين أساسيين هما: انخفاض عمالة الاطفال والتقاعد المبكر. فهناك انخفاض واضح في عمالة الاطفال في المنطقة عموما. إذ وصلت معدلات عمالة الاطفال في سن (١٠-١٤) الى الصفر في عدد من دول المنطقة مثل الامارات العربية المتحدة والكويت والاردن والبحرين. ويعود ذلك الى تعميم التعليم الالزامي في المنطقة، ونجاح بعض الدول، خاصة تلك التي ليس لديها نشاط زراعي يذكر، في الاستيعاب الكامل للاطفال في مراحل التعليم الالزامي. وقد ساعد على ذلك ارتفاع مستوى الدخل في تلك الدول مما يسر للأسر الاستغناء عن عمالة الاطفال. وعلى الرغم من أن هناك اتجاهاً لانخفاض عمالة الاطفال في الدول الفقيرة في المنطقة، التي ما زالت تعتمد في استخراج الدخل القومي وفي التشغيل على القطاع الزراعي بصورة

الجدول ٥- معدلات النشاط الاقتصادي

(بالنسبة المئوية)

الدولة	السنة	معدلات النشاط الخام			معدلات النشاط المنقح		
		ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة
مصر	١٩٦٠	٥٣٠٤	٤٠١٩	٢٨٠٩	٧٧٠٨	٥٠٩٨	٤١٠٧
	١٩٧٦	٥١٠٧	٤٠٩٥	٢٨٠٥	٧٠٠٥	٦٠٢٥	٣٨٠٩
	١٩٨٦	٤٨٠٠	٦٠٦٠	٢٧٠٧	٦٥٠٠	٩٠٢٠	٣٨٠٥
الجمهورية العربية السورية	١٩٧٠	٤٣٠٥	٥٠٥٢	٢٥٠٠	٦٨٠٤	٨٠٥٧	٣٩٠١
	١٩٨١	٤٢٠١	٤٠١٠	٢٣٠٥	٦٥٠٠	٦٠٣٤	٣٦٠٣
العراق	١٩٧٧	٤١٠٧	٣٠٨٦	٢٣٠٤	٥٦٠٤	٦٠٠٢	٣٦٠٦
الاردن	١٩٦١	٤٤٠٧	١٠٨٥	٢٤٠٢	٥٤٠٥	٢٠٢٧	٢٩٠٥
	١٩٧٩	٣٦٠٤	٣٠١٥	٢٠٠٢	٧٦٠٥	٦٠٤٣	٤١٠٧
	١٩٨٣	٣٣٠٤	٣٠٨٨	١٩٠٢	٦٦٠٩	٧٠٨٥	٣٨٠٧
البحرين	١٩٧١	٤٠٠٢	٢٠٠٩	٢١٠٣	٧٣٠٨	٣٠٨٥	٣٩٠١
	١٩٨١	٤٣٠٧	١٠٠٢٨	٢٧٠١	٧٤٠٦	١٧٠٤٨	٤٦٠٢
الكويت	١٩٥٧	٥٠٠٨	٧٤	٢٦٠٥	٧٢٠٨	١٠٠٩	٣٨٠٤
	١٩٦٥	٣٧٠٢	١٠٠٢	١٩٠٥	٦٤٠٨	١٠٧٧	٣٤٠٠
	١٩٧٠	٣٦٠١	١٠٢٠	١٨٠٨	٦٢٠٩	٢٠٠٨	٣٢٠٨
	١٩٧٦	٣٥٠٦	٣٠١٨	١٩٠٥	٧١٠٢	٦٠٢٢	٣٨٠٥
	١٩٨٠	٣٣٠٣	٤٠٩٧	١٩٠٠	٦٦٠٨	٩٠٦٢	٣٧٠٥
	١٩٨٦	٢٩٠٩	٧٠٢٤	١٨٠٥	٥٩٠٥	١٣٠٨١	٣٦٠١
الامارات العربية المتحدة	١٩٧٥	٤٢٠٣	١٠١٥	٢٢٠٦	٦٣٠٠	١٠٧٨	٣٤٠٢
	١٩٨٠	٣٥٠٢	١٠٣٤	١٨٠٩	٦٩٠٨	٢٠٧٢	٣٧٠٩

المصدر: قاعدة بيانات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، شعبة التنمية الاجتماعية والسكان.

ملموسة مثل مصر والجمهورية العربية السورية والعراق، الا أن تلك الدول لم تنجح بعد في تحقيق الاستيعاب الكامل للاطفال في مراحل التعليم الالزامي، وما زال حوالي ١٠ الى ١٢ في المائة من الاطفال في سن (١٠-١٤) يعملون وبالذات في قطاع الزراعة(*).

كما يعود انخفاض معدلات النشاط الاقتصادي للذكور في دول المنطقة الى الانسحاب المبكر من القوى العاملة، خاصة في الدول ذات الدخل المرتفع. وللدلالة على ذلك، نلاحظ ان معدل النشاط الاقتصادي للسكان في فئة السن من (٥٥-٥٩) للذكور يبلغ حوالي ٨٨ في المائة في مصر (١٩٨٦) و ٧٦ في المائة في الاردن (١٩٨٣) وحوالي ٤٠ في المائة فقط للكويت (١٩٨٥)(*).

وعلى الرغم مما سبق، يمكن القول بأن انخفاض معدلات النشاط الاقتصادي في منطقة غربي آسيا، انما يرجع بصفة أساسية الى الانخفاض الكبير في معدلات نشاط الاناث.

ثانيا- معدلات النشاط الاقتصادي للمرأة العربية في منطقة غربي آسيا

يستخلص مما سبق، أن انخفاض معدلات النشاط الاقتصادي للمرأة العربية من أهم مسببات الانخفاض العام في معدلات النشاط الاقتصادي في منطقة غربي آسيا. وبالتالي، ينبغي أن نستعرض معدلات النشاط الاقتصادي للمرأة وذلك حسب:

١- معدلات النشاط الاقتصادي في الريف والحضر.
٢- معدلات النشاط الاقتصادي حسب فئات السن.
٣- معدلات البطالة.

١- معدلات النشاط الاقتصادي للمرأة في الريف والحضر

لدى دراسة البيانات المتاحة عن معدلات النشاط الاقتصادي للمرأة في الريف والحضر في كل من مصر والجمهورية العربية السورية والعراق والاردن، يلاحظ تدني معدلات النشاط الاقتصادي للمرأة الريفية بالمقارنة بالمرأة الحضرية.

(*) انظر الملحق الاحصائي (١) الخاص بمعدلات النشاط الاقتصادي حسب فئات السن والجنس.

الا في حالة الجمهورية العربية السورية عام ١٩٧٠ حيث بلغت معدلات نشاط المرأة الريفية ضعف معدلات نشاط المرأة الحضرية، (انظر الجدول ٦). وفي الواقع تثار التساؤلات حول صحة البيانات المقدمة عن نشاط المرأة الريفية خاصة في الدول ذات القطاع الزراعي الكبير مثل مصر والجمهورية العربية السورية والعراق. لأن التدني الكبير في معدلات نشاط المرأة الريفية يرجع في العادة الى تجاهل جامعي البيانات لنشاط المرأة في المزارع العائلية، حيث تقوم المرأة بالاعمال الزراعية بجانب الرجل، ولكن لا يأخذ عملها شكل اليوم الكامل أو الدوام الكامل. فهي تجمع عادة بين عملها المنزلي والعمل في مجال الزراعة أو الاعمال المتصلة بها. وفي دراسة مشوقة لسونيا زيمرمان(*) عن ظروف عمل النساء في قرية مصرية (كفر البحر)، لاحظت الباحثة أن العائلة الريفية تتكون عادة من ثمانية أفراد، وأن المرأة هي المسؤولة الرئيسة عن العناية بتلك العائلة.

الجدول ٦- معدلات النشاط الاقتصادي الاجمالية في الحضر والريف
(بالنسبة المئوية)

الدولة	السنة	حضر			ريف		
		ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة
مصر	١٩٨٦	٤٢ر٥	٨ر٢	٢٥ر٨	٤٣ر٤	٢ر٦	٢٣ر٤
الجمورية العربية السورية	١٩٧٠	٤٢ر٥	٣ر٩	٢٣ر٨	٤٤ر٤	٦ر٧	٢٥ر٩
العراق	١٩٧٧	٤١ر٢	٤ر٤	٢٣ر٥	٤٢ر٧	٢ر٩	٢٣ر١
الاردن	١٩٧٩	٣٧ر٤	٤ر٣	٢١ر٢	٣٥ر٠	١ر٥	١٨ر٦
	١٩٨٣	٣٣ر٤	٤ر٤	١٩ر٥	٣٣ر٢	٢ر٥	١٨ر٤

المصدر: قاعدة بيانات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، شعبة التنمية الاجتماعية والسكان.

وبالتالي تحاول المرأة الجمع بين العمل المنزلي والاعمال الاخرى الخاصة بالزراعة، والاعمال المتصلة بها، من خلال جدول عملها اليومي.

(*) Sonja D. Zimmerman. The Women of Kafr Al Bahr: A research into the working conditions of women in an Egyptian village, Leiolen, Research Center, Women and Development (Leiolen: State University of Leiolen, 1982, pp. 46-47.

وتخصص المرأة الريفية أياما معينة من الاسبوع للمهام الثقيلة التي تأخذ كثيرا من وقتها، فهي تخصص عادة يومين من أيام الاسبوع لِغسْل ملابس الاسرة، يوما للخبز، ويوما آخرا للذهاب الى السوق لبيع المنتجات المنزلية من بيض وجبن وخلافه. كما تخصص يومين لصناعة الزبد والجبن، أما اليوم السابع فيخصص عادة لتنظيف حظائر المواشي. ولقد حاولت الباحثة تتبع عمل المرأة الريفية في يوم عادي من أيام الشتاء، فلاحظت التالي:

من الساعة ٥ر٠٠ الى الساعة ٦ر٠٠	الاستيقاظ وحلب المواشي.
من الساعة ٦ر٠٠ الى الساعة ٦ر٣٠	تحضير وتقديم الشاي.
من الساعة ٦ر٣٠ الى الساعة ٧ر١٥	قطع البرسيم، وإطعام المواشي.
من الساعة ٧ر١٥ الى الساعة ٨ر٣٠	احضار المياه، والاستحمام، ووضع الغسيل لينقع استعدادا لغسله.
من الساعة ٨ر٣٠ الى الساعة ٩ر٠٠	تحضير الفطور وتناوله وغسل أواني الفطور.
من الساعة ٩ر٠٠ الى الساعة ١١ر٣٠	تحضير اللبن وعمل الجبن، وتغذية الدواجن، واستخراج الحشائش الضارة من الارض، وتنظيم المنزل، وشراء المشتريات اللازمة.
من الساعة ١١ر٣٠ الى الساعة ١٢ر١٥	قطع البرسيم، وإطعام المواشي.
من الساعة ١٢ر١٥ الى الساعة ١٣ر١٥	تحضير الغداء وتناوله وغسل أواني الغداء.
من الساعة ١٣ر١٥ الى الساعة ١٦ر٠٠	القيام بغسل الملابس ونشرها.
من الساعة ١٦ر٠٠ الى الساعة ١٧ر٠٠	قطع البرسيم، وإطعام المواشي والدواجن
من الساعة ١٧ر٠٠ الى الساعة ١٩ر٠٠	تحضير طعام العشاء وتناوله وغسل الأواني.
من الساعة ١٩ر٠٠ الى الساعة ٢١ر٠٠	مشاهدة التليفزيون أو استقبال زوار وتناول الشاي.
الساعة ٢١ر٠٠	الذهاب للنوم.

يلاحظ في المثال الذي قدمته الباحثة، أن المرأة الريفية تخصص حوالي ٥ ساعات من ساعات عملها للعمل المتصل بالزراعة (أي العناية بالمواشي والدواجن وعمليات الحلب وفصل اللبن وتنقية النباتات). واذا ما خصصت المرأة الريفية اليوم لصناعة الجبن، فتجب إضافة حوالي ساعة ونصف اخرى الى الساعات الخمس السابقة. أما في اليوم المخصص لتنظيف حظائر الماشية، أو اليوم المخصص للذهاب للسوق، فإن المرأة الريفية تعمل أربع ساعات اضافية بجانب الساعات الخمس السابقة.

وعليه، يمكن القول بأن الاحصاءات الرسمية، التي لا تحسب هذا العمل كنشاط اقتصادي للمرأة، خاصة في خانة (يعمل لدى الاسرة بدون أجر)، تعتبر شديدة القصور، ولا تدل فعلا على نشاط المرأة الريفية العادي ومدى مساهمتها في الاقتصاد الريفي.

وعلى الرغم من ارتفاع معدلات نشاط المرأة في الحضر عنها في الريف، إلا ان المعدلات المسجلة والتي تتراوح بين ٢ر٨ في المائة في مصر، و ٩ر٣ في المائة في الجمهورية العربية السورية (انظر الجدول ٦)، لا تعبر في حقيقتها عن عمل المرأة الحضرية، الا في القطاع الرسمي للاقتصاد العربي في منطقة غربي آسيا. وللأسف الشديد، تقل الدراسات المتعمقة لواقع المرأة الحضرية العاملة في القطاع غير المنظم في الدول العربية.

٢- معدلات النشاط الاقتصادي للمرأة حسب فئات السن

تتميز معدلات النشاط الاقتصادي للمرأة في منطقة غربي آسيا، بالإضافة الى انخفاضها بصورة عامة، بأنها ترتفع في فئات السن الفتية، وتتناقص بصورة واضحة مع ارتفاع السن. (انظر الرسوم البيانية الخاصة بمعدلات نشاط المرأة حسب فئات السن).

ويلاحظ من جدول معدلات نشاط المرأة حسب فئات السن (انظر الجدول ٧ والرسوم البيانية من ١ الى ٦)، أن هناك اتجاها عاما نحو انخفاض معدلات النشاط الاقتصادي للنساء في الفئات العمرية الصغيرة، خاصة الفئة (١٠-١٤) وتليها بصورة أقل حدة الفئة (١٥-١٩). ويدل هذا الاتجاه نحو الانخفاض في معدلات النشاط في فئات السن الصغيرة من حقبة الستينات الى الثمانينات، على حقيقة هامة وهي انتشار التعليم الالزامي خاصة في المراحل الابتدائية والمتوسطة، وعلى أن الدول العربية قد نجحت بصورة مرضية في استيعاب الإناث في سن التعليم الالزامي. الا أن هناك تفاوتا واضحا في معدلات نشاط الاطفال من الاناث بين الدول العربية الفقيرة التي تتميز بوجود قطاع زراعي يعتد به، وبين الدول العربية الغنية بالبترول. فيلاحظ ان دولا مثل الامارات العربية المتحدة والبحرين والكويت تتميز بمعدلات نشاط تساوي الصفر للاناث في سن التعليم الالزامي، أي فئة السن (١٠-١٤) وذلك طوال الثلاثين سنة الماضية. وتشترك الاردن مع دول الخليج في انعدام عمالة الاطفال من الاناث، ويرجع ذلك الى عاملين، أولهما: انخفاض النشاط الزراعي في تلك الدول ويمثل النشاط الزراعي في العادة الوعاء الكبير لعمالة

الاناث من الاطفال، وثانيهما: ارتفاع مستويات الدخل في تلك الدول، مما ساعد على نشر التعليم، بالاضافة الى عدم احتياج الأسر الى عمالة الاطفال سواء الذكور منهم أو الاناث.

أما في الدول العربية الفقيرة نسبيا، والتي يمثل القطاع الزراعي فيها نشاطا أساسيا مثل مصر والجمهورية العربية السورية (أنظر الجدول السابق)، فيلاحظ على الرغم من تعميم التعليم الالزامي في تلك الدول، ان معدلات النشاط الاقتصادي للاطفال الاناث كانت من أعلى المعدلات بالنسبة للنساء في فئات السن المختلفة في فترة الستينات. فلقد بلغ معدل النشاط في تلك الفئة العمرية ١٠ في المائة في مصر و ٨ في المائة في الجمهورية العربية السورية، الا أنه يلاحظ أن تلك المعدلات بلغت أدناها في الثمانينات وانخفضت الى ٢ في المائة في مصر عام ١٩٨٦ و٣ في المائة في الجمهورية العربية السورية عام ١٩٨١.

ويلاحظ أيضا مع الاتجاه التنازلي لمعدلات النشاط الاقتصادي للاطفال من الاناث، اتجاه آخر تصاعدي لمعدلات النشاط للنساء في سن العمل (١٥ سنة فأكثر)، وتبلغ معدلات النشاط الاقتصادي أقصاها بالنسبة للنساء في الفئات العمرية (٢٠-٢٤) و (٢٥-٢٩)، وذلك لمعظم دول المنطقة التي تتوفر لديها البيانات من التعدادات السكانية المختلفة. وتخالف هذه الحقيقة الاعتقاد السائد بارتفاع عمالة النساء في الفترات السابقة للزواج، وانخفاضها بحدة بعد الزواج. وعلى الرغم من ضعف البيانات المتاحة التي تربط بين معدلات النشاط الاقتصادي للمرأة والحالة الزواجية، الا أنه يمكن القول بأن هناك اتجاهاً للزواج في سن مبكر نسبيا للمرأة العربية. وعلى سبيل المثال، بلغ متوسط العمر عند الزواج الأول في مصر للسيدات المتزوجات أو التي سبق لهن الزواج حوالي ١٧ سنة في عام ١٩٨٤، ويقل متوسط السن في الريف (١٦ر٤ سنة) عن المتوسط العام، بينما يرتفع متوسط السن في الحضر (١٧ر٤ سنة) عن المتوسط العام(*). ويعني ذلك أن ارتفاع معدلات النشاط الاقتصادي للمرأة قد لا يرتبط بصورة وثيقة بالحالة الزواجية وإنما قد يدل على مستوى التعليم، كما سيتضح فيما بعد.

(*) أنظر د. حسين عبد العزيز، د. نبيل الخرازاتي، د. آن آدامز واي، أهم نتائج مسح مدى ممارسة طرق تنظيم الأسرة في مصر، ١٩٨٤ (جمهورية مصر العربية، المجلس القومي للسكان، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥) ص. ٢٤.

الجدول ٧- معدل نشاط المرأة حسب فئات السن
(بالنسبة المئوية)

الدولة	السنة	فئات السن										
		١٠-١٤	١٥-١٩	٢٠-٢٤	٢٥-٢٩	٣٠-٣٤	٣٥-٣٩	٤٠-٤٤	٤٥-٤٩	٥٠-٥٤	٥٥-٥٩	٦٠-٦٤	٦٥+
مصر	١٩٦٠	١٠	٩	٧	٥	٤	٤	٥	٤	٥	٣	٣	٣
	١٩٧٦	٦	٥	١٢	١١	٨	٥	٤	٤	٣	٣	٢	١
	١٩٨٦	٢	٧	٢٠	١٨	١٥	١٠	٨	٦	٤	٣	٢	١
الجمهورية	١٩٦٠	٨	١٢	١٠	٩	٨	٨	٨	٧	٦	٥	٣	١
العربية	١٩٧٠	٨	١٢	١٠	٩	٩	٨	٨	٨	٨	٦	٦	٣
السورية	١٩٨١	٣	٦	١١	١١	٩	٧	٦	٥	٤	٤	٢	١
العراق	١٩٧٧	١	٣	٨	١١	١٢	٩	٨	٦	٦	٥	٤	٣
الاردن	١٩٦١	١	٤	٦	٣	٣	-	٢	-	٢	-	١	١
	١٩٧٩	-	٣	١٦	١٣	٨	٥	٣	٣	٢	١	١	-
	١٩٨٣	-	٤	٢٠	١٥	١٠	٦	٤	٣	٢	٣	١	١
البحرين	١٩٧١	-	٣	١١	٥	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٢	١
	١٩٨١	-	١٨	٣٦	٣٩	١٧	٨	٥	٤	٣	٣	١	١
الكويت	١٩٦٥	-	٣	٣	١	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	١
	١٩٧٥	-	٣	١٣	١٤	٦	٣	٣	٣	٣	٣	١	١
	١٩٨٥	-	١	١٨	٣٣	٣٨	١٧	٧	٤	٣	٣	١	-
الامارات العربية	١٩٧٥	-	٣	٤	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	١	١
المتحدة	١٩٨٠	-	١	٦	٤	٣	٣	٣	٣	٣	٣	١	١

المصدر: قاعدة بيانات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، شعبة التنمية الاجتماعية والسكان.

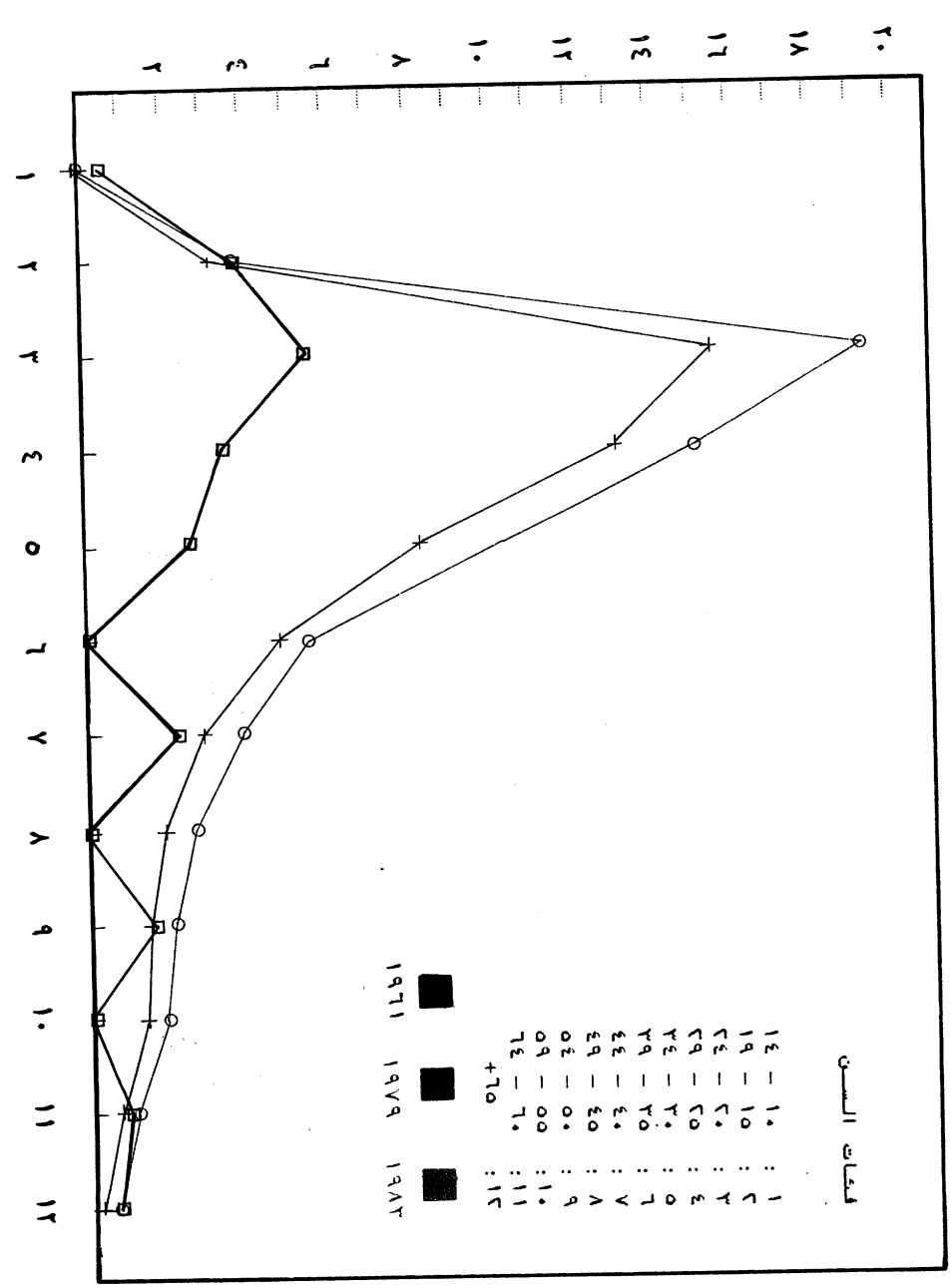

الشكل البياني ١- معدلات النشاط الاقتصادي حسب فئات السن في الاردن

معدلات النشاط

الشكل البياني ٢- معدلات النشاط الاقتصادي حسب فئات السن في الامارات العربية المتحدة

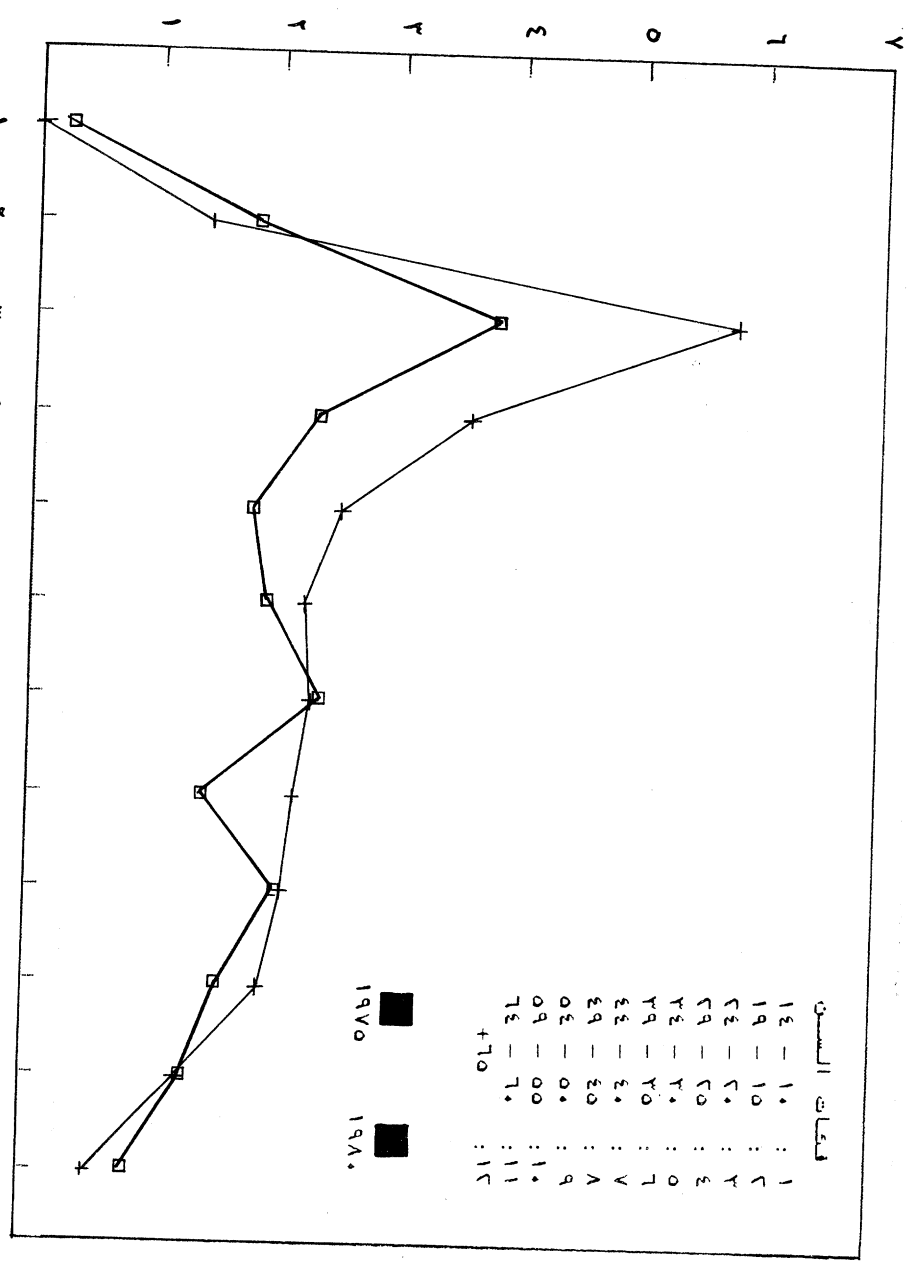

الشكل البياني ٣- معدلات النشاط الاقتصادي حسب فئات السن في البحرين

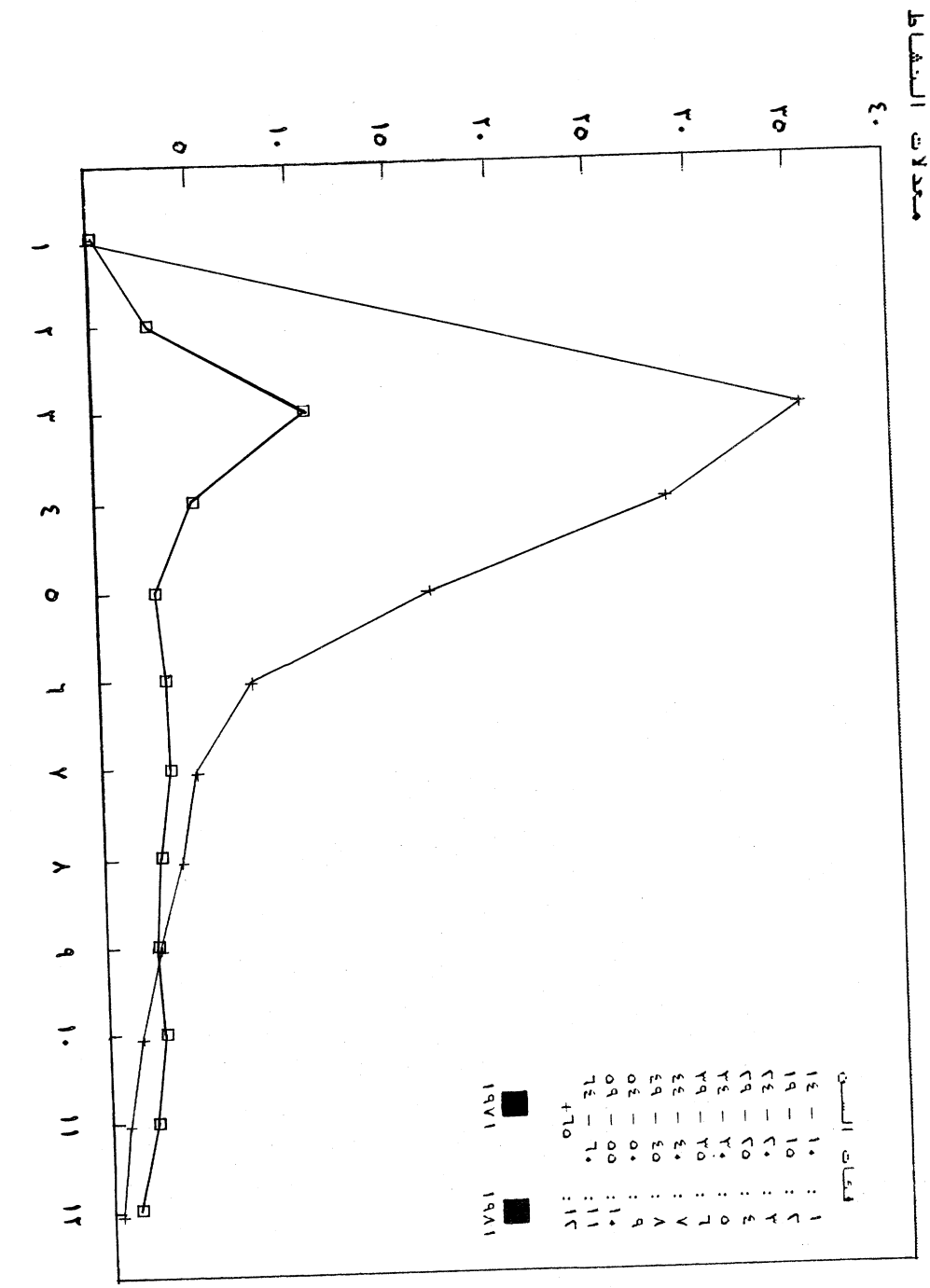

الشكل البياني ٤- معدلات النشاط الاقتصادي حسب فئات السن في الجمهورية العربية السورية

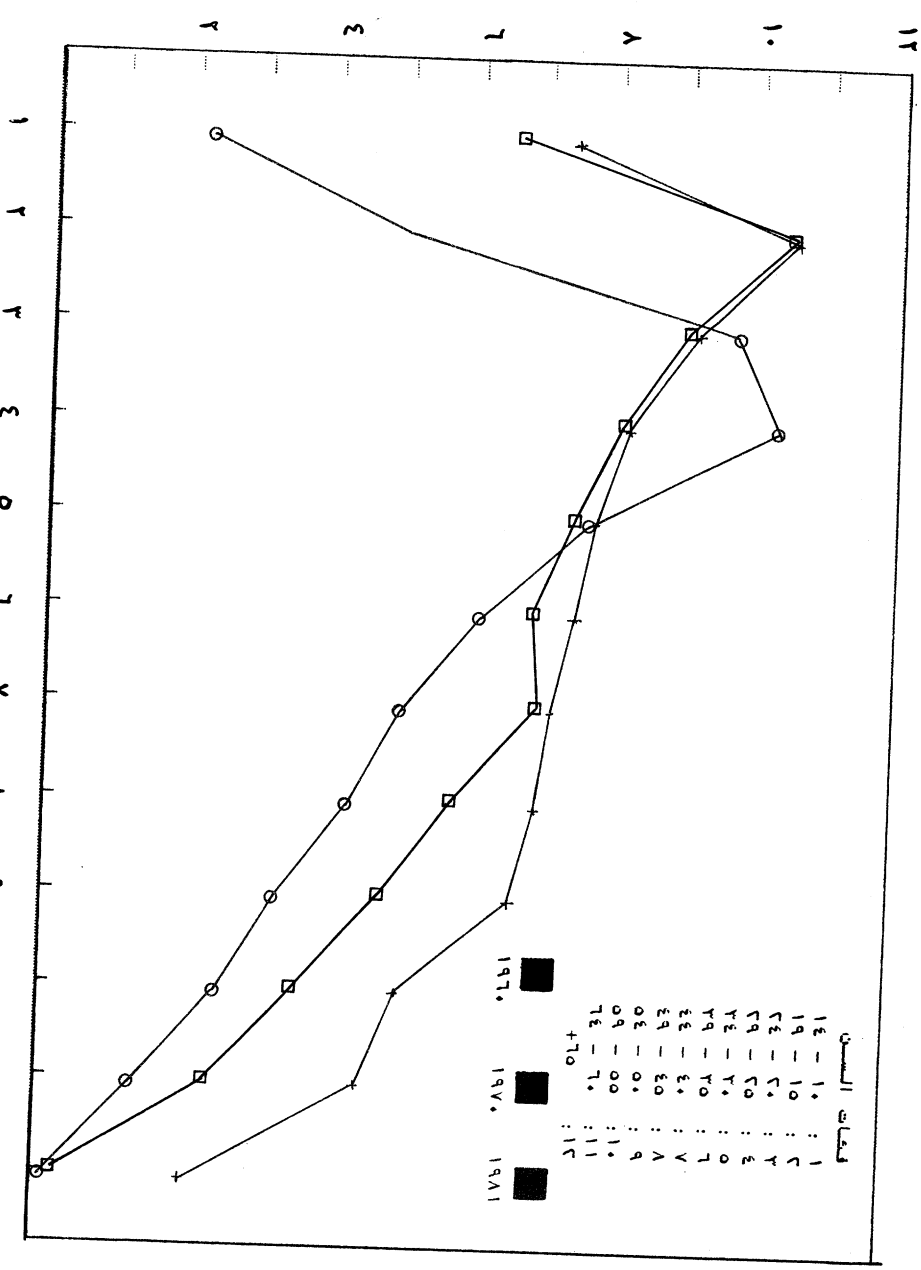

الشكل البياني ٥- معدلات النشاط الاقتصادي حسب فئات السن في الكويت

معدلات النشاط

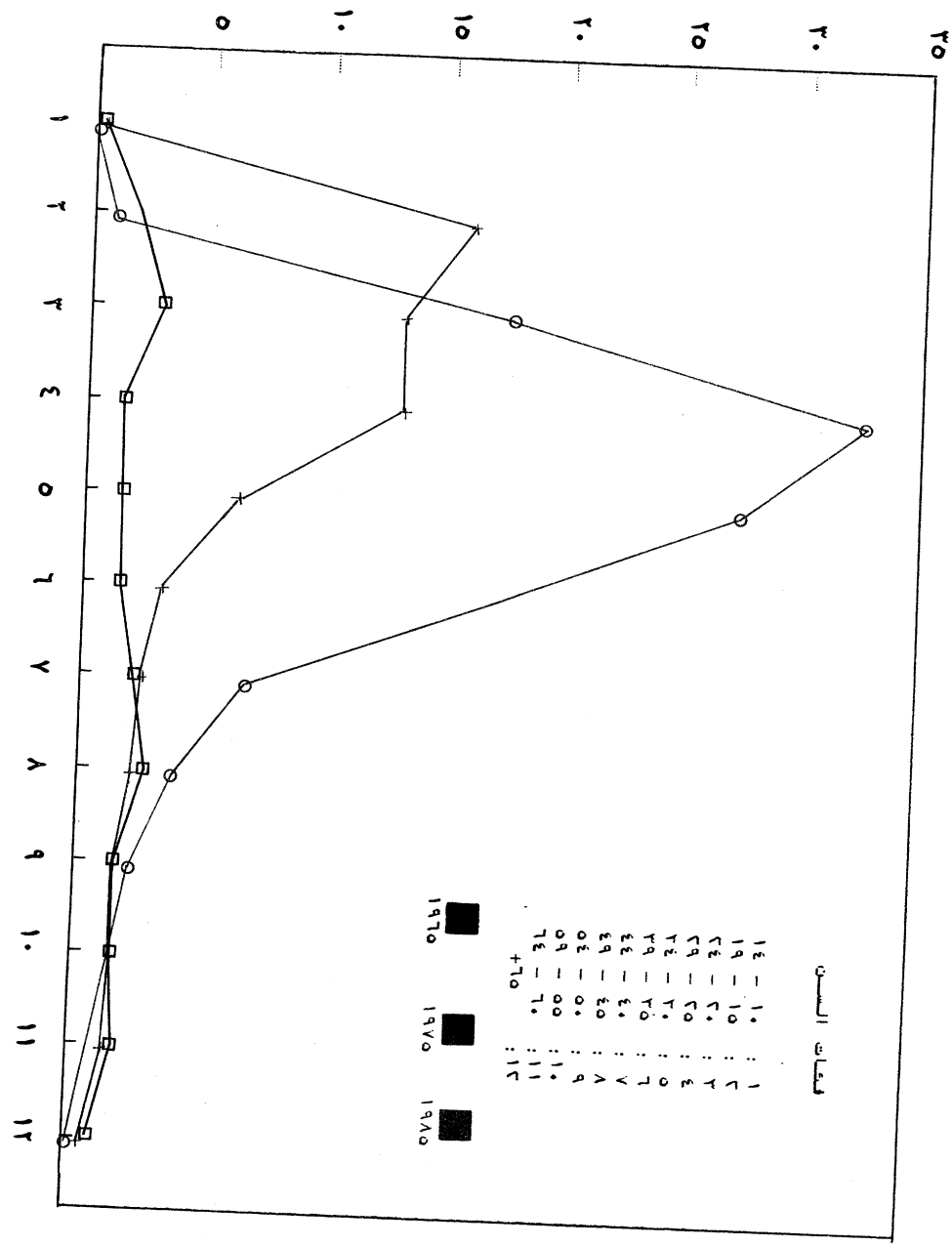

الشكل البياني ٦- معدلات النشاط الاقتصادي حسب فئات السن في مصر

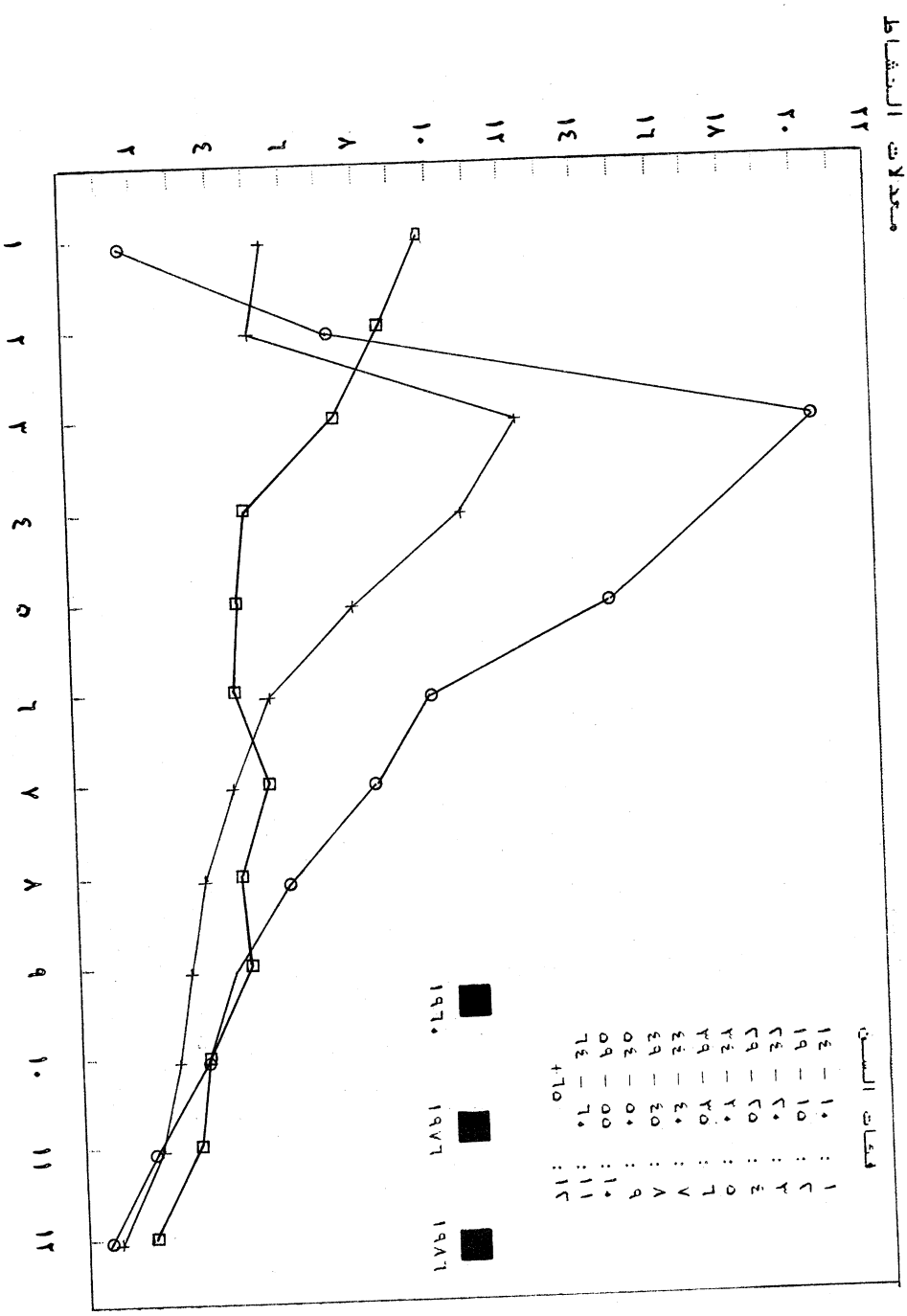

وقد تميزت البحرين بأعلى معدلات النشاط الاقتصادي للنساء في الفئة العمرية (٢٠-٢٤) حيث وصل هذا المعدل الى ٣٦ في المائة، وتميزت الكويت بأعلى معدلات النشاط الاقتصادي للنساء في الفئة العمرية (٢٥-٢٩) حيث بلغ هذا المعدل ٣٣ في المائة. وتعد تلك المعدلات من أعلى معدلات نشاط المرأة في كل منطقة غربي آسيا. ويدل ذلك على أن نسبة متزايدة من النساء في البحرين والكويت قد اتجهن الى مجال العمل على الرغم من ارتفاع مستويات المعيشة. ويعد هذا الاتجاه مخالفا قليلا للوضع الحالي في الدول المتقدمة، حيث لوحظ انخفاض معدلات النشاط الاقتصادي للنساء في فئات الدخل العليا ومع ارتفاع مستويات التعليم. وان دل هذا على شيء فإنما يدل على تفتح المرأة في البحرين والكويت والتحاقها بالعمل كحق لها حتى وإن كانت تتمتع بمستوى أسري مرتفع.

وأخيرا، نستطيع القول بأن هناك اتجاهاً في العالم العربي نحو تزايد معدلات النشاط الاقتصادي للمرأة في الفئات العمرية المتوسطة والعليا، ويدل هذا على أن هناك اتجاهاً للثبات في العمل حتى بعد الزواج، ويعد هذا من الاتجاهات المبشرة لعمالة المرأة العربية.

٣- المرأة والبطالة

يعرّف العاطل عن العمل بأنه الشخص في سن العمل (الخامسة عشر أو أكثر في العادة الا إذا تبنت الدولة المعنية تعريفا مختلفا لسن العمل) الذي لا يعمل ولكن يبحث بنشاط عن عمل. ولا يعتبر عاطلا عن العمل أي شخص في سن العمل وليس هناك دلائل واضحة عن أنه يبحث بجدية عن عمل كأن يسجل نفسه في أحد مكاتب البحث عن عمل. أما الاشخاص الذين لا يعملون ولا يبحثون بطريقة نشطة عن عمل فانهم لا يعدون عاطلين عن العمل بل يعدون من السكان غير النشطين اقتصاديا. ويعتبر الطلبة وربات المنزل في العادة من السكان غير النشطين اقتصاديا. ويدخل في عداد العاطلين عن العمل كل من كان يعمل ثم أصابته البطالة وأيضا الداخلون الجدد الى سوق العمل أي هؤلاء الذين يبحثون عن عمل لأول مرة.

وتحسب نسبة العاطلين عن العمل أو معدلات البطالة على أساس نسبة العاطلين الى القوى العاملة وليس الى السكان في سن العمل ككل. وتتصف دول غربي آسيا بمستويات بطالة متوسطة، الا أنه من الملاحظ ان هناك اتجاها نحو الارتفاع في تلك المعدلات (أنظر الجدول ٨).

ومن أهم الانتقادات التي تثار حول طريقة حساب معدلات البطالة في صورتها الحالية هو اشتراط البحث بجدية عن عمل في أسبوع التعداد. وحيث إن كثيرا من العاطلين عن عمل قد يعانون من عدم وجود عمل على الرغم من تكرار المحاولة والبحث، فانهم قد يكفون عن البحث في أسبوع التعداد أو قبل ذلك، ليس لأنهم يفضلون عدم العمل ولكن نتيجة لليأس الذي يصيبهم لعدم توفقهم في الحصول على عمل. وفي مثل تلك الحالات، لا تعبر معدلات البطالة الرسمية عن العدد الفعلي للراغبين في العمل، ولكنها تعبر فقط عن هؤلاء الذين يبحثون ولم يُصِبْهم الاحباط بعد. ومن ناحية أخرى تتردد في بعض دول منطقة غربي آسيا (في مصر على وجه الخصوص) مقولة تفيد بأن معدلات البطالة المسجلة قد تكون أكبر بكثير من معدلات البطالة الحقيقية. ويرجع هؤلاء القائلين بارتفاع معدلات البطالة الرسمية عن المعدلات الحقيقية الى أن كثيرا من المسجلين كعاطلين عن العمل قد تم تسجيلهم في هيئة القوى العاملة للبحث عن وظائف حكومية أو في القطاع العام، وإلى أن الكثير منهم يقومون في فترة انتظار التعيين بأعمال قد لا تتناسب مع خبراتهم، ولكن مجزية الأجر، خاصة في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد.

وعلى الرغم من أن تلك المقولة قد تكون على قدر من الصحة الا أن معظم العاطلين عن العمل حسب البيانات المتاحة هم من الداخلين الجدد الى سوق العمل، وفي معظم الحالات تزيد فترة البطالة عن ١٥ أسبوعا وبالتالي يعدون من العاطلين عن العمل لفترات طويلة. فقد تطول بطالة خريجي الجامعات والمعاهد العليا المصرية لفترات تتراوح بين ثلاث وست سنوات حتى تتمكن هيئة القوى العاملة من ايجاد وظائف لهم. ويعد ذلك النوع من البطالة من أهم أنواعها وذلك لحدة الآثار السياسية والاقتصادية الناتجة عن بطالة الشباب المتعلم ولفترات طويلة.

ويلاحظ من البيانات المتاحة أن معدلات البطالة الاجمالية قد تزايدت في الفترة الأخيرة وفي مصر على وجه خاص حيث تسجل البيانات الاجمالية لتعداد السكان لعام ١٩٦٨ معدل بطالة اجمالي يبلغ حوالي ١٥ في المائة يتوزع بنسبة ١٠ في المائة للذكور و ٤٠ في المائة للاناث.

الا أن بيانات التعداد (نتائج العينة) التي ظهرت أخيرا تقدر معدلات البطالة الاجمالية بـ١٢ في المائة فقط بنسبة ١٠ في المائة للذكور و ٢٤ في المائة للاناث.

الجدول ٨- معدلات البطالة حسب الجنس
(بالنسبة المئوية)

الدولة	السنة	ذكور		إناث		مجموع	
		معدل البطالة	نسبة المتعطلين الجدد/المجموع	معدل البطالة	نسبة المتعطلين الجدد/ المجموع	معدل البطالة	نسبة المتعطلين الجدد/ المجموع
مصر	١٩٦٠	١ر٩	٤٦	١٠	٤٤	٢ر٣	٤٥
	١٩٧٦	٤ر٤	٩٢	٢٠	٩٧	٦ر٥	٩٣
	١٩٨٦	١٠ر٤	٧١	٢٤	٩٧	١٢ر٠	٧٧
الجمهورية العربية السورية	١٩٦٠	٩ر٥	٢١	٣٠	٣٥	١٠ر٥	٢٤
	١٩٧٠	٦ر٤	٥٧	٥ر٢	٧٨	٦ر٣	٥٩
	١٩٨١	٤ر٨	٦٢	٥	٧٩	٤ر٨	٦٣
العراق	١٩٧٧	٣ر٥	٧١	٥	٩ر٠	٣ر٦	٧٣
الاردن	١٩٦١	٧ر٣	...	٣ر٥	...	٧ر١	...
	١٩٧٩	٩ر٢	٢٥	٨ر٥	٥٧	٩ر٤	٢٧
	١٩٨٣	٤ر٠	٦٨	١٦	٩٩	٥ر٢	٧٧
البحرين	١٩٧١	٤ر٠	٣٨	٣	٧٧	٤ر٠	٣٩
	١٩٨١	٦ر٠	...	٣٥	...	١١ر٥	...
الكويت	١٩٦٥	٨ر٠	...	٨ر٣	...	٨ر٠	...
	١٩٧٥	٧ر٢	٧٧	٢ر٤	٩٥	٦ر٨	٧٨
	١٩٨٥	٣ر٠	٨٣	١ر٥	٩١	٢ر٧	٨٤
الامارات العربية المتحدة	١٩٧٥	٤ر٥	٤٤	٢ر٤	٨٩	٤ر٥	٤٤
	١٩٨٠	٣ر٣	٣٦	٣ر٠	٧٩	٣ر٣	٣٧

المصدر: قاعدة بيانات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا)، شعبة التنمية الاجتماعية والسكان.

وعلى الرغم من هذا التناقض في البيانات فمن الواضح أن معدلات البطالة للإناث أعلى بكثير من معدلات البطالة للذكور، ليس في مصر وحدها، ولكن في كل دول منطقة غربي آسيا. وعلى سبيل المثال تبلغ معدلات بطالة الذكور في الاردن ٤ في المائة، بينما ترتفع بطالة الإناث الى ١٦ في المائة (١٩٨٣)، وتتراوح تلك المعدلات في البحرين بين ٦ في المائة للذكور و ٣٥ في المائة للاناث (١٩٨١).

ويُلاحظ ارتفاع معدلات البطالة بصورة حادة في فئات الشباب (الداخلين لأول مرة الى سوق العمل) سواء من الذكور أو الاناث في معظم دول المنطقة. على أن نسبة العاطلات الجدد عن العمل من الاناث الى مجموع العاطلات أعلى بكثير من نسبة العاطلين الجدد من الذكور الى مجموع العاطلين، فبينما بلغت نسبة العاطلين الجدد الى مجموع العاطلين ٧١ في المائة في مصر، فإنها بلغت ٩٧ في المائة بالنسبة للإناث في سنة ١٩٨٦. وهكذا الحال بالنسبة للجمهورية العربية السورية (٦٢ في المائة للذكور، و ٧٩ في المائة للإناث عن عام١٩٨١) وفي العراق (٧١ في المائة للذكور، و ٩٠ في المائة للإناث عن عام ١٩٧٧) وفي الاردن(٦٨ في المائة للذكور، و ٩٩ في المائة للإناث عن عام ١٩٨٥) وفي الامارات العربية المتحدة (٣٦ في المائة فقط للذكور و ٧٩ في المائة للإناث).

الفصل الثالث

الخصائص التعليمية لعمالة المرأة في منطقة غربي آسيا

يرتبط نشاط المرأة الاقتصادي في القطاع الرسمي للاقتصاد العربي ارتباطا وثيقا بمستوى التعليم. ويُلاحظ عموما انخفاض معدلات نشاط النساء الأميات وارتفاع معدلات نشاط المتعلمات، على الرغم من أن حوالي ٧٠ في المائة من النساء العربيات مازلن أمّيات. وإن دلّت تلك الاتجاهات على شيء، فإنما تدل على أن الطلب على عمالة المرأة العربية انما ينصب على بعض المهن المحدودة والمرتبطة بمستوى معين من التعليم. وبالتالي، تضطر المرأة الأمية الى محاولة الحصول على عمل في القطاع غير الرسمي، مما يجعلها عرضة لدرجة أعلى من عدم الاستقرار بالنسبة لنوعية العمل ومصدر الدخل ومستواه.

وإذا فُرض أن على المرأة العربية أن تحصل مستوى من التعليم للالتحاق بالعمل في القطاع الرسمي، فإن المعضلة الحقيقية تتمثل في الارتفاع الكبير في معدلات البطالة للإناث في المنطقة في الآونة الأخيرة، وخاصة بين المتعلمات.

وبالتالي، فإن المرأة العربية الراغبة في العمل تجد نفسها في مأزق حقيقي. فمن ناحية، تقف الأمية عائقا في وجهها للالتحاق بالأعمال الرسمية، ومن ناحية أخرى إذا ما تغلبت على هذا العائق وحصلت على قدر من التعليم، فإنها تواجه قلة الطلب على عملها، الا في أعمال محدودة (كما يتبيّن من دراسة الخصائص الاقتصادية لعمالة المرأة في الفصل التالي). وبالتالي، تكون أكثر عرضة للبطالة، خاصة في ضوء السياسات الاقتصادية الحالية والتي تتبع سياسات انكماشية حادة، لإعادة هيكلة الاقتصاد العربي في سبيل إدماجه بالكامل في النظام الاقتصادي الدولي.

وسنتعرض فيما يلي للخصائص التعليمية للنشطات والعاطلات عن العمل في منطقة غربي آسيا.

أولا- الخصائص التعليمية للمرأة العاملة في منطقة غربي آسيا

ترتفع نسبة الأميّات وسط النساء العاملات في بعض دول المنطقة مثل مصر (٣٦ في المائة لعام ١٩٧٦) والجمهورية العربية السورية (٣٦ في المائة لعام ١٩٨١) والعراق (٧٤ في المائة لعام ١٩٧٧) والمملكة العربية السعودية (٤٥ في المائة لعام ١٩٨١). وقد تكون المملكة العربية السعودية الدولة العربية الوحيدة من الدول الغنية بالبترول التي ترتفع فيها نسبة عمالة الأميات. وعلى العكس من ذلك، يُلاحظ ارتفاع عدد الاميات العاملات في الدول العربية الفقيرة نسبيا، ويرجع ارتفاع نسبة الاميات في القوى العاملة من الاناث الى الظروف الاقتصادية التي تدفع المرأة للعمل، إما لرفع دخل الأسرة، أو لأن المرأة الفقيرة الأمية قد تكون هي المسؤولة عن إعالة أسرتها. ويرتفع عدد الاميات أيضا لارتفاع نسب الامية في الدول العربية بصورة عامة وخاصة بين النساء في سن العمل. ذلك لأن تعميم التعليم الإلزامي يُعد مظهرا جديدا من مظاهر التنمية العربية، ساد أخيرا خاصة في فترة الثمانينات.

وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الاميات، يُلاحظ اتجاه تنازلي في اعدادهن من الستينات الى السبعينات الى النصف الاول من الثمانينات. وقد يرجع هذا الى انتشار التعليم بين الاناث، ولكن قد يكون السبب كما اتضح من دراسة ميدانية عن النساء المشتغلات في قطاع الصناعة في مصر، هو اشتراط مستوى تعليمي يصل في أدناه الى المرحلة الاعدادية لقبول طلب الاناث الالتحاق بالعمل(*). ويعني هذا أن الاتجاه الملحوظ لانخفاض نشاط المرأة الأمية، قد يرجع الى متطلبات أصحاب العمل، ولا يعكس احتياج المرأة الامية الى العمل. أما بالنسبة لدول الخليج (ما عدا المملكة العربية السعودية)، فيُلاحظ الهبوط السريع والحاد في نسبة الاميات خلال الثلاثين سنة الاخيرة. فلقد انخفضت نسبة الأميات في البحرين من ٦٢ في المائة عام ١٩٦٥ الى ٨ في المائة عام ١٩٨١ وكذلك الحال في الكويت حيث انخفضت هذه النسبة من ٤٩ في المائة عام ١٩٦٥ الى ٢ في المائة فقط عام ١٩٨٥. والواقع أن هذا الانخفاض السريع في دول الخليج المذكورة سابقا، قد حدث نتيجة لتعميم التعليم الالزامي بصورة كاملة، وأيضا لارتفاع الدخول بصورة كبيرة من جراء ثورة أسعار البترول في السبعينات. (أنظر الجدول ٩ والرسوم البيانية من ٧ الى ١٤ الخاصة بمعدلات النشاط الاقتصادي للمرأة حسب المستوى التعليمي).

(*) أنظر: Hanna Papanek and Barbara Ibrahim, Economic Participation of Egyptian Women (Cairo: US AID, May 1982).

وتزيد معدلات النشاط الاقتصادي أيضا للنساء اللاتي حصلن على مستوى تعليمي مرتفع. فيُلاحظ أن معدلات النشاط للنساء الحاصلات على المستوى الجامعي فأعلى تصل الى حوالي ٥٠ في المائة في كل من الاردن وقطر، والى ٣٢ في المائة في البحرين (١٩٨١) وحوالي ٢٥ في المائة في كل من الجمهورية العربية السورية (١٩٨١) والكويت (١٩٨٥). وترتفع معدلات النشاط للنساء الحاصلات على المستوى الثانوي في كل من البحرين والكويت حيث بلغت أكثر من ٤٠ في المائة في الثمانينات. وبلغت تلك النسبة في نفس الفترة الزمنية ٣٢ في المائة في الامارات العربية المتحدة وحوالي ٢٥ في المائة في كل من قطر والاردن. وبالمقابل، تنخفض معدلات النشاط للحاصلات على المستوى الجامعي فأعلى والمستوى الثانوي في كل من العراق والمملكة العربية السعودية ومصر، ولكنها ترتفع بالنسبة للحاصلات على المستوى المتوسط في مصر لتصل الى حوالي ٣٠ في المائة (١٩٧٦).(*)

ويتضح من العرض السابق لنشاط المرأة حسب الحالة التعليمية، ارتفاع نسبة الاميات بين العاملات وإن كان هناك اتجاه لانخفاض تلك النسبة خلال الثلاثين سنة الاخيرة. كما يتضح ارتفاع معدلات النشاط بالنسبة للنساء المتعلمات تعليما عاليا، خاصة في دول الخليج، حيث يصبح الحصول على الشهادة الجامعية بمثابة جواز مرور للمرأة الخليجية الى العمل، حيث تحصل المرأة في أغلب الحالات على عمل إداري أو مهني يمارس في حدود المكاتب، مما يتفق مع المفهوم التقليدي لحفظ كرامة المرأة وتحديد دورها في العمل كامتداد لدورها كأم وزوجة. ويلاحظ فيما بعد ارتفاع نسبة النساء العربيات وتكدسهن في مجال الخدمات الاجتماعية وفي بعض المهن (المهنيون والفنيون).

(*) أنظر الجدول ٩ والأشكال البيانية ٧-١٤.

الجدول ٩- معدلات النشاط الاقتصادي للمرأة حسب الحالة التعليمية
(بالنسبة المئوية)

الدولة	السنة	الحالة التعليمية						
		أمي	يقرأ ويكتب	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي - أعلى	غير مبين
مصر (*)	١٩٦٠	٧٩	٦	١	٨	١	٣	١
	١٩٧٦	٣٦	١٠	٦	٢٩	٤	١٤	١
	١٩٨٤	٥٣	٤	٣	٢٣	٦	١١	-
الجمهورية	١٩٦٠	٨٣	٧	٤	٦	-	١	١
العربية	١٩٧٠	٧٨	٦	٤	٢	٣	٧	-
السورية	١٩٨١	٣٦	١٢	١٢	٨	١٠	٢٣	-
العراق	١٩٥٧	٧٨	٩	٢	٧	-	٤	-
	١٩٧٧	٧٤	٥	٣	٣	٧	٨	٢
الاردن	١٩٧٩	٧	٣	٥	٨	٢٧	٥٠	-
	١٩٨٣	١٠	-	٦	٩	٢٤	٥١	-
قطر	١٩٨١	١٠	٥	٤	٤	٢٥	٥١	-
البحرين	١٩٦٥	٦٢	-	١٥	-	٢٢	١	-
	١٩٨١	٨	٤	٦	٩	٤٢	٣٢	-
الكويت	١٩٦٥	٤٩	١٧	٤	١٠	١٢	٥	-
	١٩٧٥	١٠	٣	٨	٢٠	٤٥	١٤	-
	١٩٨٥	٢	٢	٤	٢١	٤٥	٢٥	-
الامارات العربية المتحدة	١٩٧٥	٥٢	٦	٥	٦	١٧	١٤	-
	١٩٨٠	٢٩	٧	٧	٨	٢٢	١٧	-
المملكة العربية السعودية	١٩٨١	٤٥	٣٥	١	٤	١٢	٣	-

المصدر: قاعدة بيانات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، شعبة التنمية الاجتماعية والسكان.

(*) البيانات الخاصة بمصر لسنة ١٩٨٤ من بحث العمالة بالعينة.

الشكل البياني ٧- معدلات النشاط الاقتصادي حسب المستوى التعليمي في الاردن

معدلات النشاط

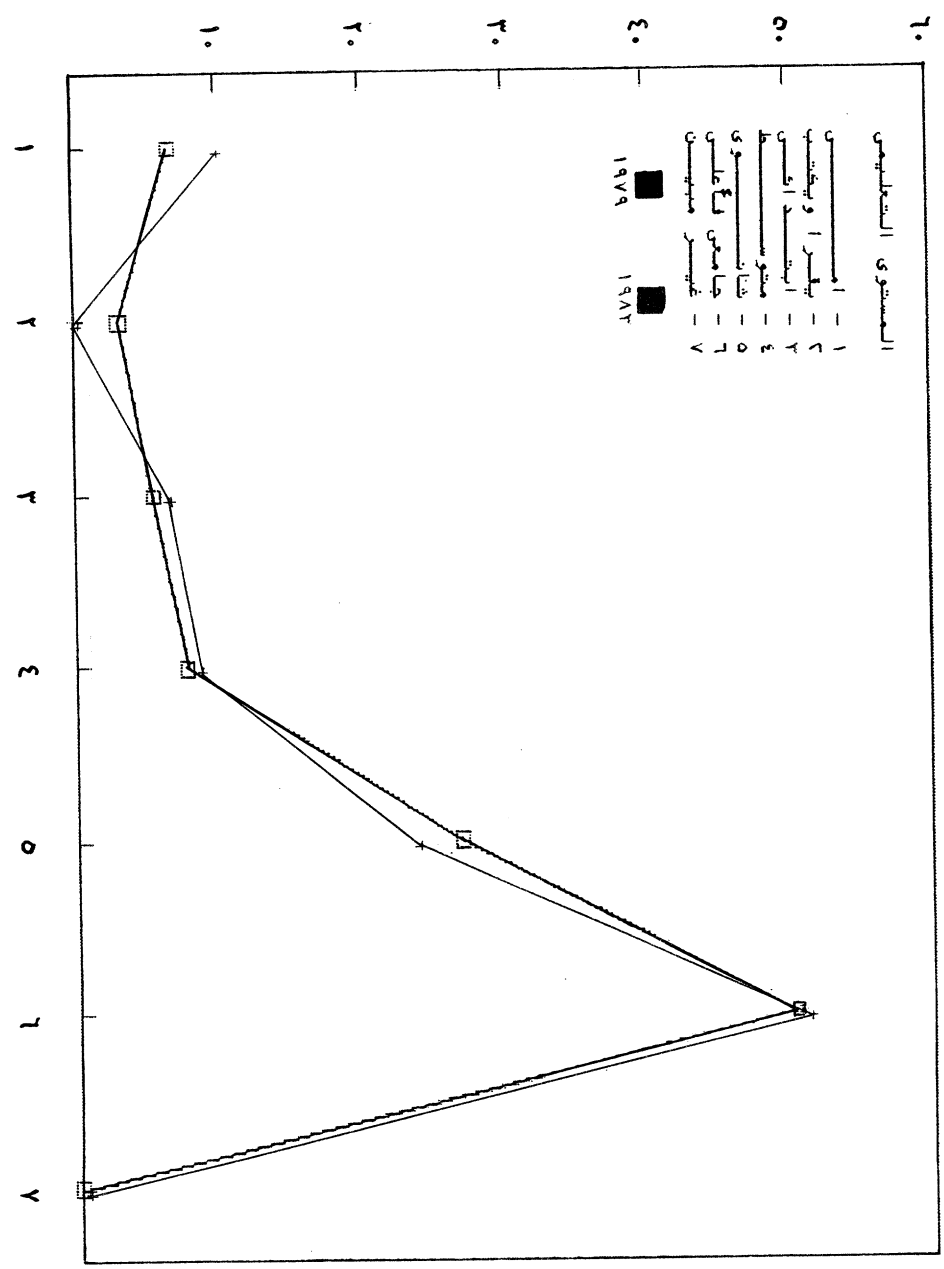

الشكل البياني ٨- معدلات النشاط الاقتصادي حسب المستوى التعليمي في الامارات العربية المتحدة

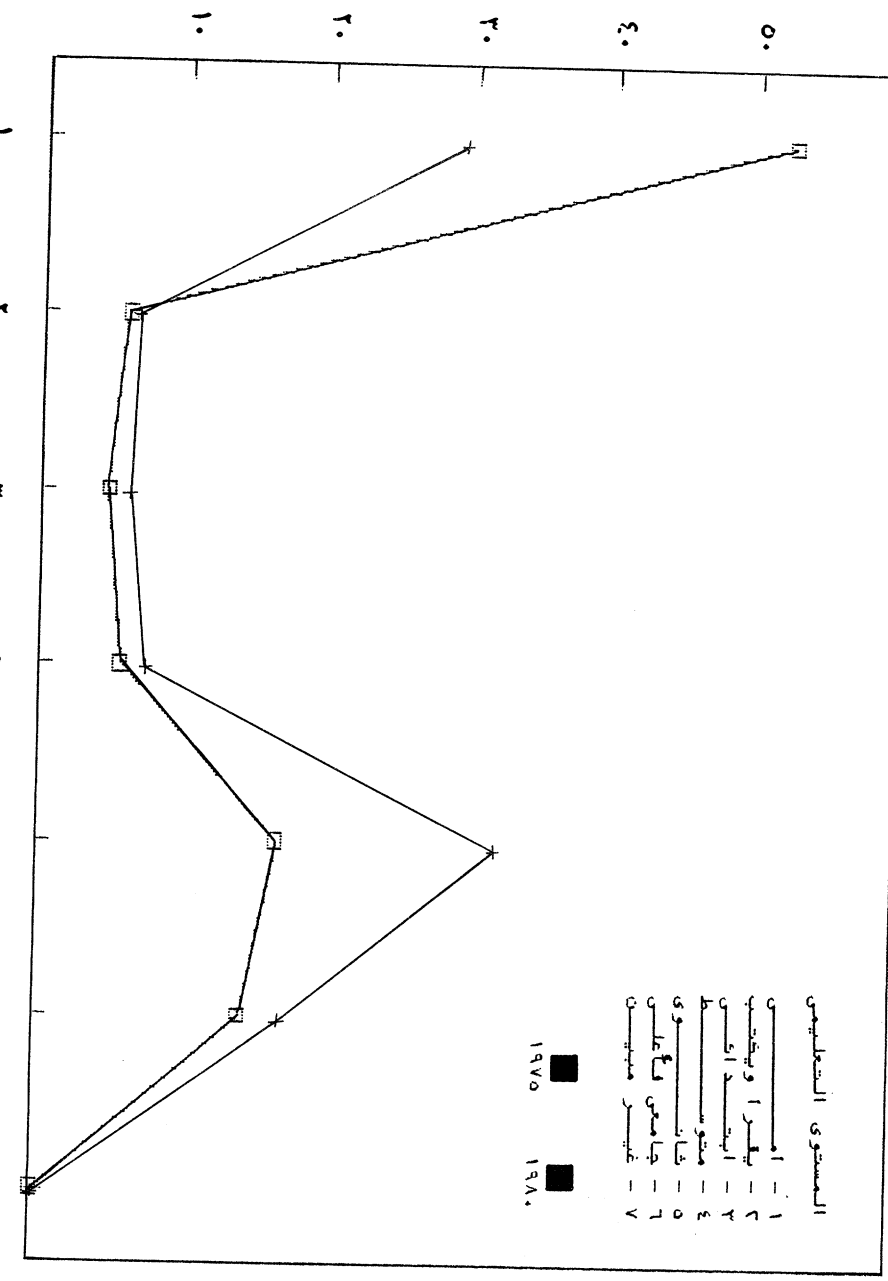

الشكل البياني ٩- معدلات النشاط الاقتصادي حسب المستوى التعليمي في البحرين

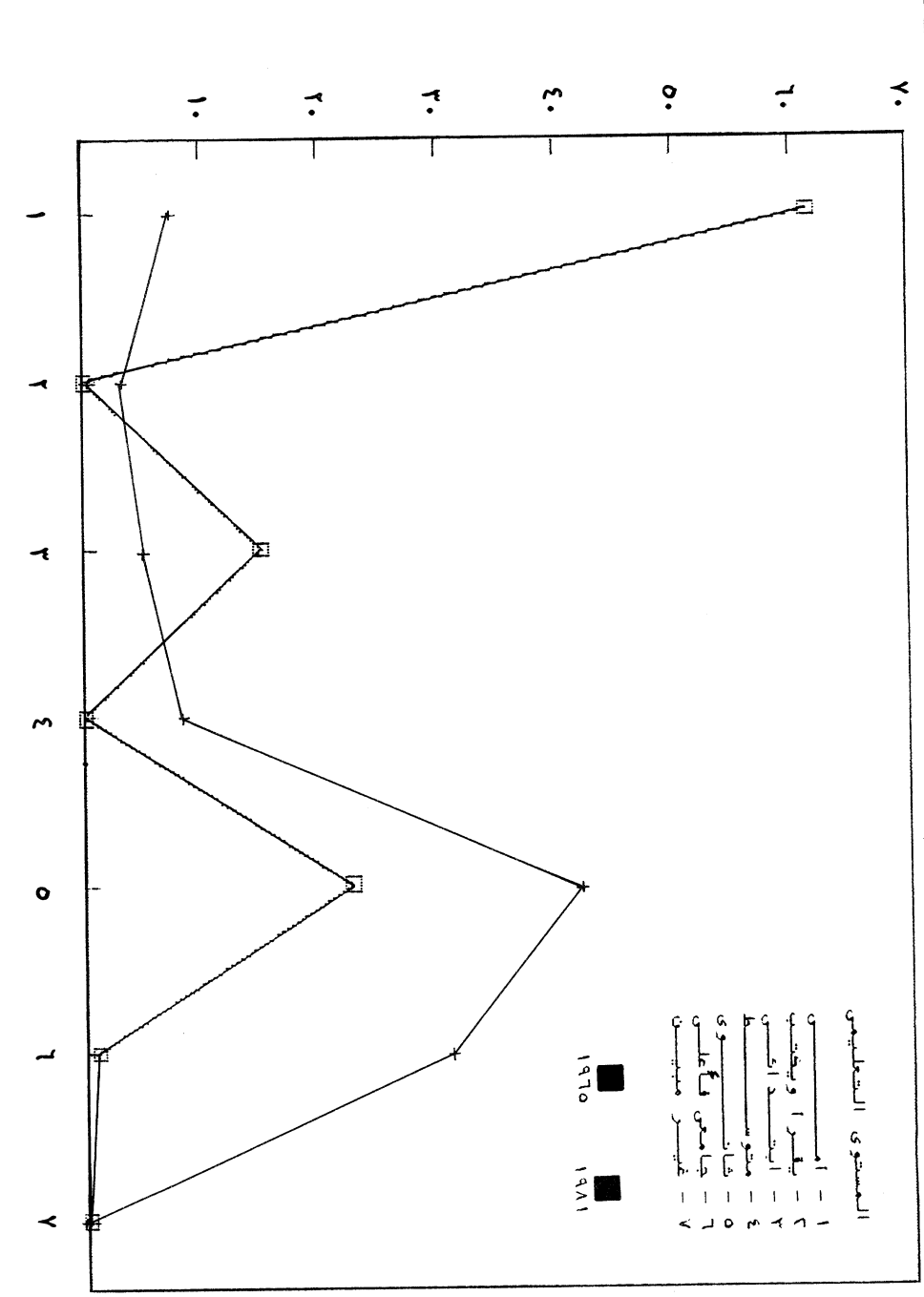

الشكل البياني ١٠- معدلات النشاط الاقتصادي حسب المستوى التعليمي
في الجمهورية العربية السورية

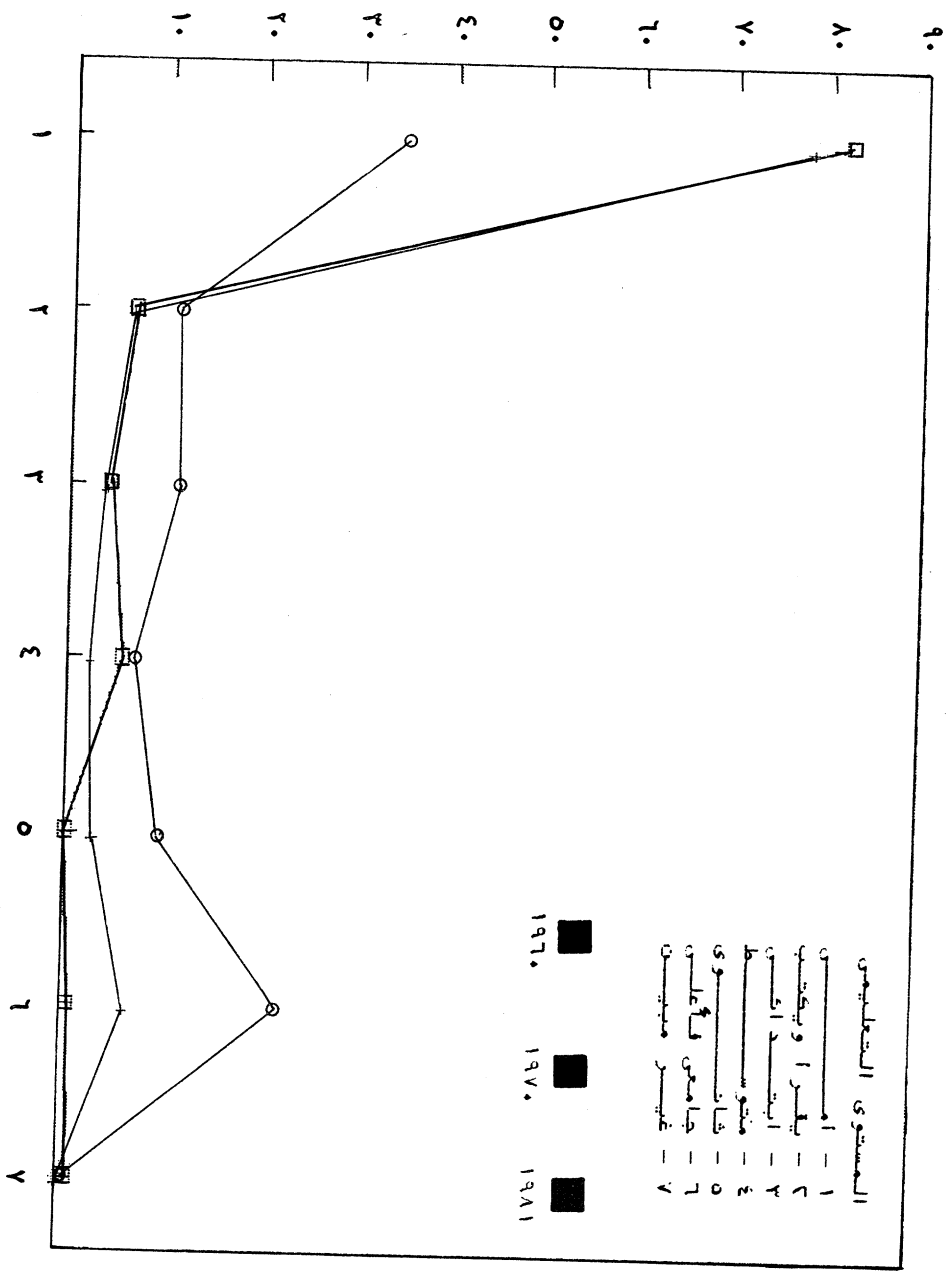

الشكل البياني ١١- معدلات النشاط الاقتصادي حسب المستوى التعليمي في العراق

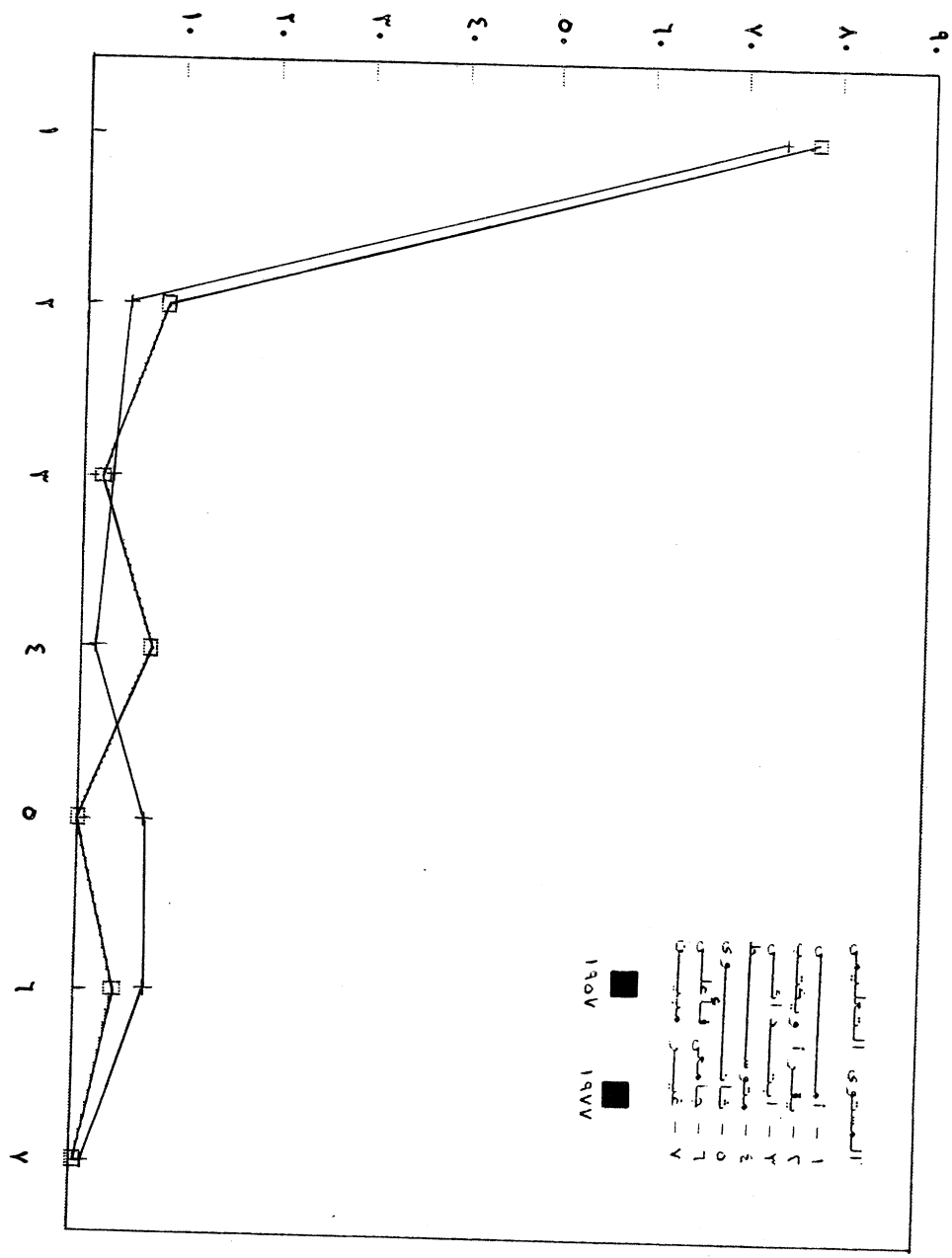

الشكل البياني ١٢ - معدلات النشاط الاقتصادي حسب المستوى التعليمي في الكويت

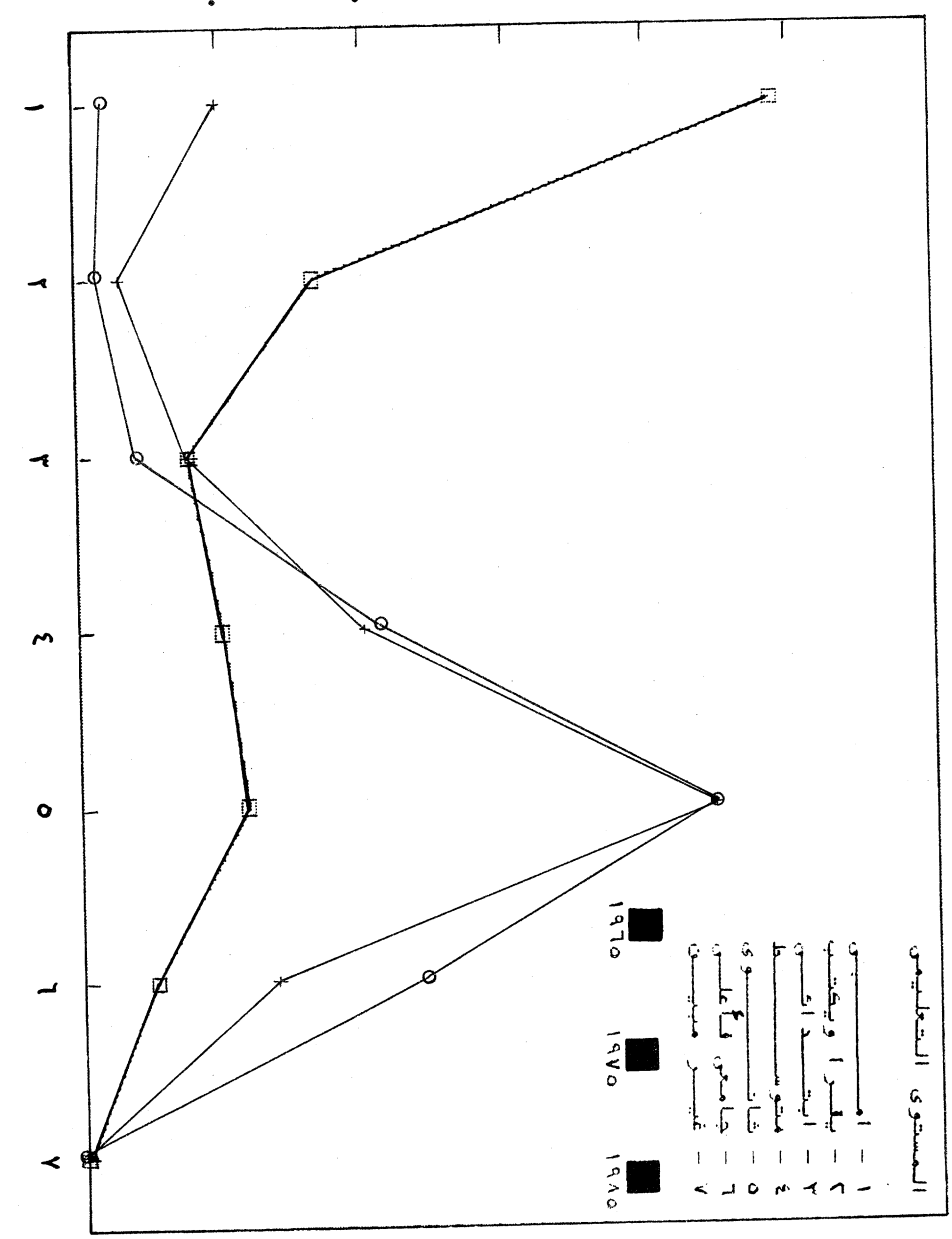

الشكل البياني ١٣ - معدلات النشاط الاقتصادي حسب المستوى التعليمي في مصر

معدلات النشاط

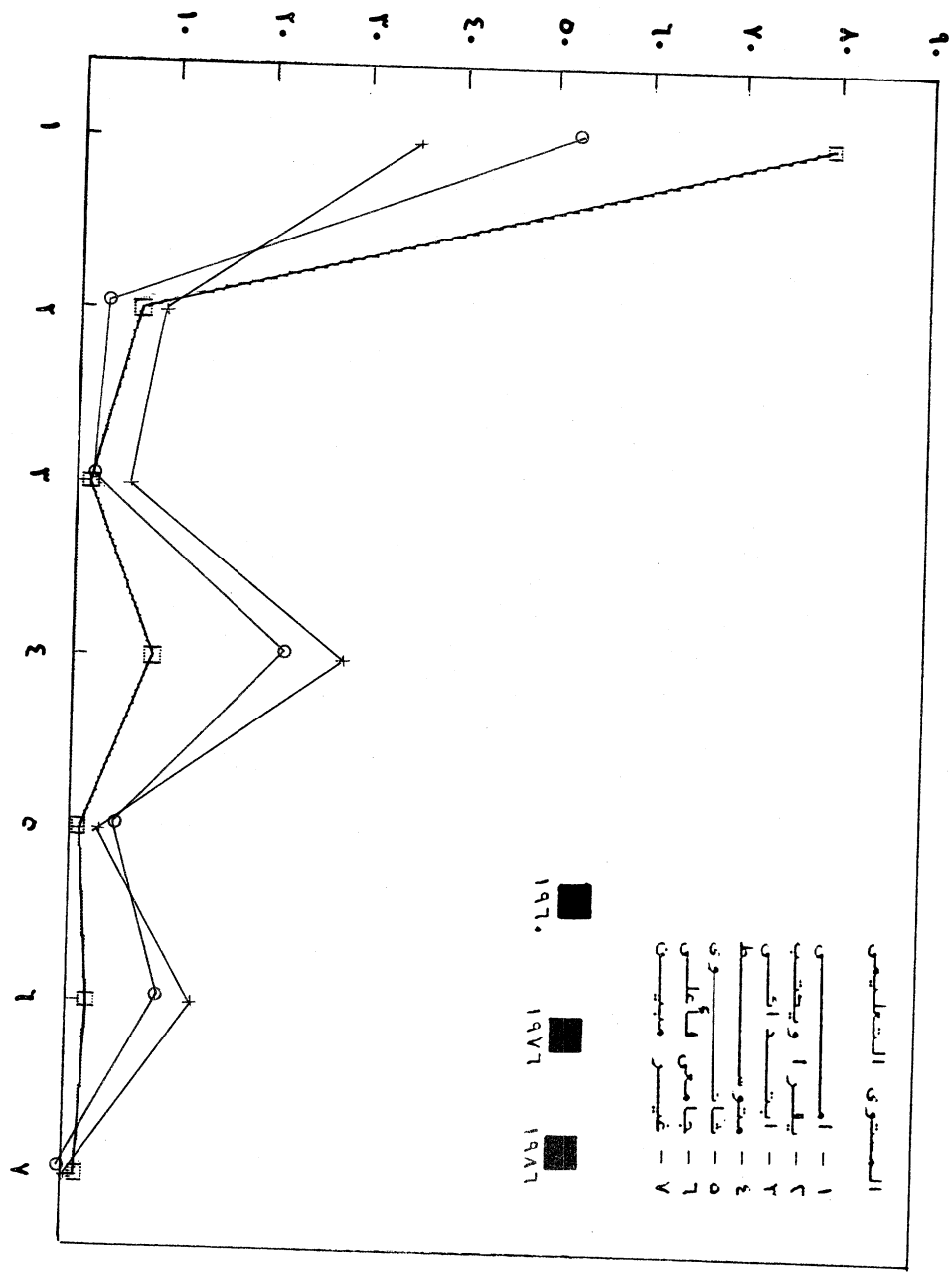

ثانيا- الخصائص التعليمية للعاطلات عن العمل

يُلاحظ لدى النظر الى الحالة التعليمية للمرأة العاطلة عن العمل (أنظر الجدول ١٠) الاتجاهات التالية:

١- انخفاض معدلات البطالة للأميات. لقد انخفضت تلك المعدلات انخفاضا حادا في معظم دول المنطقة. ففي مصر، انخفضت من ٦٤ في المائة في عام ١٩٦٠ الى ٩ في المائة فقط في عام ١٩٧٦، كما انخفضت في الجمهورية العربية السورية من ٨٠ في المائة في عام ١٩٦٠ الى ٣٧ في المائة في عام ١٩٨١، وانخفضت في الاردن من ٢٠ في المائة في عام ١٩٧٩ الى ١٤ في المائة في عام ١٩٨٣، وفي الكويت من ٨٦ في المائة في عام ١٩٦٥ الى ٢١ في المائة في عام ١٩٨٥، وفي الامارات العربية المتحدة من ٤١ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ١٠ في المائة فقط في عام ١٩٨٠.

٢- ارتفاع معدلات البطالة للمتعلمات وعلى جميع مستويات التعليم (أنظر الجدول ١٠) فعلى مستوى التعليم الابتدائي، زادت معدلات البطالة بصورة سريعة في الجمهورية العربية السورية بالذات، فارتفعت من ٦ في المائة في عام ١٩٦٠ الى ١٩ في المائة في عام ١٩٨١. أما على مستوى التعليم المتوسط فقد سجلت مصر أعلى معدلات الارتفاع في البطالة، إذ ارتفعت من ١٤ في المائة في عام ١٩٦٠ الى ٤٣ في المائة في عام ١٩٧٦، تليها الكويت حيث ارتفعت معدلات البطالة من ٢ في المائة في عام ١٩٦٥ الى ٢٧ في المائة في عام ١٩٨٥. وتتميز الكويت أيضا بارتفاع حاد في معدلات بطالة النساء الحاصلات على المستوى الثانوي من التعليم (١ في المائة في عام ١٩٦٥ و١٩ في المائة في عام ١٩٨٥). أما على مستوى التعليم الجامعي فأعلى، فقد زادت بطالة النساء في مصر من ٣ في المائة في عام ١٩٦٠ الى ١٢ في المائة في عام ١٩٧٦، ومن ١٥ في المائة في عام ١٩٧٩ الى ٢٤ في المائة في عام ١٩٨٣ في الاردن. وفي قطر بلغت معدلات بطالة النساء الحاصلات على شهادات جامعية فأعلى ٥١ في المائة(١٩٨١) وارتفعت تلك النسبة من الصفر (١٩٦٥) الى ١٠ في المائة (١٩٨٥) في الكويت، ومن ٧ في المائة (١٩٧٥) الى ٢٥ في المائة (١٩٨٠) في الامارات العربية المتحدة.

يعتبر هذا الارتفاع السريع لمعدلات بطالة النساء المتعلمات في منطقة غربي آسيا من أخطر الاتجاهات الملحوظة في المنطقة. ويرجع ذلك الى حد كبير الى نوع من التمييز بين الرجال والنساء في فرص الحصول على العمل. فما زالت الفكرة التقليدية القائلة باحتياج الرجل للعمل بصورة اكبر من المرأة، لأنه مكلف بالإنفاق

الجدول ١٠- الحالة التعليمية للمرأة العاطلة عن العمل

(بالنسبة المئوية)

الدولة	السنة	التحصيل العلمي					
		أمي	يقرأ ويكتب	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي فأعلى	غير مبين
مصر	١٩٦٠	٦٤	١٤	٣	١٤	١	٣	١
	١٩٧٦	٩	٥	٥	٤٣	٣	١٢	٢٢
الجمهورية العربية السورية	١٩٦٠	٨٠	٨	٦	٤	٠٠	٠٠	١
	١٩٧٠	٥٢	١٢	١٠	٣	١٣	٤	٠٠
	١٩٨١	٣٧	١٧	١٩	٦	١٣	٨	٠٠
الاردن	١٩٧٩	٢٠	١٠	٢١	١١	٢٧	١٥	٠٠
	١٩٨٣	١٤	٠٠	١٨	١٩	٢٦	٢٤	٠٠
قطر	١٩٨١	١٠	٥	٤	٤	٢٥	٥١	٠٠
البحرين	١٩٨١	٣٦	١٨	١٢	٨	٢٣	٣	٠٠
الكويت	١٩٦٥	٨٦	١١	٠٠	٢	١	٠٠	٠٠
	١٩٧٥	٥٠	٨	١٥	١٥	١١	١	٠٠
	١٩٨٥	٢١	٦	١٦	٢٧	١٩	١٠	٠٠
الامارات العربية المتحدة	١٩٧٥	٤١	٤	١١	١١	٢٦	٧	٠٠
	١٩٨٠	١٠	١٥	٤	١٢	٣٥	٢٥	٠٠

المصدر: قاعدة بيانات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، شعبة التنمية الاجتماعية والسكان.

على العائلة، مسيطرة على أصحاب العمل، حتى لو كان صاحب العمل هو الحكومة أو القطاع العام، وبالتالي تعاني نسبة متزايدة من النساء اللائي حصلن على مستويات تعليمية عالية من هذا التمييز.

أي أن المرأة العربية قد وقعت في تناقض واضح. فمن ناحية، يرتبط الطلب على عمل المرأة بشروط تعليمية محددة، ذلك لأن الطلب على عمالة المرأة في المنطقة يتجه الى مهن معينة مثل الطب (وبالذات في مجال التمريض، والطب النسائي وطب الاطفال) والتدريس او مهن الياقة البيضاء (المهن العلمية والفنية

والمهن الكتابية) او في مهن محددة في مجالات الصناعة (الخياطة والتطريز) أو في مجالات الخدمات الاجتماعية والشخصية، وبالتالي ليس هناك طلب كبير على عمالة المرأة في كافة أوجه النشاط الاقتصادي، واذا ما حصلت المرأة العربية على مستوى التعليم الذي يؤهلها لدخول المجالات المختارة لعملها فإنها تعاني من انخفاض الطلب على عملها في تلك المجالات، إما لأن تلك المجالات قد اكتفت بالعمالة الموجودة فيها، أو بسبب مزاحمة الذكور لها في نفس المجالات، أو بسبب تحول السياسات الاقتصادية للدول العربية. فقد تبنت معظم الدول العربية في السبعينات والثمانينات السياسية الاقتصادية المعروفة باسم الانفتاح الاقتصادي، وكان من نتائج تلك السياسات تقليص نشاط الدولة الاقتصادي، وبالتالي تقلص طلب الدولة على العمالة عموما. ولكن هذا التقلص في الطلب قد أثّر على المرأة العربية بصورة خاصة، فعمالة المرأة تعتمد في معظم الحالات على الوظائف العامة أو القطاع العام، كما سيتبين فيما بعد.

الفصل الرابع
الخصائص الاقتصادية لعمل المرأة في منطقة غربي آسيا

تتميز عمالة المرأة العربية في منطقة غربي آسيا بعدد من الخصائص الاقتصادية، من أهمها التركز في بعض الأنشطة الاقتصادية، ولا سيما النشاط الخاص بالخدمات الاجتماعية والشخصية. فعمالة المرأة ترتفع في بعض المهن، خاصة في فئات المهنيين والفنيين وأعمال السكرتارية، بينما تختفي من مهن الادارة، الا في القليل النادر من الحالات. كما تعمل معظم النساء العربيات كمستخدمات لقاء أجر، وترتفع نسبة النساء العاملات في القطاع العام للدولة مقارنة بالقطاع الخاص.

وتمثّل تلك الخصائص معضلة للمرأة العربية الراغبة في دخول سوق العمل. فمن ناحية، هناك طلب على عمالة المرأة المتعلمة، ولكن في حدود مهن معينة (الفنية والمهنية والخدمات)، وفي القطاع العام وليس الخاص. وبالتالي، فإن السياسات التقشفية لكثير من الدول العربية في الوقت الحاضر والنداءات الداعية الى التخصيص (أي بيع القطاع العام للقطاع الخاص) ستؤثر بشدة على فرص عمالة المرأة في المنطقة في المستقبل القريب، ما لم تُبذل جهود خالصة لدمج المرأة في كافة الانشطة الاقتصادية بدون تمييز. على أن زيادة الطلب على عمل المرأة يرتبط أيضا بالسياسات الاقتصادية الاجمالية للدول العربية واتجاهاتها المستقبلية.

ويتطرق هذا الفصل الى خصائص عمل المرأة، وذلك حسب التقسيمات التالية:

أولا- عمالة المرأة حسب الأنشطة الاقتصادية؛

ثانيا- عمالة المرأة حسب المهن؛

ثالثا- توزيع النساء حسب حالة العمل وقطاع النشاط الاقتصادي.

أولا- عمالة المرأة حسب الأنشطة الاقتصادية

تنقسم الأنشطة الاقتصادية الرئيسة الى المجالات التالية:

١- الزراعة والصيد.

٢- المناجم والمحاجر.

٣- الصناعة التحويلية.

٤- الكهرباء والغاز والمياه.
٥- التشييد والبناء.
٦- التجارة والمطاعم والفنادق.
٧- المواصلات والتخزين والنقل.
٨- التمويل، والعقارات، وخدمات الاعمال.
٩- الخدمات الاجتماعية والشخصية.

ويُعد هذا التصنيف مفصلا الى حد كبير، إذ يتم تقسيم مجالات النشـــاط الاقتصادي في معظم الحالات على النحو التالي:

١- مجال الزراعة والصيد.

٢- مجال الصناعة؛ ويضم كلا من أنشطة المناجم والمحاجر، والصناعة التحويليـة، والكهرباء والغاز والمياه، والتشييد والبناء.

٣- قطاع الخدمات؛ ويضم كلا من قطاع التجارة والمطاعم والفنادق، والمواصـلات والتخزين والنقل، والتمويل والعقارات وخدمات الاعمال، والخدمات الاجتماعيـــة والشخصية(*).

وتوضح البيانات المتاحة عن معدلات النشاط الاقتصادي للمرأة حســـب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة (أنظر الجدول ١١ والرسوم البيانية من ١٥ الـــى ٢١) تركز النساء العاملات في قطاع الخدمات. وتبلغ نسبة النساء من جميع العاملات في قطاع الخدمات ٦٧ في المائة في مصر،و ٤٥ في المائة في الجمهورية العربيـــة السورية، و ٥٠ في المائة في العراق. وترتفع تلك النسب في دول الخليـــج والاردن الى نسب تكاد تحتوي عمالة المرأة كلها، فتصل تلك المعدلات في قطاع الخدمات فـي الاردن الى ٨٩ في المائة، وفي قطر ٩٨ في المائة، وفي البحرين ٩٢ في المائة، وفـــي الكويت ٩٩ في المائة، وفي الامارات العربية المتحدة ٩٤ في المائة(**).

(*) أنظر الملحق الاحصائي (ج) والخاص بمعدلات النشاط الاقتصادي حســـب الانشطة الاقتصادية الرئيسة.

(**) أنظر الجدول ١١ والملحق الاحصائي (ج).

وتبلغ نسب عمالة المرأة أقصاها في بند الخدمات الاجتماعية والشخصية داخل قطاع الخدمات، إذ بلغت تلك المعدلات في فترة الثمانينات ٥٦ في المائة في مصر، و ٣٩ في المائة في الجمهورية العربية السورية، و ٤٠ في المائة في العراق (١٩٧٧)، و ٧٨ في المائة في الاردن، و ٩٨ في المائة في قطر، و ٦٨ في المائة في البحرين، و ٩٢ في المائة في الكويت، و ٩١ في المائة في دولة الامارات العربية المتحدة(*).

وتكاد عمالة المرأة تختفي في بعض الأنشطة الاقتصادية مثل قطاع المناجم والمحاجر، وقطاع الكهرباء، والغاز والمياه، وقطاع التشييد والبناء. ويكاد عمل المرأة في كل قطاع الصناعة يقتصر على فرع الصناعة التحويلية، حيث تراوحت نسب العاملات في فترة الثمانينات بين حد أدنى بلغ ١ في المائة في كل من الامارات العربية المتحدة وقطر والكويت، وحد أقصى وصل الى ١٩ في المائة في الجمهورية العربية السورية، تبعتها العراق (١٧ في المائة) ثم مصر (١٠ في المائة)(*).

وفي الوقت الذي يلاحظ فيه الميل الى تزايد تركز العاملات في قطاع الخدمات، يلاحظ أيضا انخفاض عمالتهن في قطاع الصناعة، الا في حالة العراق والجمهورية العربية السورية ومصر.

وفيما يتعلق بقطاع الزراعة والصيد، يلاحظ اختفاء عمل المرأة من ذلك القطاع في الدول الخليجية، ما عدا في حالة المملكة العربية السعودية، حيث يعد ذلك مقبولا. ولكن قطاع الزراعة والصيد لا يمثل قطاعا اقتصاديا يعتد به في دول الخليج.

أما في الدول العربية الأخرى، التي تعتمد أساسا على قطاع الزراعة، مثل مصر والجمهورية العربية السورية والعراق، فيلاحظ ارتفاع نسبة النساء في هذا القطاع، على أنه يلاحظ أيضا اتجاه سريع لانخفاض تلك النسب، خاصة في الثمانينات. وينبغي التحذير هنا من تضارب البيانات الموجودة في حالة مصر، ففي حين بلغت نسبة النساء العاملات في قطاع الزراعة ٣٥ في المائة في عام ١٩٦٠، ارتفعت الى ٦٤ في المائة في عام ١٩٧٦، ثم انخفضت بصورة حادة الى ١١ في المائة فقط في عام ١٩٨٦. ويرجع هذا التذبذب الواضح في البيانات الخاصة بقطاع الزراعة الى أن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء قد أخذ بتعريف المساهمة في العمل على

(*) أنظر الجدول ١١ والملحق الاحصائي (ج).

الجدول ١١- معدل النشاط الاقتصادي للمرأة حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة (بالنسبة المئوية)

الدولة	السنة	أقسام الأنشطة الرئيسة المختلفة									
		الزراعة والصيد	المناجم والمحاجر	الصناعة التحويلية	الكهرباء والغاز والمياه	التشييد والبناء	التجارة والمطاعم والفنادق	المواصلات والتخزين والنقل	التمويل والعقارات	الخدمات الاجتماعية والشخصية	غير مبين
مصر	١٩٦٠	٣٥	-	٦	-	-	٩	١	١	٤٥	٤
	١٩٧٦	٦٤	-	٧	-	١	٦	-	-	١٥	٦
	١٩٨٦	١١	-	١٠	١	١	٥	٣	٣	٥٦	١٠
الجمهورية العربية السورية	١٩٦٠	٥٧	-	٩	-	١	١	-	١	٣١	-
	١٩٧٠	٦٥	-	١٢	-	-	١	-	١	١٦	٤
	١٩٨١	٢٩	-	١٩	-	٢	٣	٢	١	٣٩	٥
العراق	١٩٥٧	٣٠	-	٢٥	-	١	٤	١	-	٣٩	-
	١٩٧٧	٢٧	١	١٧	-	٢	٧	٢	٢	٤٠	٢
الاردن	١٩٦١	٥	-	٣٦	-	-	٣	١	-	٥٠	٥
	١٩٧٩	١	-	٧	-	-	٣	١	٥	٨٣	-
	١٩٨٣	٤	-	٧	-	١	٣	١	٧	٧٨	٩
قطر	١٩٨١	-	-	١	-	-	-	-	-	٩٨	-
البحرين	١٩٦٥	-	١	-	-	١	٤	-	-	٩٤	-
	١٩٧١	-	١	٢	-	-	٤	٣	٣	٨٦	٢
	١٩٨١	-	١	٢	١	١	٤	٩	١١	٦٨	٢
الكويت	١٩٦٥	-	١	-	-	-	١	-	-	٩٥	٢
	١٩٧٥	-	-	-	-	-	-	٤	١	٩٤	-
	١٩٨٥	-	-	١	-	-	١	٣	٣	٩٣	-
الامارات العربية المتحدة	١٩٧٥	٣	-	١	-	-	٢	٣	١	٨٧	٢
	١٩٨٠	-	١	١	-	١	١	١	١	٩١	٢
المملكة العربية السعودية	١٩٧٤	٧٥	-	٣	-	-	١	-	-	١٩	١

المصدر: قاعدة بيانات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، شعبة التنمية الاجتماعية والسكان.

الشكل البياني ١٤- معدلات النشاط الاقتصادي حسب أقسام الأنشطة الرئيسة في الاردن

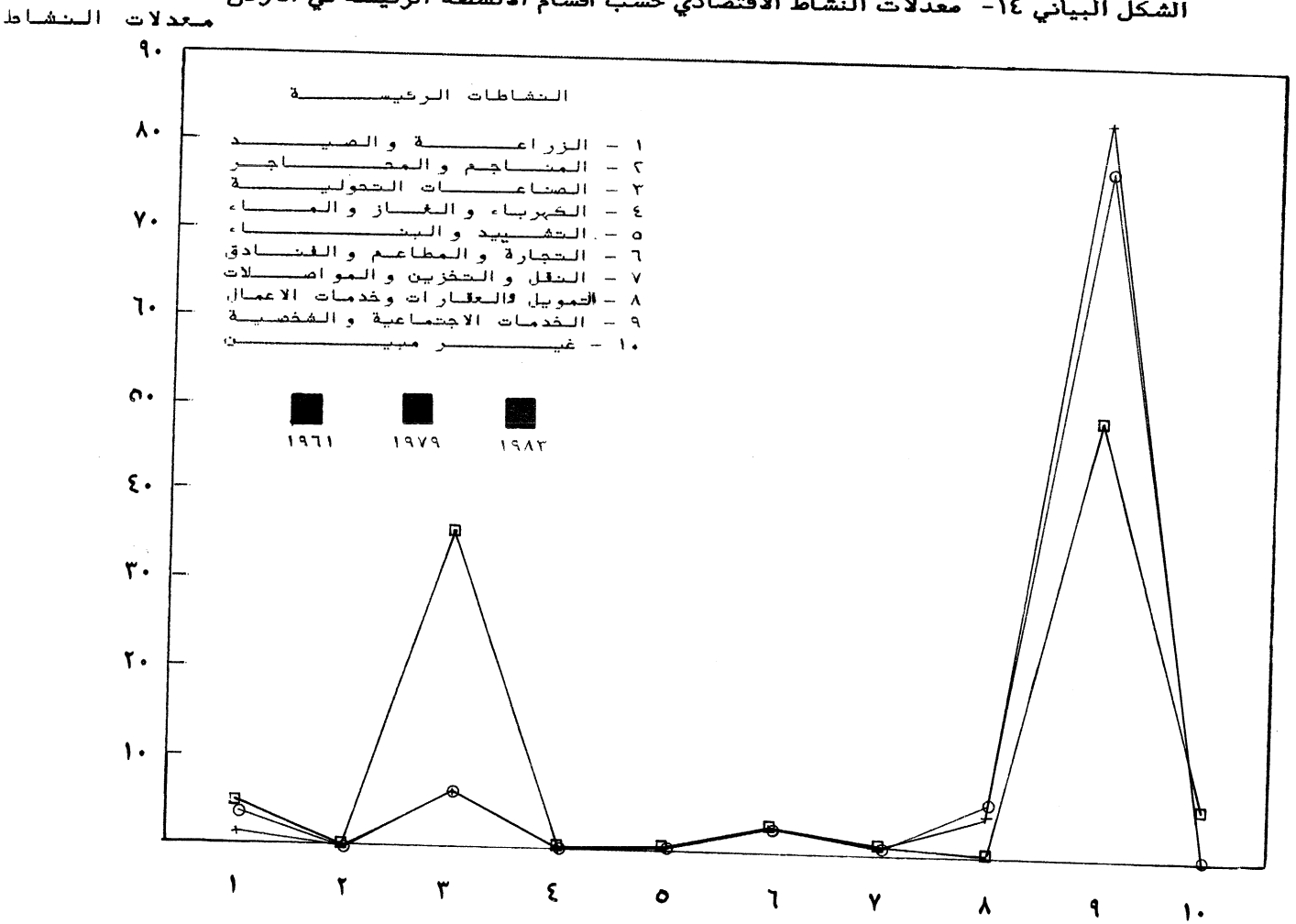

الشكل البياني ١٥- معدلات النشاط الاقتصادي حسب أقسام الأنشطة الرئيسة
في الامارات العربية المتحدة

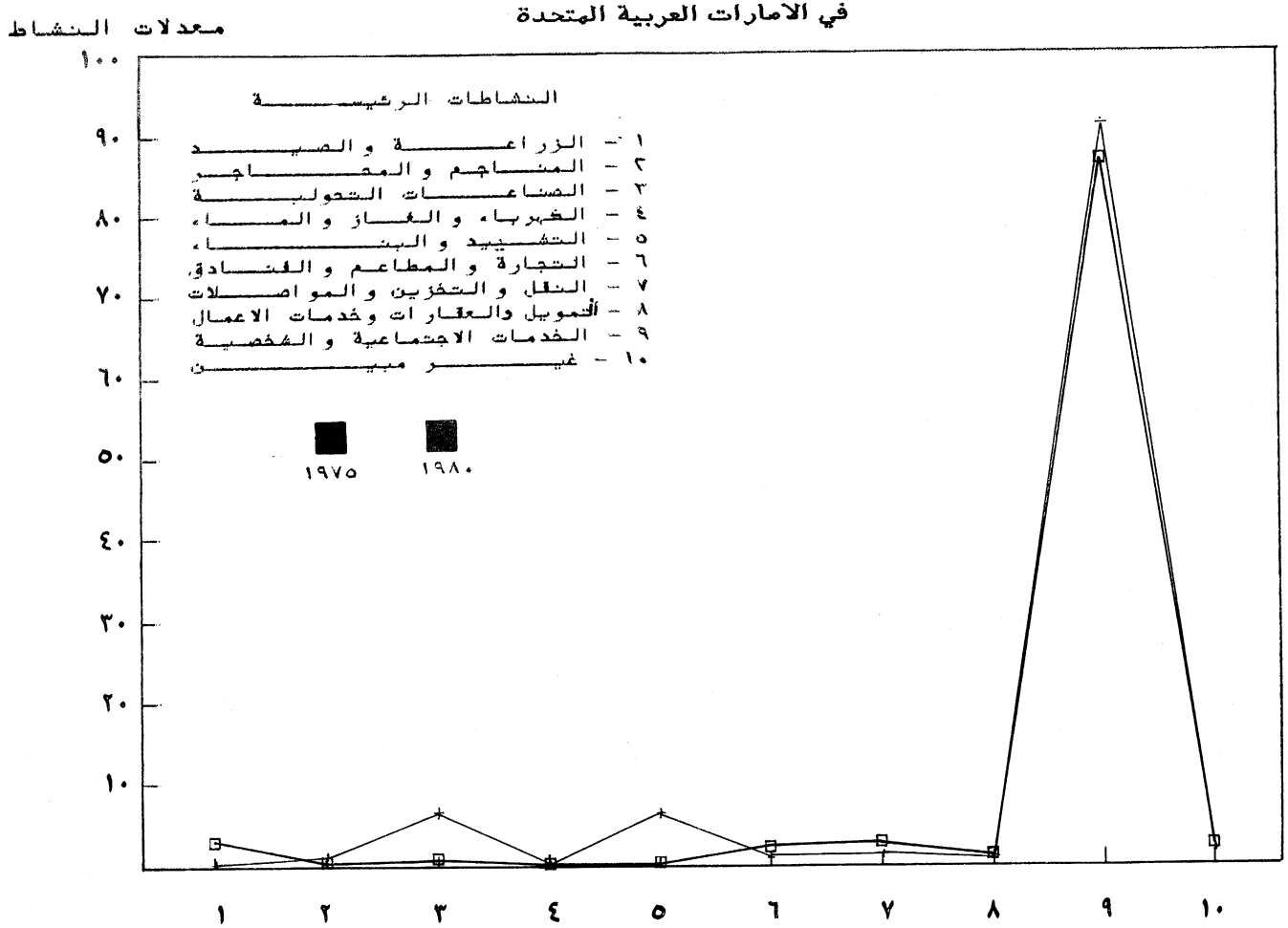

الشكل البياني ١٦- معدلات النشاط الاقتصادي حسب أقسام الأنشطة الرئيسة في البحرين

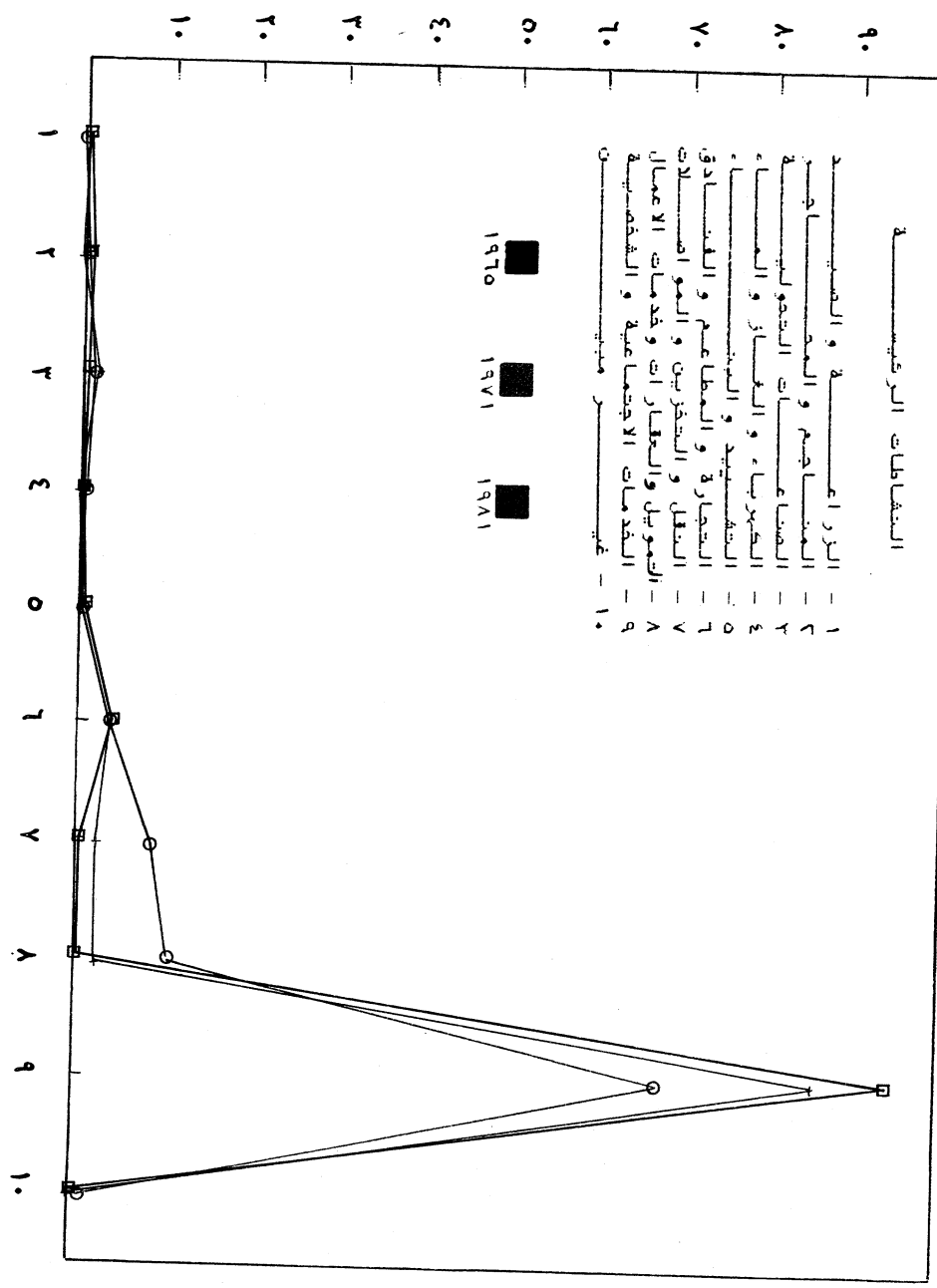

الشكل البياني ١٧- معدلات النشاط الاقتصادي حسب أقسام الأنشطة الرئيسة
في الجمهورية العربية السورية

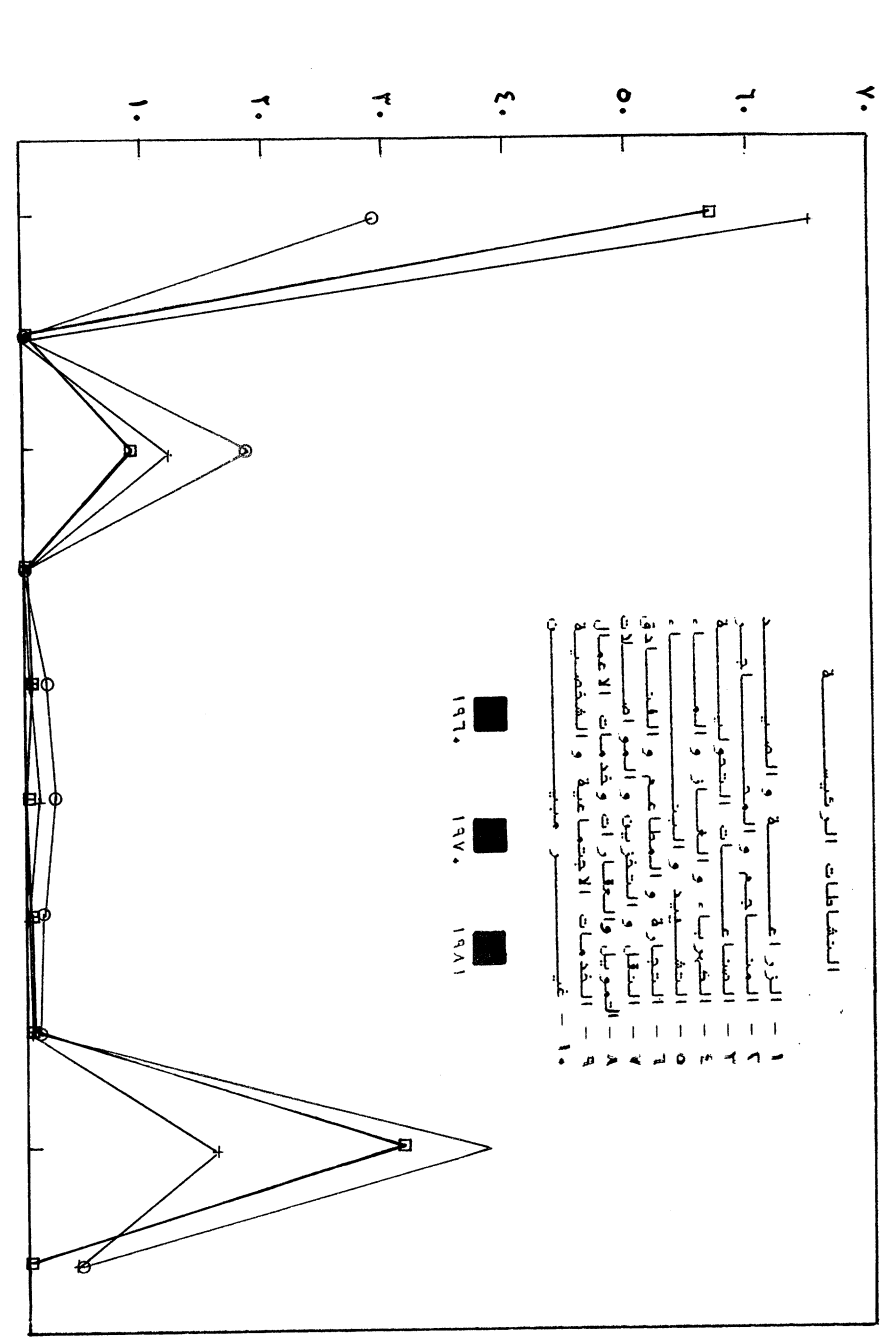

الشكل البياني ١٨- معدلات النشاط الاقتصادي حسب أقسام الأنشطة الرئيسة في العراق

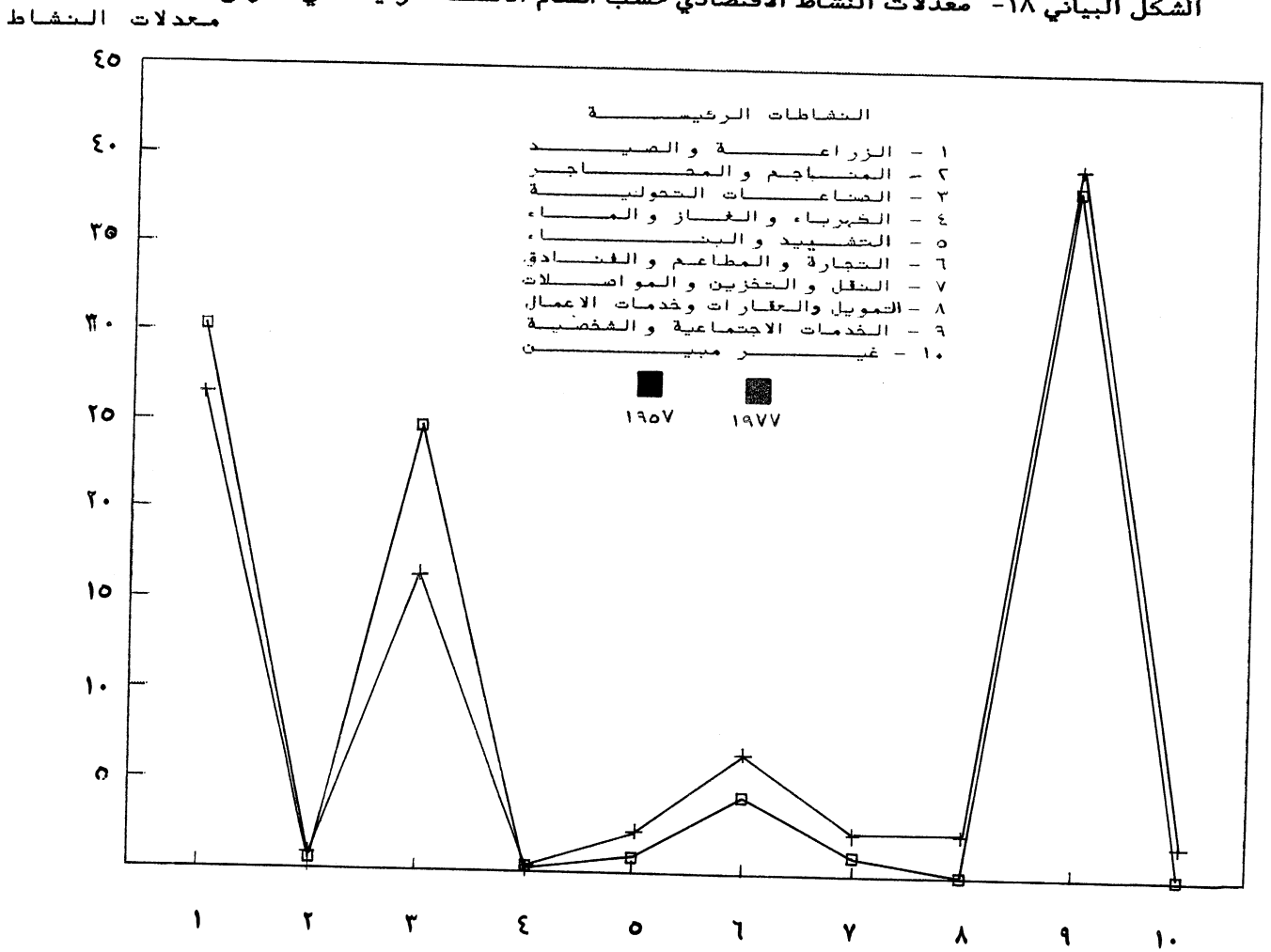

الشكل البياني ١٩- معدلات النشاط الاقتصادي حسب أقسام الأنشطة الرئيسية في الكويت

معدلات النشاط

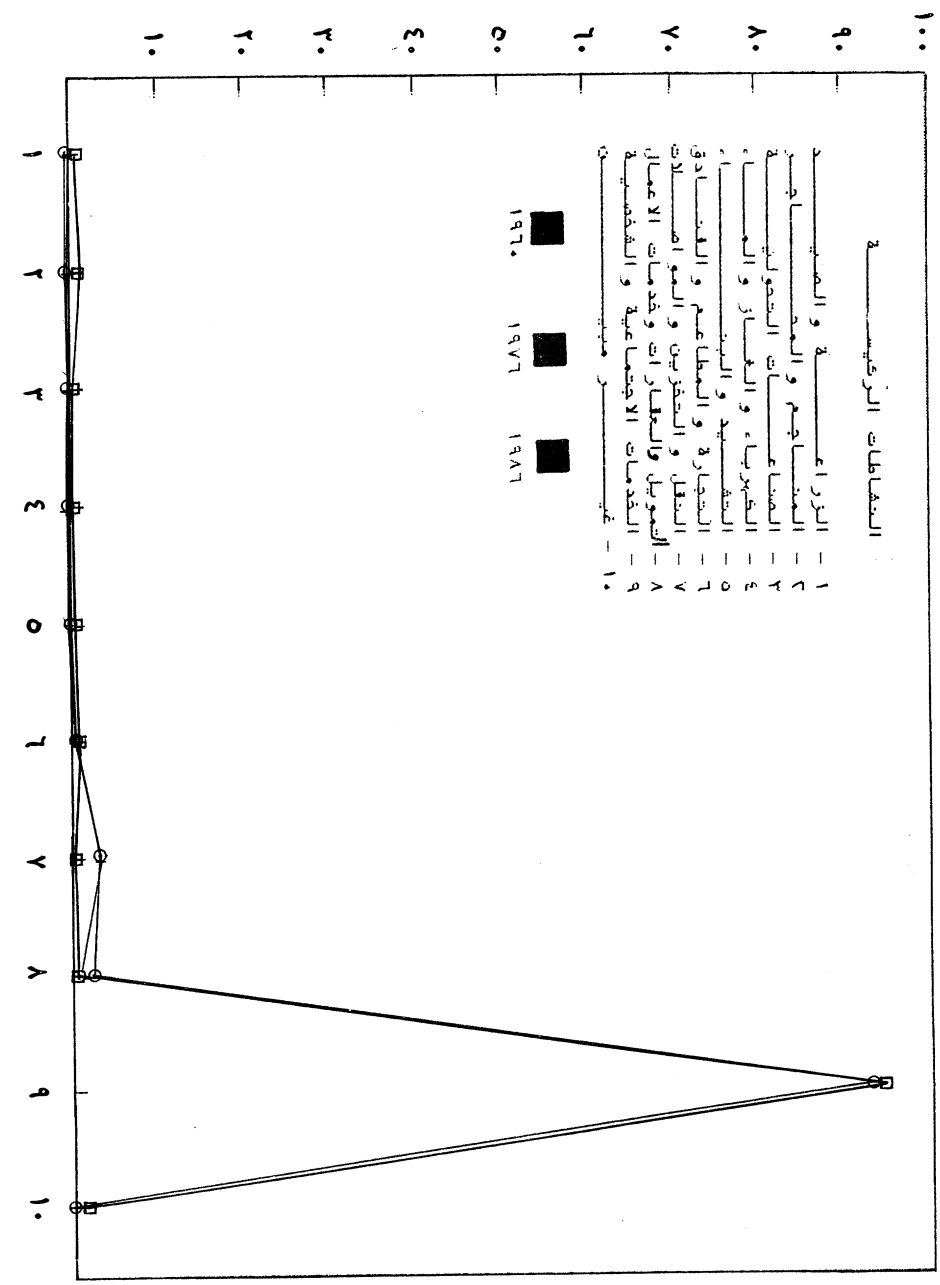

الشكل البياني ٢٠- معدلات النشاط الاقتصادي حسب أقسام الانشطة الرئيسة في مصر

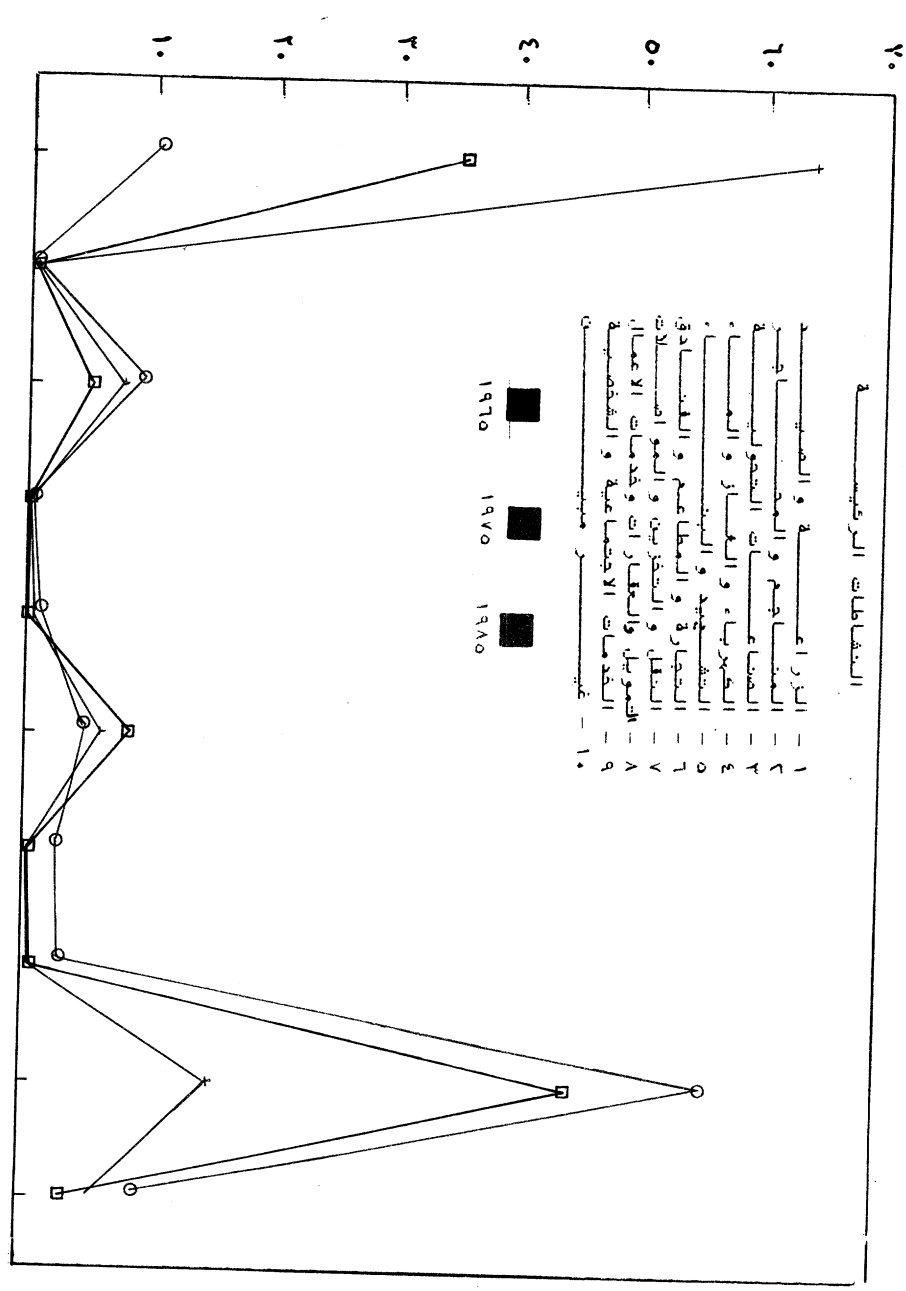

أساس الدوام الكامل في عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٦، بينما أخذ بمفهوم عدد الساعات، حتى وان كانت أقل من عدد ساعات اليوم الكامل، في تعداد عام ١٩٧٦. على أن البيانات الواردة في حالة مصر ما زالت تدعو الى الدهشة، وخاصة بيانات عام ١٩٨٦، حيث لم تتجاوز نسبة النساء في قطاع الزراعة ١١ في المائة. ويؤدي انخفاض هذه النسبة الى التساؤل عن حقيقة تمثيل هذه البيانات لواقع عمل المرأة الريفية في مصر، حتى لو تم حساب معدلات النشاط حسب تعريف الدوام الكامل. فقد شهدت الثمانينات هجرة واسعة للذكور من الريف المصري الى الدول العربية، وخاصة العراق، وتذكر المشاهدات العينية وبعض الدراسات الميدانية انتشار عمل المرأة في الريف المصري لتعويض عمالة الذكور المهاجرة(*). وبالتالي، هناك ما يبرّر التساؤل جديا عن مدى واقعية هذه البيانات، خاصة ان اكثر من نصف سكان مصر ما زالوا يقطنون الريف.

ورغم أن معظم النساء العاملات في منطقة غربي آسيا يتركز أساسا في مجال الخدمات، فمن المستحسن تبيان اتجاهات معدلات النشاط حسب أقسام النشاط الاقتصادي الفرعية، حيث توضح أقسام النشاط الفرعية فروع النشاط داخل كل نشاط رئيس.

ويُلاحظ من البيانات المتاحة عن عدد من دول منطقة غربي آسيا تركز النساء في فروع معينة. ففي داخل نشاط الصناعة التحويلية، يكاد ينحصر نشاط المرأة في فرع صناعة المنسوجات والملبوسات والصناعة الجلدية في كل من مصر والجمهورية العربية السورية والاردن. أما في مجال الخدمات، فتتركز عمالة المرأة في بعض الفروع مثل الادارة العامة والدفاع، ومجال الخدمات الاجتماعية. وتنفرد مصر والبحرين بتواجد ملموس للمرأة في تجارة الجملة والمفرق، وفي مجال التجارة والمطاعم. وترتفع نسبة النساء في مجال المؤسسات المالية والتأمين في كل من الاردن والبحرين. (انظر الجدول ١٢).

وتؤكد اتجاهات البيانات المتاحة، حسب أقسام النشاط الاقتصادي الفرعية، ما لوحظ آنفا من وجود ميل الى انخفاض في عمالة المرأة في قطاع الزراعة وفي مجال الخدمات الشخصية، بينما هناك اتجاه لارتفاع العمالة في كل من الصناعة التحويلية، والادارة والدفاع، والتأمين والمؤسسات المالية، وأخيرا وبصورة خاصة ارتفاع معدلات العمالة بسرعة كبيرة في مجال الخدمات الاجتماعية.

(*) انظر على سبيل المثال: جلال أمين واليزابث تايلور عوني، هجرة العمالة المصرية: دراسة نقدية للبحوث والدراسات الخاصة بهجرة العمالة المصرية الى الخارج، تقرير بحثي، مركز بحوث التنمية الدولية رقم ١٠٨ (كندا، ١٩٨٦).

على أن الأخذ بتلك المعدلات كما هي قد يكون مضللا بعض الشيء. فقد تنخفض معدلات النشاط الاقتصادي للذكور والإناث في بعض فروع الصناعة لطبيعة العمل في تلك الفروع التي قد تعتمد على وسائل كثيفة رأس المال وبالتالي تقل فيها الحاجة الى اليد العاملة بصورة مطلقة. ومن ثم تبين أنه من المستحسن الاعتماد على مؤشر آخر لقياس مساهمة المرأة العربية في فروع النشاط الاقتصادي المختلفة، قد يكون أكثر دقة من مجرد حساب التوزيع حسب الأنشطة الاقتصادية.

الجدول ١٢- عمالة المرأة حسب أقسام النشاط الاقتصادي الفرعية (*)
(بالنسبة المئوية)

مصر		١٩٦٠	١٩٧٦
-	الزراعة والصيد	٣٥ر٣١	١٩ر٢٥
-	مجموع الزراعة والصيد	٣٥ر١٩	١٩ر٤٦
-	صناعة المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية	٨٢ر٥٢	٧ر٧١
-	مجموع الصناعات التحويلية	٥ر٧٧	١٣ر٣٦
-	تجارة الجملة والمفرق (التجزئة)	٨ر٧٣	٦ر٧١
-	مجموع التجارة والمطاعم	٨ر٧٣	٧ر٢٤
-	الادارة العامة والدفاع	--	١٣ر٩٢
-	الخدمات الاجتماعية	١٧ر١٢	٢٥ر٥
-	الخدمات الشخصية والمنزلية	٢٥ر٧٣	٨ر٣٤
-	مجموع الخدمات	٤ر٨١	٤٨ر٨٢
الجمهورية العربية السورية		١٩٦٠ ١٩٧٠	١٩٨١
-	الزراعة والصيد	٥٧ر٠٦ ٦٥ر١٢	٢٩ر٢٤
-	مجموع الزراعة والصيد	٥٧ر٠٦ ٦٥ر١٢	٢٩ر٣٣
-	صناعة المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية	٥ر٠٧ ٨ر٨٧	١٣ر٧٠
-	مجموع الصناعات التحويلية	٩ر١٠ ١١ر٩٩	١٨ر٦١
-	الادارة العامة والدفاع	-- --	٨ر٣١
-	الخدمات الاجتماعية	٧ر٨٧ ٩ر٥٦	٢٨ر١٥
-	الخدمات الشخصية والمنزلية	٢١ر٧٩ --	--
-	مجموع الخدمات	٣١ر٠٤ ١٥ر٧٧	٣٨ر٦٢
الاردن		١٩٧٩	
-	صناعة المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية	٤ر٥٣	
-	مجموع الصناعات التحويلية	٦ر٤٩	
-	مجموع المؤسسات المالية والتأمين	٤ر٦٦	
-	الادارة العامة والدفاع	٦٦ر٦٨	
-	الخدمات الاجتماعية	٨ر٨٥	
-	الهيئات الدولية	٥ر١٥	
-	مجموع الخدمات	٨٣ر٤١	

الجدول ١٢- (تابـع)

مصـــر	١٩٧١	١٩٨١
- تجارة الجملة والمفرق (التجزئة)	--	٣ر٦٦
- مجموع التجارة والمطاعم	٣ر٧٣	٤ر٣٨
- النقل والتخزين والمواصلات	--	٩ر٢٧
- المؤسسات المالية	--	١٠ر٧١
- مجموع المؤسسات المالية والتأمين	--	١١ر٤٤
- الادارة العامة والدفاع	--	١٧ر١٨
- الخدمات الشخصية والمنزلية	١١ر٢٠	--
- الخدمات الاجتماعية	٧١ر٣٢	٤٦ر٥٨
- مجموع الخدمـــات	٨٥ر٨٨	٦٨ر٢٥

الكويت	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٨٥
- الادارة العامة والدفاع	٢١ر٣٤	١٠ر٧٢	١٨ر٨١
- الخدمات الاجتماعية	٦١ر٢٢	٨٠ر٨٢	٧١ر٨٩
- الخدمات الشخصية والمنزلية	١١ر٠٧	--	--
- مجموع الخدمات	٩٤ر٥٢	٩٤ر١٤	٩١ر٧٦

الامارات العربية المتحدة	١٩٧٥	١٩٨٠
- الادارة العامة والدفاع	١٠ر٠٧	١٣ر٢٢
- الخدمات الاجتماعية	٥١ر٧١	٦٨ر٩٨
- الخدمات الشخصية والمنزلية	٢٢ر٨٤	٨ر٠٠
- مجموع الخدمات	٨٦ر٧٨	٩١ر٣١

المصدر: قاعدة بيانات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكـــوا)، شعبة التنمية الاجتماعية والسكان.

(*) تم رصد البيانات لمعدلات النشاط الاقتصادي التي تزيد عن حد أدنـــى قدر بـخمسة في المائة.

واتضح أن المؤشر الذي قد يقيس بقدر أكبر من الدقة مساهمة المرأة فـــي فروع النشاط المختلفة، هو المؤشر الذي يقيس نسبة الاناث الى الذكور العامليـــن داخل كل فرع من فروع النشاط الاقتصادي، ويطلق على هذا المؤشر الأخير اســـم معدلات تأنيث النشاط.

وإذا ما أُخذت معدلات التأنيث في الاعتبار، فستتغير الصورة الى حد ما، وسيلاحظ ان معدلات التأنيث ترتفع في مجال الصناعة التحويلية في: (١) صناعة المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية في كل من مصر والجمهورية العربية السورية والاردن والبحرين والكويت والامارات العربية المتحدة، وقد بلغت نسبة التأنيث في هذا الفرع حوالي ٣٠ في المائة في الثمانينات؛ (٢) أما في مجال الصناعات الكيماوية ومنتجاتها، التي لا تظهر كمجال مهم من مجالات نشاط المرأة باعتماد التوزيع السابق، فإن معدلات التأنيث تشير الى مساهمة المرأة في هذا الفرع بنسبة ١٣ في المائة في مصر (١٩٧٦) وبنسبة ١٠٠ في المائة في البحرين(١٩٨١)، أي أن الصناعات الكيماوية في البحرين هي صناعات نسائية بالكامل. (أنظر الجدول١٣).

وترتفع معدلات التأنيث بصورة خاصة في مجال الخدمات، ومن أهم فروع النشاط التي تكثر فيها عمالة المرأة: التأمين، والمؤسسات المالية، والادارة العامة والدفاع، والهيئات الدولية، والخدمات المنزلية والشخصية، والمواصلات، والخدمات الترفيهية، والخدمات الاجتماعية وقطاع المطاعم والفنادق.

الجدول ١٣- معدلات التأنيث حسب أقسام النشاط الاقتصادي الفرعية
(بالنسبة المئوية)

مصر	١٩٦٠	١٩٧٦
- التأمين	١٤	٤٨
- الخدمات الاجتماعية	٢٩	٤٥
- صناعة المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية	--	١٠
- الصناعات الكيماوية ومنتجاتها	--	١٣
- المواصلات	--	١٥
- المؤسسات المالية	--	٢٤
- الادارة العامة والدفاع	--	١١
- الخدمات الترفيهية	--	١٨
- الخدمات الشخصية المنزلية	--	١٩
- الهيئات الدولية	--	٣٨

الجدول ١٣ (تابـــع)

الجمهورية العربية السورية	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠
- صناعة المواد الغذائية والمشروبات	١٧	١٤	١٢
- المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية	١٢	٢٢	٣١
- صناعة الورق ومنتجاته	٢٦	--	--
- مصنوعات من الخامات غير المعدنية	٢١	--	--
- المؤسسات المالية	١٨	٣٠	٥٦
- التأمين	١٠	٢١	٣٩
- الخدمات الاجتماعية	٣٧	٣٨	٦٢
- الخدمات الشخصية والمنزلية	٤٣	١٠	٣
- الهيئات الدولية	٣٢	٣٢	٣٧
- الزراعة والصيد	--	١٧	١٢
- المواصـــلات	--	١٠	--
- الادارة العامة والدفاع	--	١٢	--

الاردن	١٩٧٩
- صناعة المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية	٢٩
- المؤسسات المالية	٣٠
- التأميـــن	٢٣
- الخدمات الصحية	٢٢
- الادارة العامة والدفاع	١٤
- الخدمات الاجتماعية	٨٢
- الهيئات الدولية	٤٢

البحريـــن	١٩٧١	١٩٨١
- صناعة المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية	١٥	٢٩
- المؤسسات المالية	٩	٥١
- الخدمات الاجتماعية	٤٤	٧٥

الجدول ١٣ (تابـــع)

البحريـــن (تابع)	١٩٧١	١٩٨١
- الخدمات الترفيهية	١٨	٤٤
- الخدمات الشخصية والمنزلية	٢٢	--
- الصناعات الكيماوية ومنتجاتها	--	١٠٠٠
- المطاعم والفنادق	--	٢٢
- المواصـــلات	--	١٥
- التأمين	--	٨٦
- الادارة العامة والدفاع	--	١٤
- الهيئات الدولية	--	٢٦

الكويـــت	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٨٥
- المناجم عدا البترول	١٩	صفر	صفر
- صناعة المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية	١٧	١٧	٣٥
- الخدمات الاجتماعية	٢٤	٦٦	١٥٧
- الخدمات الشخصية والمنزلية	٩	١٠	١٠
- صناعة الورق ومنتجاته	--	١٥	--
- المواصلات	--	١٢	٢٥
- المؤسسات المالية	--	١٢	٣١
- المطاعم والفنادق	--	--	٣٠
- التأمين	--	--	٦١
- الادارة العامة والدفاع	--	--	٨
- الخدمات الترفيهية	--	--	١٦
- الهيئات الدولية	--	--	٢٠

الامارات العربية المتحدة	١٩٧٥	١٩٨٠
- صناعة المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية	١٠	٩
- الخدمات الاجتماعية	١٩	٢٥
- الخدمات الترفيهية	٩	٥
- الخدمات الشخصية والمنزلية	١٩	٢٢

المصدر: حسبت معدلات التأنيث من قاعدة بيانات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، شعبة التنمية الاجتماعية والسكان، وذلك بقسمة عدد النساء على عدد الرجال العاملين في كل فرع من فروع النشاط الاقتصادي. وقد تم رصد معـــدلات التأنيث لفروع النشاط التي تزيد فيها نسبة الاناث الى الذكور عن ١٠ في المائـــة كحد أدنى.

وتبلغ معدلات التأنيث ١٠ في المائة فأكثر في فرع التأمين في كل من مصر(٤٨ في المائة في عام ١٩٧٦) والجمهورية العربية السورية (٣٩ في المائة في عام ١٩٨١) والبحرين (٨٦ في المائة في عام ١٩٨١)، والكويت(٦١ في المائة في عام ١٩٨٥). ويلاحظ ارتفاع معدلات التأنيث خاصة في حالتي البحرين والكويت (انظر الجدول ١٣).

أما بالنسبة للمؤسسات المالية فتصل معدلات التأنيث فيها الى ٢٤ في المائة في مصر (١٩٧٦)، و٥٦ في المائة في الجمهورية العربية السورية (١٩٨١)، و٣٠ في المائة في الاردن (١٩٧٩)، و٥١ في المائة في البحرين (١٩٨١)، و٣١ في المائة في الكويت (١٩٨٥).

وفي مجال الادارة والدفاع تبلغ معدلات التأنيث أعلى مستوياتها في كل من مصر (١١ في المائة في عام ١٩٧٦)، والاردن (١٤ في المائة في عام ١٩٧٩)، والبحرين (١٤ في المائة في عام١٩٨١)(*).

وتكثر عمالة النساء في الهيئات الدولية حيث تبلغ معدلات التأنيث في مصر ٣٨ في المائة في عام ١٩٧٦، و ٣٧ في المائة في الجمهورية العربية السورية في عام ١٩٨١، و ٤٢ في المائة في الاردن في عام ١٩٧٩، و ٢٦ في المائة في البحرين في عام ١٩٨١، و ٢٠ في المائة في الكويت في عام ١٩٨٥(*).

وقد انخفضت معدلات التأنيث انخفاضا حادا في بعض الأحيان في فرع الخدمات المنزلية والشخصية. فعلى سبيل المثال، انخفض معدل التأنيث في الجمهورية العربية السورية من ٤٣ في المائة في سنة ١٩٦٠ الى ٣ في المائة فقط في عام ١٩٨١. ولا تتعدى تلك المعدلات ١٩ في المائة في مصر (١٩٧٦)، و١٠ في المائة في الكويت (١٩٨٥). والواقع أن تلك المعدلات لا تمثل الا الارقام الرسمية للعاملين بهذا الفرع من فروع النشاط الاقتصادي. ومن الملاحظ أن معظم العاملين في هذا الفرع خاصة في الخدمات المنزلية من الاناث غير مسجلات رسميا، أي أنهن منخرطات في القطاع غير الرسمي في مجال الخدمات المنزلية والشخصية.

(*) انظر الجدول ١٣.

وفي قطاع المواصلات ، ترتفع نسبة تأنيث الفرع عن ١٠ في المائة في ثلاث دول فقط هي مصر (١٥ في المائة لسنة ١٩٧٦) والبحرين (١٥ في المائة لسنة ١٩٨١)، والكويت (٢٥ في المائة لسنة ١٩٨٥).

أما في مجال الخدمات الترفيهية، فقد بلغت معدلات التأنيث في مصر ١٨ في المائة سنة ١٩٧٦، وفي الجمهورية العربية السورية ١٢ في المائة سنة ١٩٨١، وفي البحرين ٤٤ في المائة سنة ١٩٨١ وفي الكويت ١٦ في المائة سنة ١٩٨٥.

وفي الحقيقة، تبلغ معدلات التأنيث أقصاها في فرع الخدمات الاجتماعية، فتصل الى ٤٢ في المائة في مصر في عام ١٩٧٦، و ٦٢ في المائة في الجمهورية العربية السورية في عام ١٩٨١، و ٨٢ في المائة في الاردن لعام ١٩٧٩، و ٧٥ في المائة في البحرين في عام ١٩٨١، و ١٥٧ في المائة في الكويت في عام ١٩٨٥، و٢٥ في المائة في الامارات العربية المتحدة في عام ١٩٨٠. ويلاحظ غلبة النساء في فرع الخدمات الاجتماعية في الكويت بالذات، ويعد هذا الفرع من الفروع التي تغلب عليها النساء بصورة خاصة.

أما في قطاع المطاعم والفنادق، فإن نسبة التأنيث ترتفع عن ١٠ في المائة في دولتين فقط هما البحرين حيث بلغت نسبة تأنيث الفرع ٢٢ في المائة في عام ١٩٨١، والكويت التي بلغت النسبة فيها ٣٠ في المائة في عام ١٩٨٥.

وتدل معدلات تأنيث فروع النشاط الاقتصادي على أن عمالة المرأة تتركز بصورة عامة في فروع معينة من الصناعة التحويلية وبالذات صناعة المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية وفي مجالات محددة من قطاع الخدمات. أما بالنسبة لفروع النشاط الاخرى فتعد معدلات تأنيث الفروع منخفضة جدا (أقل من ١٠ في المائة). وفي بعض دول الخليج تختفي تماما عمالة المرأة من بعض فروع النشاط الاقتصادي، وتتركز بصورة كثيفة في بعض المجالات، خصوصا في مجال الخدمات، ولا سيما الخدمات الاجتماعية.

ثانيا- عمالة المرأة حسب المهن(*)

اتضح في القسم السابق من تحليل بيانات عمالة المرأة حسب أقسام النشاط الاقتصادي المختلفة، أن معظم النساء العربيات في منطقة غربي آسيا يتركزن في أنشطة الخدمات، على أن من المهم تبيان أنواع المهن التي تعمل بها النساء. فإن طبيعة المهن التي تعمل بها المرأة قد تقع في دائرة المهن التي يرى المجتمع او الفكر الايديولوجي السائد أنها المهن المناسبة لطبيعة المرأة او لوضعها في المجتمع العربي بصورة عامة.

وتنقسم معدلات النشاط الاقتصادي حسب المهن الرئيسة الى الاقسام التالية: المهنيون والفنيون، والمديرون، والكتبة، والمشتغلون بالبيع، والمشتغلون بالخدمات، والمشتغلون بالزراعة والصيد، وعمال الانتاج والفعلة. وترتفع معدلات مساهمة المرأة في بعض المهن مثل المهنيين والفنيين، والكتبة والمشتغلين بالخدمات في معظم الدول موضوع البحث. وترتفع نسب المساهمة في قطاع المشتغلين بالزراعة والصيد في الجمهورية العربية السورية والعراق فقط. اما بالنسبة لفئة عمال الانتاج والفعلة، فترتفع فيها معدلات نشاط المرأة في الجمهورية العربية السورية والعراق ايضا.

ويلاحظ ان هناك اتجاهاً لارتفاع عمالة المرأة في فئات المهنيين والفنيين، وفئة الكتبة (ما عدا في حالة قطر حيث انخفضت المعدلات من ٣١ في المائة في عام ١٩٧٠ الى ٨ في المائة في عام ١٩٨١. اما في حالة المشتغلين بالخدمات، ورغم سبق الاشارة الى تكدس النساء العربيات في قطاع الخدمات، فيلاحظ وجود اتجاه نزولي خلال الثلاثين عاما الأخيرة. فقد انخفضت معدلات النساء المشتغلات بالخدمات في مصر من ٢٤ في المائة لسنة ١٩٦٠ الى ٥ في المائة فقط في عام ١٩٨٦، وفي الاردن انخفضت تلك المعدلات من ١٩ في المائة عام ١٩٦١ الى ١٠ في المائة في عام ١٩٨٣، وفي قطر بلغت معدلات مساهمة النساء في فئة المشتغلين بالخدمات ٥٣ في المائة في عام ١٩٧٠، ولم تتعد ١٥ في المائة في عام ١٩٨١، وهكذا الحال في البحرين، حيث هبطت معدلات المساهمة من ٣١ في المائة لعام ١٩٦٥ الى ١١ في المائة في ١٩٨١، وفي الكويت بلغت هذه المعدلات ٤٠ في المائة في عام ١٩٦٥ لتصل الى ٧ في المائة فقط في ١٩٨٥. (انظر الجدول ١٤، والرسوم البيانية من ٢٢ الى ٣٠).

(*) انظر الملحق الاحصائي (د) والخاص بمعدلات النشاط الاقتصادي حسب المهن الرئيسة.

الجدول ١٤- معدلات عمالة المرأة حسب المهن الرئيسة
(بالنسبة المئوية)

الدولة	السنة	المهنيون والفنيون	المديرون	الكتبة	المشتغلون بالبيع	المشتغلون بالخدمات	المشتغلون بالزراعة والصيد	عمال الانتاج والفعلة	غير مبين
مصر	١٩٦٠	١٢	١	٣	٨	٢٤	٣٣	١٠	٨
	١٩٧٦	٢٦	٢	١٩	٥	٩	١٢	٨	١٩
	١٩٨٦	٣٨	١	٣٠	٤	٥	٧	٧	٨
الجمهورية	١٩٦٠	٧	-	٢	-	٧	٤٣	١٩	٢١
العربية	١٩٧٠	٩	-	٤	-	٤	٦٥	١٣	٤
السورية	١٩٨١	٢٨	-	١٣	١	٤	٣٠	١٩	٥
العراق	١٩٥٧	١٥	٥	١	٤	١٧	٢٧	٢٣	٧
	١٩٧٧	٢٩	-	١٣	٣	٨	٢٦	١٨	٣
الاردن	١٩٦١	٢٧	-	٨	١	١٩	٥	٣٧	٣
	١٩٧٩	٦٠	١	١٩	١	٩	١	٩	-
	١٩٨٣	٥٥	١	٣٠	٢	١٠	٤	٨	-
قطر	١٩٧٠	١٢	-	٣١	٢	٥٣	-	١	-
	١٩٨١	٧٥	٣	٨	-	١٥	-	-	-
البحرين	١٩٦٥	٤	٣٤	-	٣	٣١	-	١٩	٨
	١٩٧١	٥١	٢	١١	٢	٣٩	-	٢	٢
	١٩٨١	٤٣	١	٤١	١	١١	-	٣	١
الكويت	١٩٦٥	٢١	٣	٢٢	١	٤٠	١	٢	١٠
	١٩٧٥	٥٦	-	٢٨	-	١٥	-	-	-
	١٩٨٥	٥١	١	٣٨	-	٧	-	-	١
الامارات العربية المتحدة	١٩٧٥	٢٢	١	٩	٢	٤٩	٣	٢	٢
	١٩٨٠	٤٨	١	١٢	١	٣٣	-	١	٢
المملكة العربية السعودية	١٩٧٤	١٢	-	١	١	٧	٧٥	٥	-
	١٩٨١	٤٧	-	٥	٣	١٥	٢٢	٧	١

المصدر: قاعدة بيانات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا)، شعبة التنمية الاجتماعية والسكان.

الشكل البياني ٢١- معدلات النشاط الاقتصادي حسب تقسيم المهن الرئيسة في الاردن

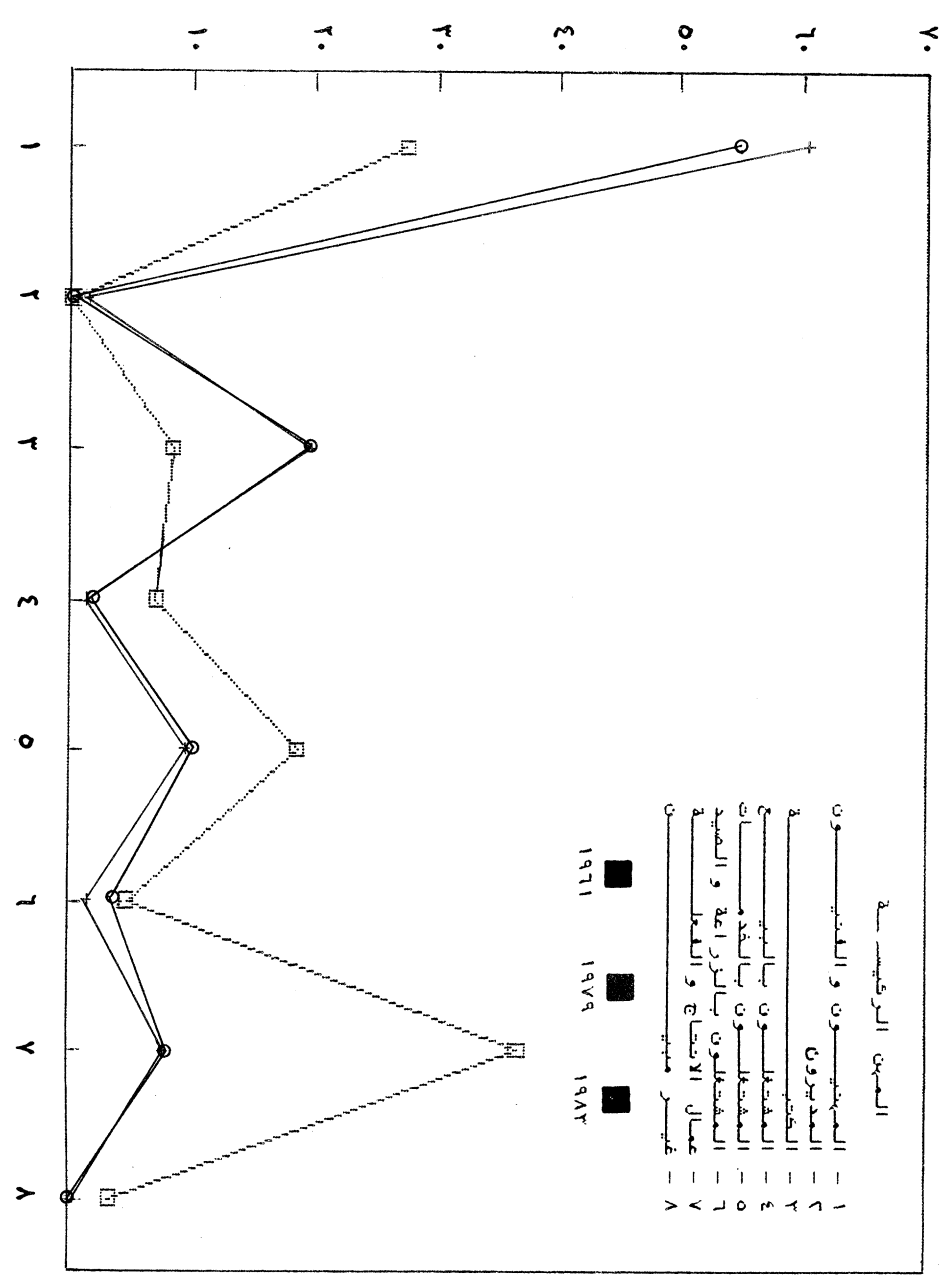

الشكل البياني ٢٢- معدلات النشاط الاقتصادي حسب تقسيم المهن الرئيسة
في الامارات العربية المتحدة

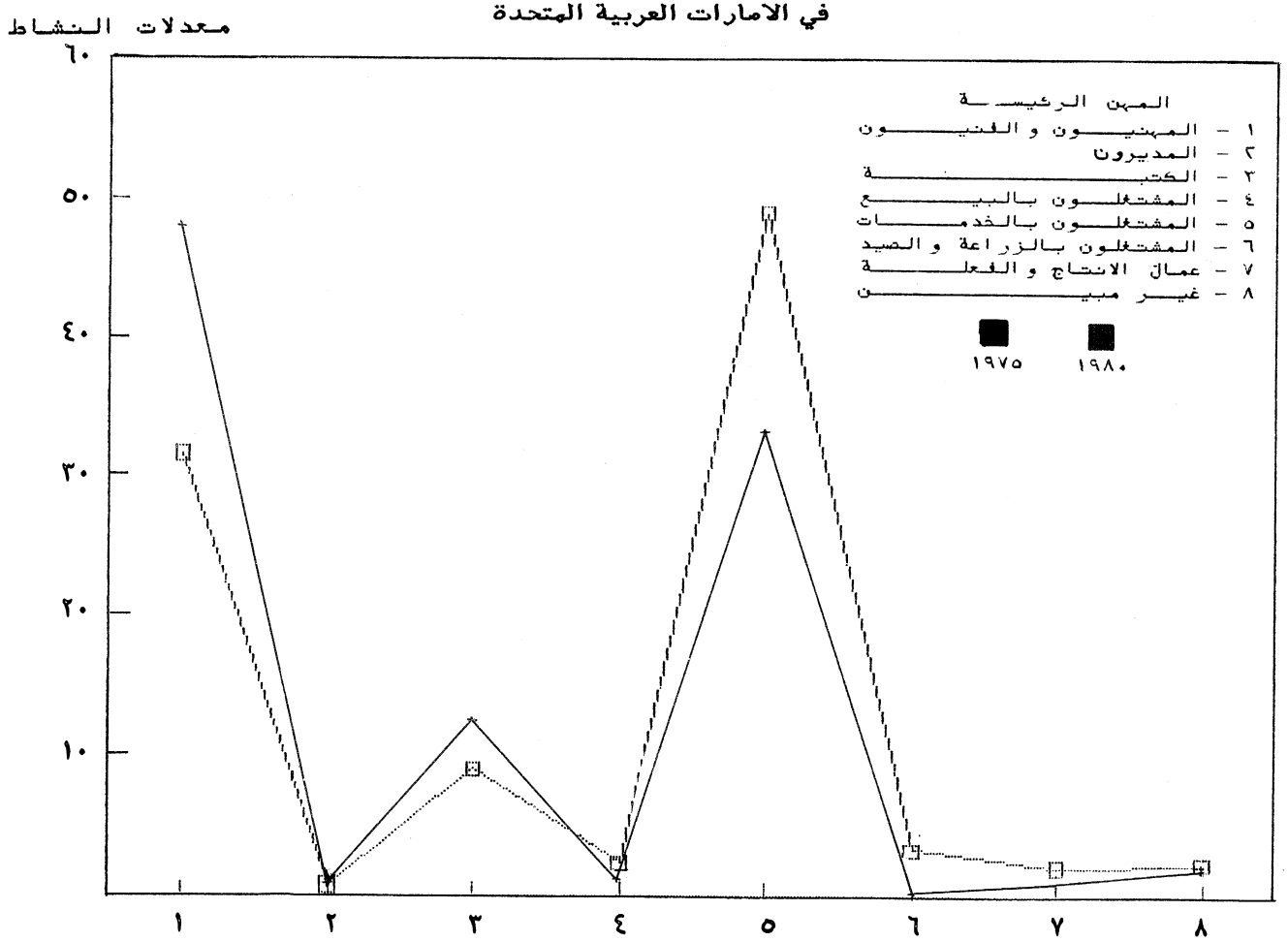

الشكل البياني ٢٣- معدلات النشاط الاقتصادي حسب تقسيم المهن الرئيسة في البحرين

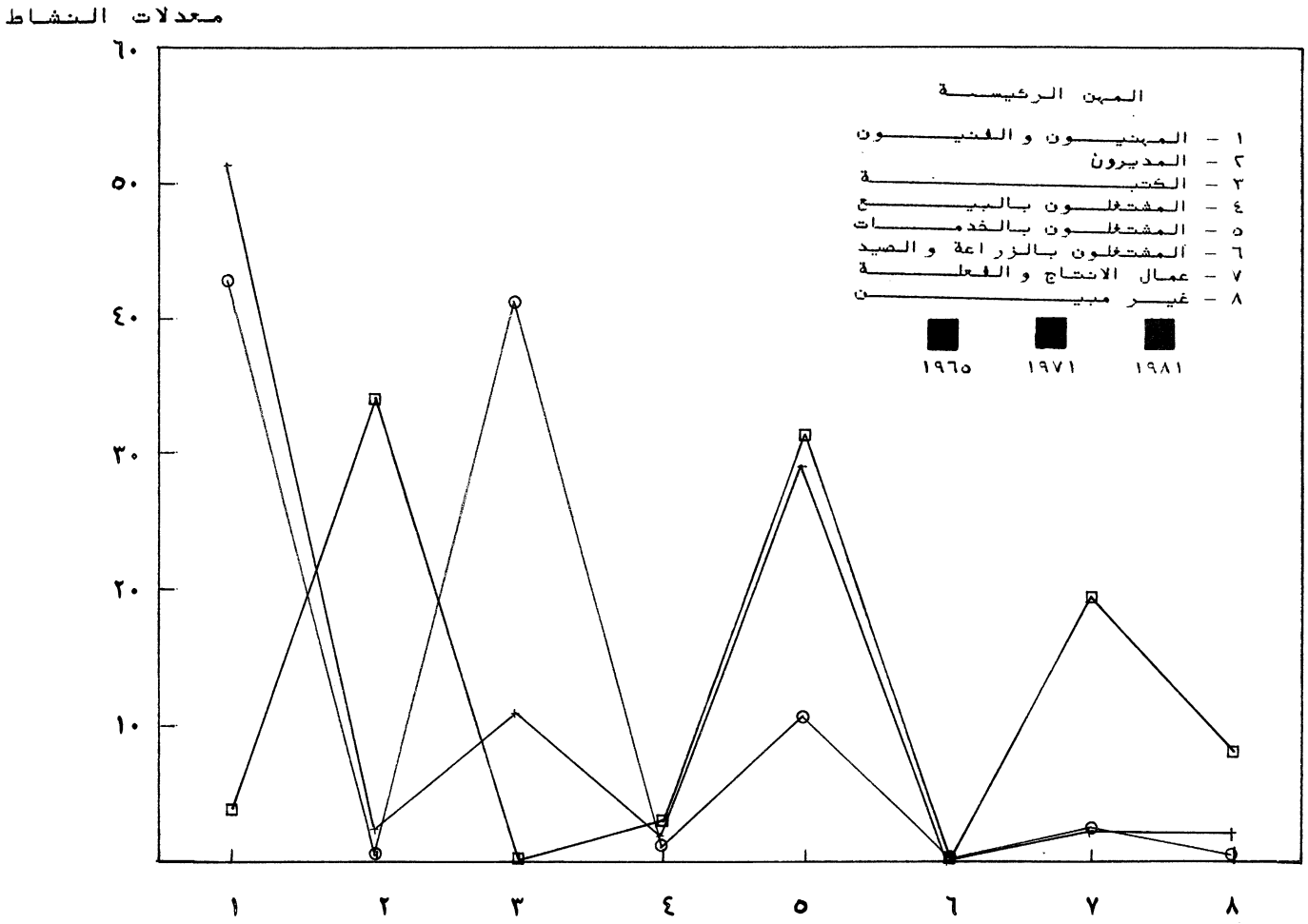

الشكل البياني ٢٤- معدلات النشاط الاقتصادي حسب تقسيم المهن الرئيسة
في المملكة العربية السعودية

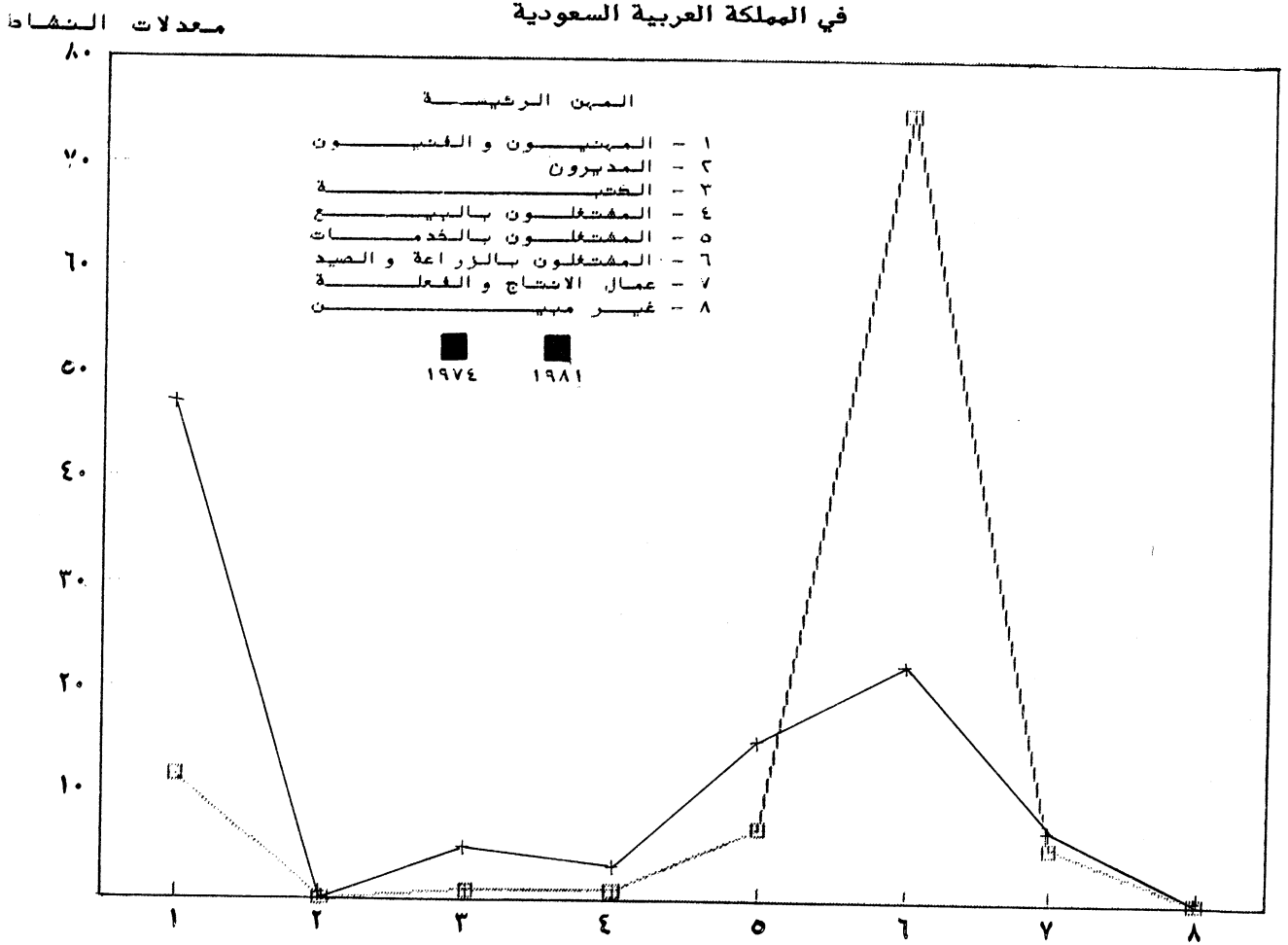

الشكل البياني ٢٥- معدلات النشاط الاقتصادي حسب تقسيم المهن الرئيسية
في الجمهورية العربية السورية

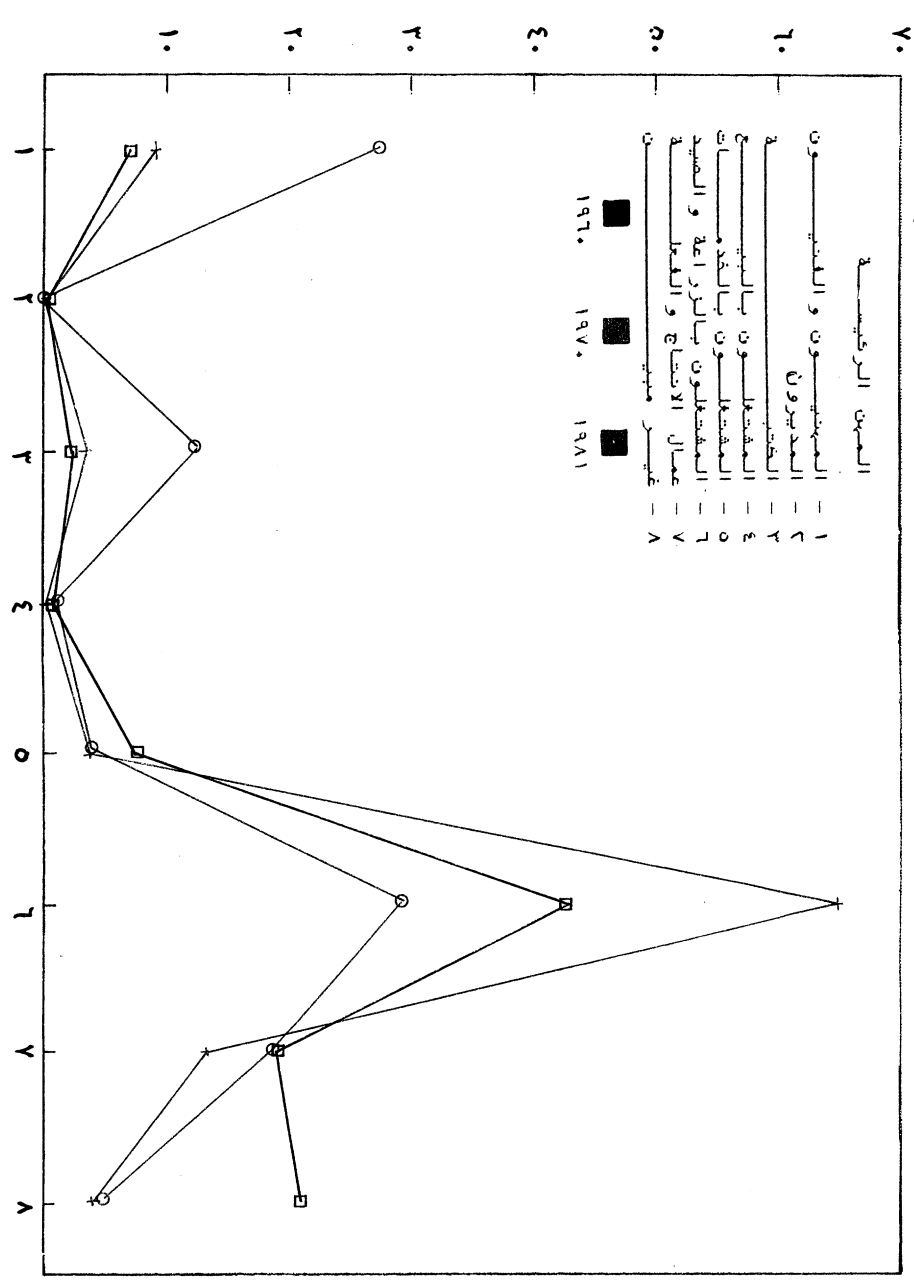

الشكل البياني ٢٦- معدلات النشاط الاقتصادي حسب تقسيم المهن الرئيسة في العراق

معدلات النشاط

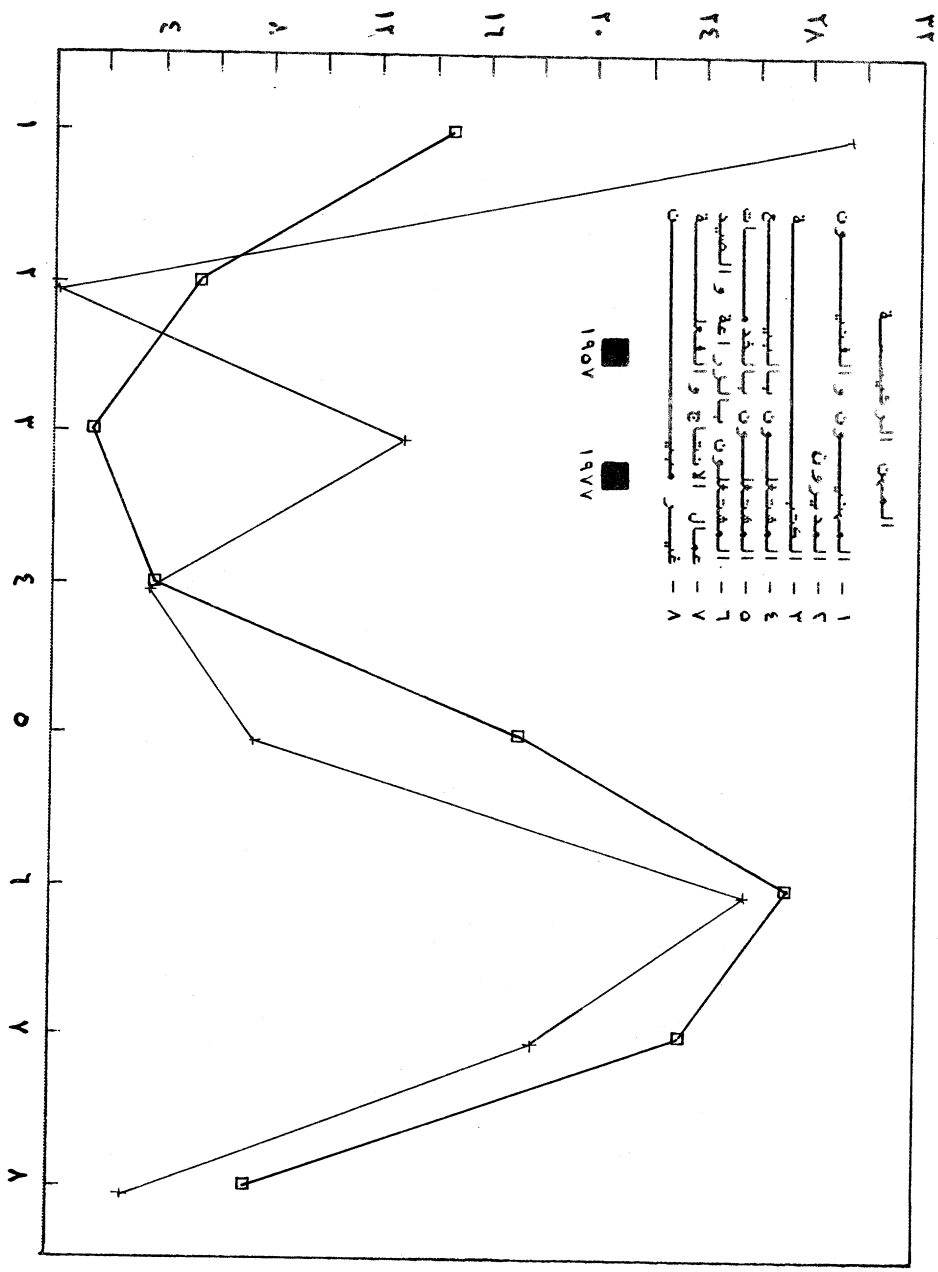

الشكل البياني ٢٧- معدلات النشاط الاقتصادي حسب تقسيم المهن الرئيسية في قطر

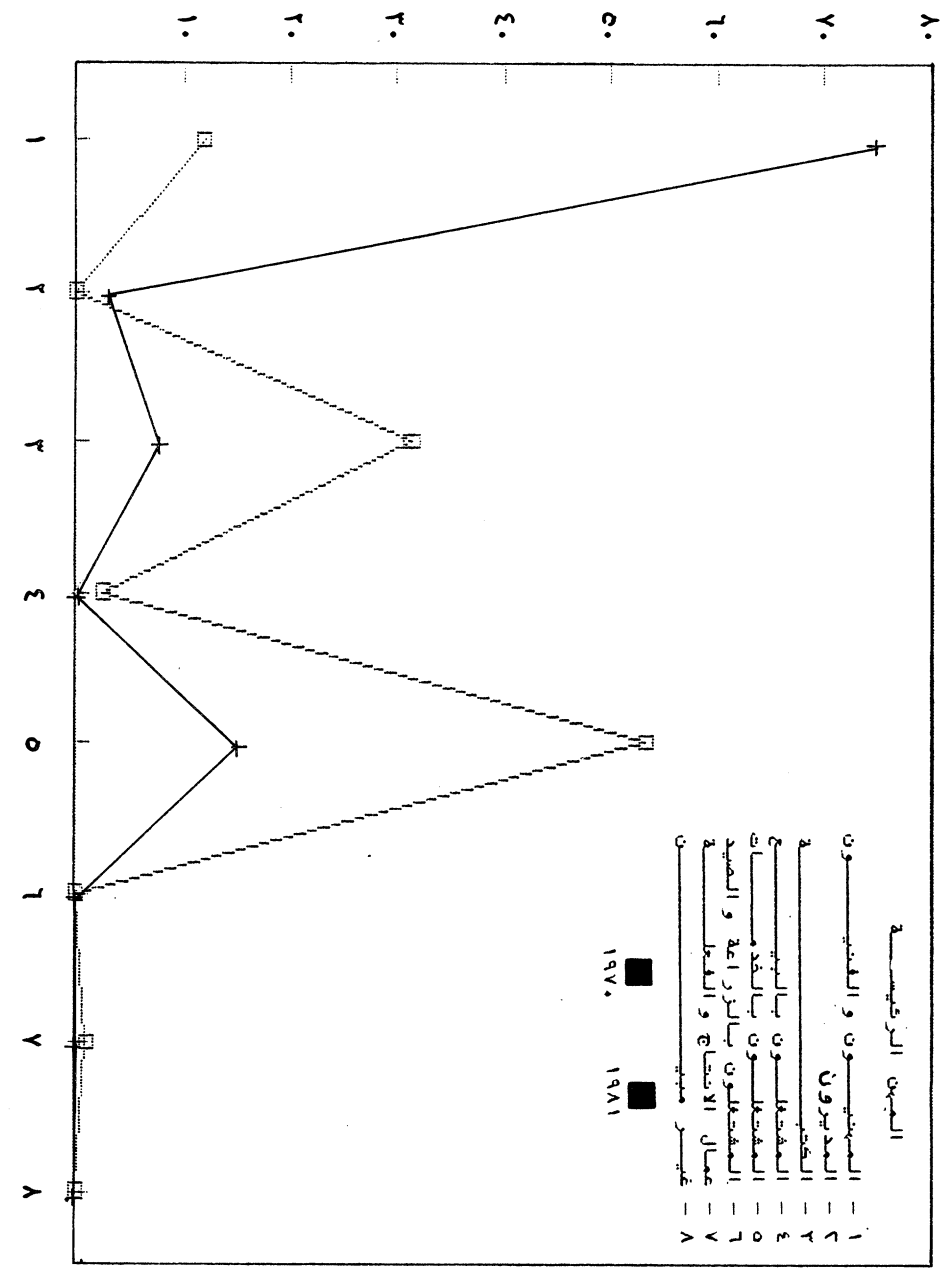

الشكل البياني ٢٨- معدلات النشاط الاقتصادي حسب تقسيم المهن الرئيسة في الكويت

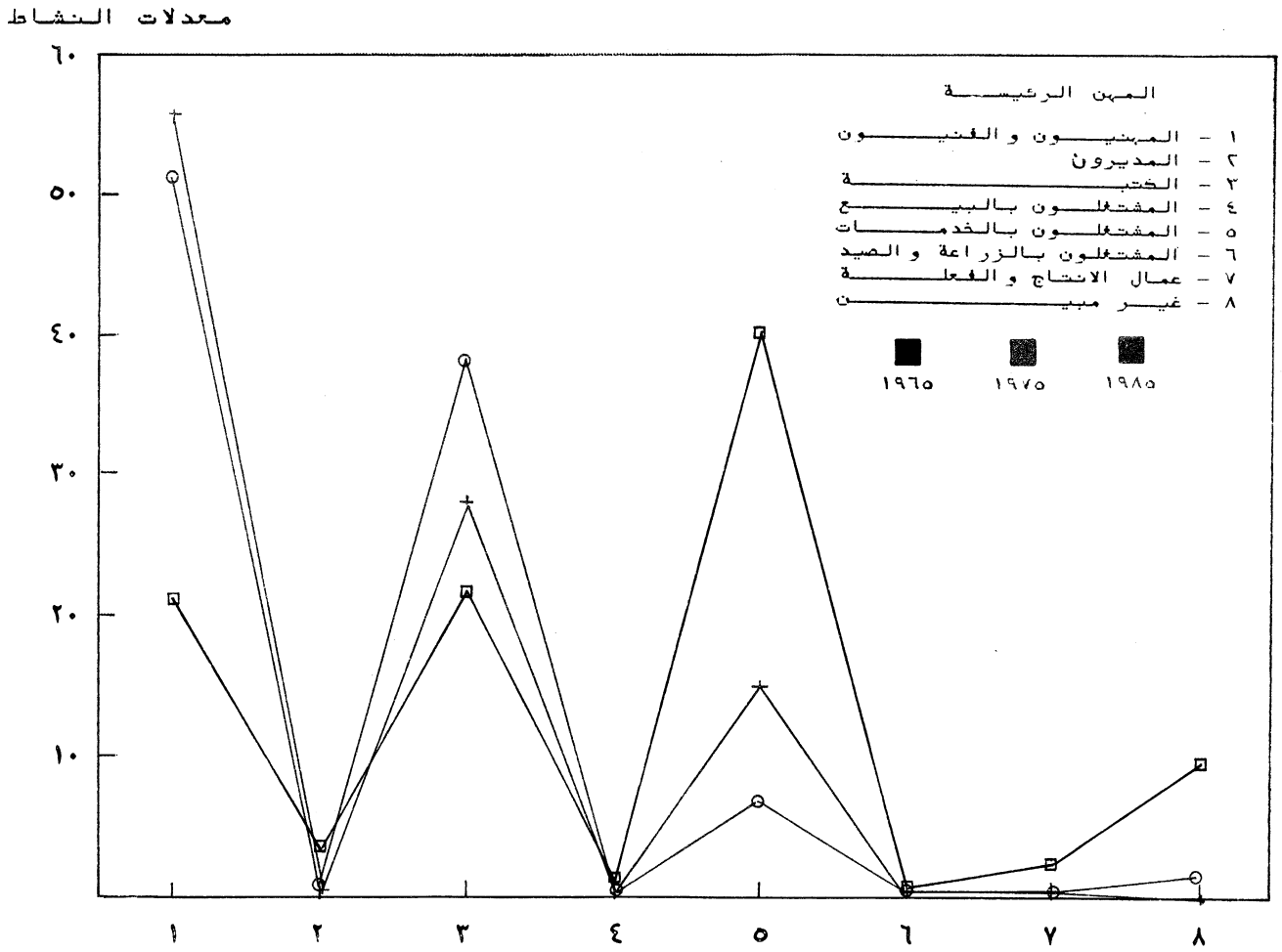

الشكل البياني ٢٩- معدلات النشاط الاقتصادي حسب تقسيم المهن الرئيسة في مصر

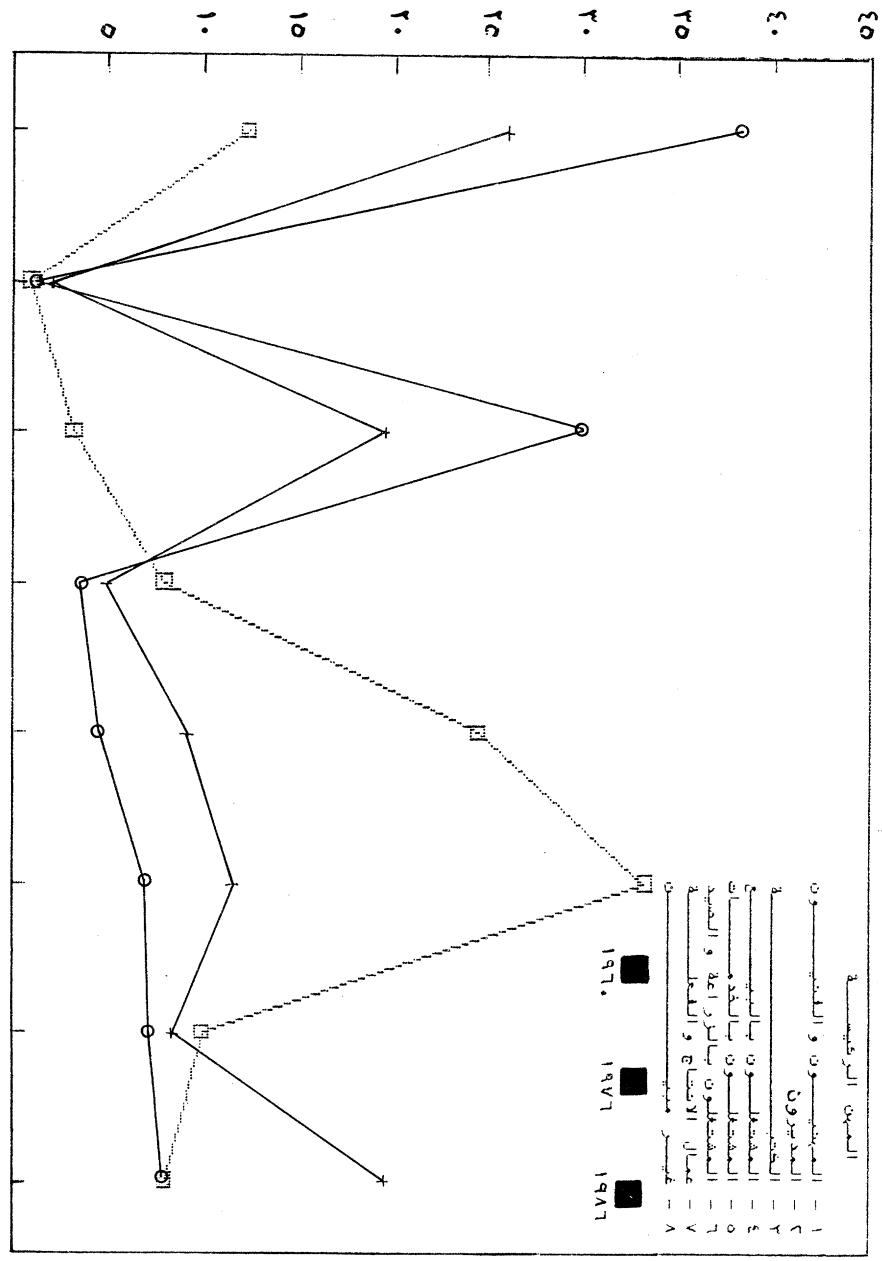

وتوضح لنا معدلات التأنيث حسب اقسام المهن الرئيسة (أي معدل الاناث الى الذكور في كل قسم من أقسام المهن المذكورة) ان نسب التأنيث تعتبر مرتفعة، وتتجه الى الزيادة في نفس أقسام المهن التي تتجه فيها معدلات مساهمة المرأة الى الارتفاع، وبالذات في فئتي المهنيين والفنيين، والكتبة. (انظر الجدول ١٥).

ففي فئة المهنيين والفنيين يلاحظ ارتفاع معدلات تأنيث المهن وبصورة سريعة، ففي مصر ارتفعت معدلات التأنيث من ٢٩ في المائة في عام ١٩٦٠ الى ٤٠ في المائة في عام ١٩٨٦، وفي الجمهورية العربية السورية زادت المعدلات من ٣٦ في المائة في عام ١٩٦٠ الى ٤٨ في المائة في عام ١٩٨١، وفي العراق ارتفعت من ٢٥ في المائة في عام ١٩٥٧ الى ٤٠ في المائة في عام ١٩٧٧.

وفي الاردن قفزت هذه المعدلات من ٣٨ في المائة في عام ١٩٦١ الى ٥٢ في المائة في عام ١٩٨٣. ولقد سجلت معدلات التأنيث أعلى زيادة في كل من البحرين والكويت، إذ ارتفعت من ٣٠ في المائة في عام ١٩٦٥ الى ٧٠ في المائة في ١٩٨١ في البحرين، ومن ١٨ في المائة في عام ١٩٦٥ الى ٩٧ في المائة في عام ١٩٨٥ في الكويت.

ويظهر تكدس النساء في المهن الكتابية في الدول العربية، واتجاه معدلات التأنيث الى الارتفاع في ذلك النوع من المهن في كل الدول موضوع البحث طوال فترة الثلاثين سنة الماضية. فقد ارتفعت معدلات التأنيث من ٤ في المائة في عام ١٩٦٠ الى ٥٢ في المائة في عام ١٩٨٦ في مصر، ومن ٦ في المائة في عام ١٩٦٠ الى ١٩ في المائة في عام ١٩٨١ في الجمهورية العربية السورية، ومن ٥ في المائة في عام ١٩٦١ الى ٤٤ في المائة في عام ١٩٨٣ في الاردن، ومن صفر في عام ١٩٦٥ الى ٣٦ في المائة في عام ١٩٨١ في البحرين، ومن ٣ في المائة في ١٩٦٥ الى ٣٩ في المائة في عام ١٩٨٥ في الكويت.

ويتبين مما سبق أن انخراط النساء في النشاط الاقتصادي يرتبط بشدة بمهن الياقة البيضاء وبمستويات عالية من التعليم، على أن تكدس النساء في تلك المهن يوضح ايضا ان الطلب على عمالة المرأة العربية يرتهن بنوع المهن التي يراها المجتمع مناسبة للنساء. وستتضح تلك الصورة اكثر عند النظر في معدلات عمالة المرأة حسب اقسام المهن الفرعية. (أنظر الجدول ١٦).

وترتفع معدلات مساهمة المرأة في بعض المهن دون غيرها. ففي المهن العلمية والفنية ترتفع عمالة المرأة في المنطقة، في مجالات محددة، أهمها الفئتان التاليتان:

- الاطباء وأطباء الاسنان والبيطريون والمرتبطون بهم؛
- المدرسون.

أما بالنسبة لبقية الفئات المهنية، فترتفع معدلات مساهمة المرأة في المهن التالية:

- الكتبة؛
- الموظفون التنفيذيون في الحكومة؛
- المختزلون والطباعون ومثقبو البطاقات والاشرطة؛
- الطهاة والعاملون بالخدمات المنزلية؛
- العاملون برعاية المنازل ونظافتها؛
- الخياطون ومصنعو الملابس وعمال التطريز.

وعلى الرغم من أن معدلات المساهمة في بعض المهن قد تكون أقل من غيرها الا ان نسب التأنيث تشير بوضوح الى ارتفاع نسبة النساء في بعض المهن (انظر الجدول ١٧).

وفي المهن العلمية والفنية، ترتفع معدلات التأنيث في المهن التالية:

- المشتغلون بالعلوم الطبيعية والمرتبطون بهم؛
- الاطباء واطباء الاسنان والبيطريون والمرتبطون بهم؛
- المتخصصون في الرياضيات وتحليل الانظمة والاقتصاديون والمحاسبون والمرتبطون بهم؛
- المدرسون؛
- المشتغلون بالمهن العلمية والفنية الأخرى.

الجدول ١٥- معدلات التأنيث حسب أقسام المهن الرئيسة
النسبة المئوية للإناث الى الذكور في كل قسم من أقسام المهن

الدولة	السنة	أقسام المهن الرئيسة								
		المهنيون والفنيون	المديرون	الكتبة	المشتغلون بالبيع	المشتغلون بالخدمات	المشتغلون بالزراعة والصيد	عمال الانتاج والفعلة	غير مبين	المجموع
مصر	١٩٦٠	٢٩	٥	٤	٦	١٧	٤	٣	٢٧	٦
	١٩٧٦	٣٣	١٣	٢٣	٦	٨	٢	٣	٣٢	٨
	١٩٨٦	٤٠	١٤	٥٢	٧	٧	٢	٣	٢٧	١١
الجمهورية العربية السورية	١٩٦٠	٣٦	٤	٦	١	١٦	٨	٧	٢٧	٩
	١٩٧٠	٣٠	٢	١١	١	١١	١٧	٦	١٣	١٢
	١٩٨١	٤٨	٥	١٩	٢	٨	١٢	٤	٥	٩
العراق	١٩٥٧	٢٥	٢	٥	٢	١١	٢	٤	٤	٣
	١٩٧٧	٤٠	٣	٨	٦	١١	١٠	٤	٢	٩
الاردن	١٩٦١	٣٨	-	٥	١	١٣	١	٤	٢	٤
	١٩٧٩	٥٢	٦	٢٨	١٢	١٣	١	١	-	٨
	١٩٨٣	٥٢	٥	٤٤	٢	١٦	٥	١	-	٩
قطر	١٩٧٠	٨	-	٧	١	١٣	-	١	-	٤
	١٩٨١	٩	٤	٤	-	٨	-	-	-	١٢
البحرين	١٩٦٥	٣٠	٩	-	١	٧	-	١	٦	٣
	١٩٧١	٤٤	٩	٥	١	١٣	-	-	٢	٥
	١٩٨١	٧٠	٥	٣٦	٢	١٢	-	١	٩	١٦
الكويت	١٩٦٥	١٨	٢	٣	-	٣	١	-	٤	٣
	١٩٧٥	٧٢	٢	١٢	-	٤	-	-	١٠٠	٩
	١٩٨٥	٩٧	٦	٣٩	٢	٤	٢	١	١٤	٢٤
الامارات العربية المتحدة	١٩٧٥	٣٦	-	١	١	٥	١	-	٢	٣
	١٩٨٠	٣٩	١	-	١	٤	-	-	٦	٤
المملكة العربية السعودية	١٩٨١	٢٣	-	٢	٢	٥	٩	١	٨	٦

المصدر: حسبت معدلات التأنيث من قاعدة بيانات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا)، شعبة التنمية الاجتماعية والسكان.

الجدول ١٦- معدلات عمالة المرأة حسب أقسام المهن الفرعية

(بالنسبة المئوية)

مصـــــر	١٩٦٠	١٩٧٦
- المشتغلون بالعلوم الطبيعية (الآخرون)	--	١٢ر٥٠
- الاطباء وأطباء الاسنان والبيطريون والمرتبطون بهم	--	٦ر٣٠
- المدرسون	٥ر٢	١٢ر٨٧
- مجموع المهن العلمية والفنية	٧ر٢	٢٥ر٨٤
- مجموع الكتبـــة	--	١٩ر٣٤
- مجموع المشتغلين بالبيع	٤ر٦	٤ر٧٢
- الطهاة والعاملون بالخدمة المنزلية	١٢ر٨	٥ر١٥
- مجموع المشتغلين بالخدمات	١٤ر٢	٩ر٠٧
- عمال الزراعة وتربية الحيوانات	١٦ر٠	--
- عمال الزراعة وتربية الحيوانات (الآخرون)	--	٨ر٥٤
- مجموع ذوي المهن الزراعية	١٩ر٣	١١ر٥٨
- مجموع عمال الانتاج والمرتبطين بهم	٥ر٨	٨ر٣١
- غيـــر مبيـــن	٤٦ر٧	١٩ر٣٤

الجمهورية العربية السورية	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨١
- الاطباء وأطباء الاسنان والبيطريون والمرتبطون بهم	-	-	٤ر١١
- المدرسون	٤ر٦٧	٧ر٠٠	٢١ر٦٦
- مجموع المهن العلمية والفنية	٦ر٩٠	٩ر١٨	٢٨ر٠٦
- الموظفون التنفيذيون في الحكومة	-	-	٦ر٣٦
- مجموع الكتبة	-	-	١٢ر٩٠
- العاملون برعاية المباني ونظافتها	٥ر٨٥	-	-
- مجموع عمال الخدمات	٧ر٤٠	-	-
- المزارعون ومديرو الزراعة والمشرفون عليها	-	١٣ر٧٧	-
- عمال الزراعة وتربية الحيوانات	٤١ر٢٣	٥١ر٣٥	٢٦ر١٢
- مجموع ذوي المهن الزراعية	٤٢ر٨١	٦٥ر١٢	٢٩ر٧٣
- الخياطون ومصنعو الملابس وعمال التطريز	١٠ر٢٢	٥ر٤٦	٩ر٠٩
- عمال انتاج غير مصنفين	٧ر٠٥	٥ر٧٠	-
- مجموع عمال الانتاج والمرتبطين بهم	١٨ر٩١	١٣ر٤٩	١٨ر٨٩
- غيـر مبين	٢٠ر٩٤	٤ر١٤	٤ر٧٣

الجدول ١٦- (تابـــــع)

الاردن	١٩٦١	١٩٧٩
- الاطباء وأطباء الاسنان والبيطريون والمرتبطون بهم	٧ر٥٧	٦ر٣٤
- المدرسون	١٩ر١٦	٥٠ر٥١
- مجموع المهن العلمية والفنية	٢٧ر٤١	٦٠ر١٢
- المختزلون والطباعون ومثقبو البطاقات والاشرطة	--	٧ر٠٤
- الموظفون التنفيذيون في الحكومة	--	٦ر٣٦
- الكتبة الآخـــرون	--	١١ر٤٤
- مجموع الكتبـــة	٨ر٣٥	١٩ر٤٥
- الطهاة والعاملون بالخدمات المنزلية	١٦ر٣٣	--
- مجموع المشتغلين بالخدمات	١٨ر٥٦	٩ر٢٢
- الخياطون ومصنعو الملابس وعمال التطريز	٣٤ر٨٨	٥ر٠٢
- مجموع عمال الانتاج	٣٦ر٦٦	٧ر٤٨

قطـــر	١٩٧٠
- المدرسون	٩ر٥١
- مجموع المهن العلمية والفنية	١١ر٩٧
- مجموع الكتبة	٣١ر٣٤
- الطهاة والعاملون بالخدمات المنزلية	٣٩ر٤٤
- عمال الخدمات (الآخرون)	١٢ر٣٢
- مجموع المشتغلين بالخدمات	٥٣ر١٧

البحريـــن	١٩٦٥	١٩٧١	١٩٨١
- الاطباء واطباء الاسنان والبيطريون والمرتبطون بهم	--	١١ر٢٠	٨ر٩٣
- المدرسون	--	٣٨ر٨٥	٢٦ر٠١
- مجموع المهن العلمية والفنية	--	٥١ر٣٠	٤٣ر٠٤
- الموظفون التنفيذيون في الحكومة	--	--	٦ر٣٥
- مجموع المديرين	٣٤ر١٧	--	--
- المختزلون والطباعون ومثقبو البطاقات والاشرطة	--	٦ر٣٣	١١ر٣٤
- الكتبة الآخـــرون	--	--	١٧ر٠٢
- مجموع الكتبة	--	١٠ر٩٨	٤١ر٢٢
- الطهاة والعاملون بالخدمات المنزلية	٣٠ر٦٥	١١ر٩٠	--
- العاملون برعاية المنازل ونظافتها	--	١٥ر٦٤	--
- عمال الخدمات الآخرون	--	--	٦ر٤١
- مجموع عمال الخدمات	٣١ر٤٦	٢٩ر٠٠	١٠ر٨٠
- عمال انتاج (آخرون)	١٤ر٧٦	--	--
- مجموع عمال الانتاج	١٩ر٤٠	--	--
- غيـــر مبيـــن	٨ر٠٤	--	--

الجدول ١٦ (تابـــع)

البحريـــن	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٨٥
- الاطباء واطباء الاسنان والبيطريون والمرتبطون بهم	٤٫٤٩	٣٫٠١	٥٫٤٣
- المدرسون	١٣٫١٠	٤١٫٧٨	٣٤٫٨٥
- مجموع المهن العلمية والفنية	٢١٫٢٥	٥٥٫٦١	٥٢٫١٣
- المختزلون والطباعون ومثقبو البطاقات والاشرطة	--	٩٫٨٠	٦٫٢٠
- الكتبة الآخـــرون	٢١٫٢٥	١٢٫٧٠	٢٣٫١٩
- مجموع الكتبة	٢١٫٨٩	٢٨٫٠٥	٣٨٫٨٣
- الطهاة والعاملون بالخدمات المنزلية	١٨٫٨٦	٧٫٢٣	--
- العاملون برعاية المباني ونظافتها	٢٠٫٢٤	--	--
- عمال الخدمات الآخرين	--	٧٫٥٤	--
- مجموع المشتغلين بالخدمات	٣٩٫٩٣	١٥٫٠٩	٧٫٠٧
- غير مبين	٩٫٦٢	--	--

الامارات العربية المتحدة	١٩٧٥	١٩٨٠
- الاطباء واطباء الاسنان والبيطريون والمرتبطون بهم	٥٫٢٢	٥٫٥٤
- المدرسون	٢٣٫٨٣	٣٧٫٥٨
- مجموع المهن العلمية والفنية	٣١٫٥٦	٤٧٫٩٢
- عمال الكتبة الآخرين	٥٫٤٠	٧٫٤٦
- مجموع الكتبة	٨٫٩٩	١٢٫٥٨
- الطهاة والعاملون بالخدمات المنزلية	٢٣٫٥٦	٨٫٢٦
- العاملون برعاية المباني ونظافتها	٢٢٫٠٣	٢٠٫٧٩
- رجال المطافىء ورجال الشرطة والحراس	--	٤٫٢١
- مجموع المشتغلين بالخدمات	٤٨٫٩٢	٣٣٫٣٢

المصدر: قاعدة بيانات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكـــوا)، شعبة التنمية الاجتماعية والسكان.

وفي مجال المشتغلين بالعلوم الطبيعية، ازدادت معدلات التأنيث بسرعـــة خلال الثلاثين سنة الأخيرة. وارتفعت من ٦ في المائة في عام ١٩٦٠ الى ٢٦ فـــي المائة في مصر، ومن أقل من ١٠ في المائة في الستينات والسبعينات الى ٢٠ فـــي المائة في عام ١٩٨١ في الجمهورية العربية السورية، و إلى ٤٠ في المائة في عـــام ١٩٨١ في البحرين، ومن ٥٧ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ١٠٣ في المائة في عـام ١٩٨٥ في الكويت.

أما بالنسبة **للمهن الطبية**، فقد سادت فيها معدلات تأنيث عالية طـــوال الفترة الزمنية قيد البحث في كل الدول المعنية. وتراوحت تلك المعدلات في مصر بين ٩١ في المائة (١٩٦٠) الى ١١٢ في المائة (١٩٧٦)، ومن ٥٧ في المائة (١٩٦٠) الـى ٦٢ في المائة (١٩٨١) في الجمهورية العربية السورية، ومن ٦١ في المائة (١٩٦١) الى ٤٤ في المائة (١٩٧٩) في الاردن، ومن ٣٠ في المائة (١٩٦٥) الى ١٣٦ في المائـــة (١٩٨١) في البحرين، ومن ١٨ في المائة (١٩٦٥) الى ٩٠ في المائة (١٩٨٥) فـــي الكويت. ويلاحظ أن ارتفاع معدلات التأنيث في هذا الفرع يرجع بصورة أساسيـــة الى تغلب النساء على فرع التمريض الداخل في تصنيف المهن الطبية.

ولقد تذبذبت معدلات التأنيث في مجال **المتخصصين في الرياضيـــات، وتحليل الانظمة والاقتصاديين والمحاسبين والمرتبطين بهم.** فعلى حين وصل معـدل التأنيث في مصر في ذلك الفرع الى ٩١ في المائة في عام ١٩٦٠ انخفض بحدة الـى ٢٠ في المائة فقط في عام ١٩٧٦. أما في الجمهورية العربية السورية والبحرين، فلقـــد ارتفع هذا المعدل من أقل من ١٠ في المائة في الستينات والسبعينات الى أن بلـــغ ٣٠ في المائة في أوائل الثمانينات في الجمهورية العربية السورية و ٣٥ في المائـــة في البحرين. وفي الكويت ارتفع معدل التأنيث من ٢٨ في المائة في ١٩٧٥ الـــى أن وصل الى ٤٧ في المائة في عام ١٩٨٥.

وتعد مهنة **التدريس** من أكثر المهن التي ترتفع فيها معدلات التأنيث فـــي العالم العربي. وتصل تلك المعدلات في مصر الى ٥١ في المائة (١٩٧٦)، و الى ٧٤ فـي المائة (١٩٨١) في الجمهورية العربية السورية، و الى ١٠١ في المائة (١٩٧٩) فـــي الاردن، و الى ٣٦ في المائة (١٩٧٠) في قطر، و الى ١٢٠ في المائة (١٩٨١) فـــي البحرين، و الى ٢٢٣ في المائة (١٩٨٥) في الكويت، و الى ٢٧ في المائة (١٩٨٠) فـــي الامارات العربية المتحدة. ومن الممكن اعتبار أن النساء يسيطرن على مهنـــة التدريس في كل من الاردن والبحرين والامارات العربية المتحدة.

ويُعد تفوق عدد النساء في مجال التدريس من الامور الطبيعية في العالـــم العربي، حيث ينظر الى مهنة التدريس كجزء من واجبات الأم الطبيعية في تنشئـــة الاطفال.

وترتفع معدلات التأنيث ايضا في المجالات الكتابية وخاصة في مهـــن السكرتارية (**المختزلون والطباعون ومثقبو البطاقات والاشرطة**)، حيث تصل فـــي الجمهورية العربية السورية (١٩٨١) الى ١٣٨ في المائة، و الى ٣٢٦ في المائة فـــي

الاردن (١٩٧٩) و الى ٣٥٢ في المائة في البحرين (١٩٨١)، و الى ٢٤٧ في المائة في الكويت (١٩٨٥). وتعتبر مصر الحالة الاستثنائية الوحيدة، إذ تقلصت معدلات التأنيث في تلك المهن من ٨٠ في المائة في عام ١٩٦٠ الى ٢٠ في المائة فقط في عام ١٩٧٦.

وفي مجال **الصناعة التحويلية**، ترتفع معدلات التأنيث نسبيا في مجال مهن الخياطين وصانعي الملابس وعمال التطريز. وقد وصلت تلك المعدلات الى ٢٢ في المائة لعام ١٩٧٦ في مصر، والى ٦٤ في المائة في الجمهورية العربية السورية لعام ١٩٨١، و الى ٣٨ في المائة في الاردن لعام ١٩٧٩، و الى ٧٣ في المائة في البحرين لعام ١٩٨١، و الى ١٩٤ في المائة في الكويت لعام ١٩٨٥، و الى ١٩ في المائة في الامارات العربية المتحدة لعام ١٩٨٠. ومن الواضح أيضا ان ارتفاع معدلات تأنيث مهن الخياطة والتطريز وصناعة الملابس يرتبط بالتصور عند أصحاب الاعمال ان تلك المهن تناسب المرأة بصفة خاصة وتعد امتدادا طبيعيا لعملها المنزلي.

الجدول ١٧- معدلات التأنيث حسب أقسام المهن الفرعية

(بالنسبة المئوية)

مصر	١٩٦٠	١٩٧٦
- المشتغلون بالعلوم الطبيعية والمرتبطون بهم	٦	٢٦
- الاطباء وأطباء الاسنان والبيطريون والمرتبطون بهم	٩١	١١٢
- المتخصصون في الرياضيات وتحليل الانظمة والاقتصاديون والمحاسبون والمرتبطون بهم	٩١	٢٠
- المدرسون	٤٢	٥١
- المشتغلون بالمهن العلمية والفنية الاخرى	٥	١٩
- المختزلون والطباعون ومثقبو البطاقات والاشرطة	٨٠	٢٠
- كتبة الحسابات والصرافون	٤	٣٥
- المشتغلون بالنقل والمواصلات	--	١٣
- المشتغلون بالاعمال الكتابية (الآخرون)	٤	٣٠
- الطهاة والعاملون بالخدمة المنزلية	٦٦	٥٠
- الخياطون ومصنعو الملابس والتطريز	١٩	٢٢
- غير مبين	٢٧	٣٢

الجدول ١٧- (تابـــع)

الجمهورية العربية السورية	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨١
- المشتغلون بالعلوم الطبيعية والمرتبطون بهم	--	--	٢٠
- الاطباء وأطباء الاسنان والبيطريون والمرتبطون بهم	٥٧	٥٣	٦٢
المتخصصون في الرياضيات وتحليل الانظمة والاقتصاديون والمحاسبون والمرتبطون بهم	--	--	٣٠
- المدرسون	٥٢	٤١	٧٤
- الموظفون التنفيذيون في الحكومة	--	--	١٨
- المختزلون والطباعون ومثقبو البطاقات والاشرطة	٤٦	٧٦	١٣٨
- كتبة الحسابات والصرافون	--	--	١٧
- كتبة توزيع البريد ومشغلو معدات البرق والهاتف	--	--	١٩
- الطهاة والعاملون بالخدمة المنزلية	--	--	٢١
- العاملون برعاية المباني ونظافتها	٨٢	٢٠٦	١٤
- عمال الزراعة وتربية الحيوانات	--	--	٢٣
- الخياطون ومصنعو الملابس والتطريز	١٠٢	٥٩	٦٤
- عمال الانتاج الآخريـــن	١٦	١٥	١٢
- غير مبيـــن	٢٧	١٣	٥

الاردن	١٩٦١	١٩٧٩
- الاطباء وأطباء الاسنان والبيطريون والمرتبطون بهم	٦١	٤٤
- المدرسون	٥٥	١٠١
- المختزلون والطباعون ومثقبو البطاقات والاشرطة	٨٣	٣٢٦
- المشتغلون بالاعمال الكتابية (الآخرون)	--	٢٥
- الطهاة والعاملون بالخدمات المنزلية	٣٨	٢٦
- الخياطون ومصنعو الملابس وعمال التطريز	١٥٦	٣٨

قطـــر	١٩٧٠
- الاطباء وأطباء الاسنان والبيطريون والمرتبطون بهم	٢٥
- المدرسون	٣٦
- الطهاة والعاملون بالخدمة المنزلية	٤٠

الجدول ١٧ - (تابـــع)

البحريـــن	١٩٦٥	١٩٧١	١٩٨١
- المشتغلون بالعلوم الطبيعية والمرتبطون بهم	--	--	٤٠
- الاطباء وأطباء الاسنان والبيطريون والمرتبطون بهم	٣٠	٧٢	١٣٦
- المتخصصون في الرياضيات وتحليل الانظمة والاقتصاديون والمحاسبون والمرتبطون بهم	--	--	٣٥
- المدرسون	--	٦١	١٢٠
- المشتغلون بالمهن العلمية والفنية	--	٣٥	--
- المديرون والاداريون في الحكومة	--	٢٥	٧٠
- الموظفون التنفيذيون في الحكومة	--	--	٢٥
- المختزلون والطباعون ومثقبو البطاقات والاشرطة	--	٢٨	٣٥٢
- كتبة الحسابات والصرافون	--	--	٣٦
- المشتغلون بالاعمال الكتابية (الاخرون)	--	--	٣٢
- الطهاة والعاملون بالخدمة المنزلية	٨١	٣٣	٣٦
- المشتغلون بأعمال الخدمات الاخرى	--	--	٤٢
- الخياطون ومصنعو الملابس والتطريز	٢١	١٩	٧٣

الكويـــت	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٨٥
- المشتغلون بالعلوم الطبيعية والمرتبطون بهم	--	٥٧	١٠٣
- الاطباء وأطباء الاسنان والبيطريون والمرتبطون بهم	١٨	٤٣	٩٠
- المتخصصون في الرياضيات وتحليل الانظمة والاقتصاديون والمحاسبون والمرتبطون بهم	--	٢٨	٤٧
- المدرسون	١١٩	١٣٨	٢٢٣
- المشتغلون بالمهن العلمية والفنية	--	٢٩	٧٩
- المختزلون والطباعون ومثقبو البطاقات والاشرطة	--	١٢٣	٢٤٧
- كتبة الحسابات والصرافون	--	--	٢٩
- كتبة توزيع البريد ومشغلو معدات البرق والهاتف	--	--	٣٦
- المشتغلون بالاعمال الكتابية (الآخرون)	--	--	٥٨
- صديرو واصحاب اعمال الخدمات	--	٢٧	٣٩
- الطهاة والعاملون بالخدمة المنزلية	٢٤	٩١	١٠٠
- العاملون برعاية المباني ونظافتها	--	٧٣	--
- الخياطون ومصنعو الملابس والتطريز	١٨	٤٠	١٩٤

الامارات العربية المتحدة	١٩٧٥	١٩٨٠
- الاطباء واطباء الاسنان والبيطريون والمرتبطون بهم	٣٨	٣٣
- المدرسون	١٣٤	٢٧١
- المختزلون والطباعون ومثقبو البطاقات والاشرطة	١٤	١٦
- الطهاة والعاملون بالخدمة المنزلية	٢٥	٢١
- العاملون برعاية المباني ونظافتها	--	١٤
- الخياطون ومصنعو الملابس والتطريز	--	١٩

المصدر: حسبت معدلات التأنيث من قاعدة بيانات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، شعبة التنمية الاجتماعية والسكان.

ثالثا- توزيع النساء حسب حالة العمل وقطاع النشاط الاقتصادي

تنقسم حالة العمل للنشطين اقتصاديا الى صاحب عمل، يعمل لحسابه، أو مستخدم، أو يعمل مع الاسرة او الغير بدون أجر. وفي إطار الدول النامية التي تتميز بوجود قطاعات نشاط اقتصادي تقليدية تخضع لعلاقات انتاج ما قبل الرأسمالية، تزيد في العادة نسب العاملين في فئتي من يعمل لحسابه ومن يعمل مع الاسرة أو الغير بدون أجر.

ويرجع ارتفاع نسب العاملين في فئتي من يعمل لحسابه او يعمل مع الاسرة أو الغير بدون أجر لعدة عوامل من أهمها ارتفاع نسب العاملين في مجالات الانتاج الزراعية التي تعتمد الى حد كبير على أساليب انتاجية كثيفة العمل وتتم في إطار من العلاقات الانتاجية العائلية. أي ان العائلة الريفية هي وحدة الانتاج الزراعي وقد يستخدم رب العائلة العمالة الأسرية بكثافة وذلك بدون أجر لأن العمالة الاسرية (الزوجة والابناء من الذكور والاناث) عمالة رخيصة لا تتطلب دفع أجور تتحدد في سوق العمالة الزراعية. وتعد العمالة العائلية في مجال الزراعة والاعتماد على أساليب انتاجية كثيفة العمل من أهم اسباب ارتفاع الخصوبة للمرأة الريفية. فالأطفال في إطار الاقتصاد الزراعي العائلي من أهم عوامل الانتاج الزراعي في الدول النامية وبالتالي يتوقع ارتفاع عدد من يعمل مع الاسرة او الغير بدون أجر لكل من الذكور والاناث في الدول ذات النشاط الزراعي المكثف. وفي الواقع يتوقع ارتفاع معدلات النشاط الاقتصادي للنساء في تلك الحالة اكثر من الذكور، فإن الواقع يدل على الاشتراك المكثف للمرأة الريفية في الاعمال الزراعية او الاعمال المتصلة بها.

ولا تقتصر مجالات النشاط الاقتصادي التقليدي على مجال الزراعة فقط في الدول النامية، فتخضع عدة مجالات من النشاط الصناعي ونشاط الخدمات لهيمنة علاقات انتاج ما قبل الرأسمالية، أي علاقات انتاج لا تتحدد على أساس التعاقد الفردي بين اصحاب رؤوس الاموال والعمال. مثال على ذلك، عمالة الاطفال والنساء في الورش الصناعية صغيرة الحجم، وفي العادة تخضع علاقات الانتاج في تلك الورش لعلاقات تماثل العلاقات الموجودة تحت نظام الطوائف حيث يعتبر رب العمل المهيمن على العمل، ويعمل الصبية تحت نظام أبوي رئاسي قاس لتعلم الحرفة. وقد لا يتلقون أجراً لمدة طويلة في سبيل تعلم الحرفة أو يتلقون اجورا منخفضة عن الاجور السائدة في السوق. أما بالنسبة لمن يعملون لحسابهم، فيلاحظ أيضا ارتفاع أعداد من يعملون في تلك الفئة مقارنة بالدول المتقدمة. ويرجع هذا الارتفاع

النسبي لمن يعملون لحسابهم الى انتشار الوحدات الاقتصادية الصغيرة جدا والتي يديرها شخص واحد او بمعاونة العمالة العائلية مثل متاجر البقالة الصغيرة، والاكشاك المنتشرة لبيع السجائر والخردوات وما الى ذلك.

ولدى تفحص البيانات الواردة عن عدد من دول غربي آسيا لمعدلات النشاط الاقتصادي حسب حالة العمل والجنس (انظر الجدول ١٨) يُلاحظ ارتفاع عدد الذكور في حالات من يعمل لحسابه وبصورة أقل في حالات من يعمل مع الاسرة أو الغير بدون أجر. وفي كل الحالات (سواء في الدول المتقدمة أو النامية) تُعد عمالة أصحاب العمل منخفضة نسبيا. وهنا لا يختلف الاتجاه في مجموعة غربي آسيا عن الاتجاه العالمي. أما أعداد الذكور كمستخدمين فهي منخفضة بصورة كبيرة عن المعدلات السائدة في الدول الصناعية.

ولكن يُلاحظ بالنسبة لعمالة النساء أن أعلى معدلات النشاط تتركز في وضع الاستخدام، أي العمل بأجر لدى الغير. وتبلغ نسبة الاناث العاملات كمستخدمات حوالي ٩٠ في المائة في مصر (١٩٨٦) و ٩٥ في المائة في الاردن (١٩٨٣) و ٩٩ في المائة في قطر (١٩٨١)، و ٩٦ في المائة في البحرين (١٩٨١) و ٩٩ في المائة في الكويت (١٩٨١) و ٩٥ في المائة في الامارات العربية المتحدة (١٩٨٠) و ٦٥ في المائة في المملكة العربية السعودية (١٩٧٤) (أنظر الجدول ١٨).

وفي الحقيقة، يتضح أن ارتفاع اعداد النساء كمستخدمات انما يرجع بصورة أساسية الى ان معظم النساء المسجلات كعاملات في التعدادات السكانية في منطقة غربي آسيا من النساء العاملات في القطاعات الحكومية او القطاع العام، وان انخفاض أعداد النساء، خصوصا في حالات من يعمل مع الاسرة او الغير بدون أجر، يرجع بصورة أساسية الى قصور البيانات الرسمية عن قياس نشاط المرأة سواء في مجال الزارعة أم في مجالات الاقتصاد غير الرسمية.

ومما يؤكد التحليل السابق، البيانات الواردة عن معدلات النشاط الاقتصادي للمرأة حسب قطاع النشاط الاقتصادي. وتنقسم قطاعات النشاط الاقتصادي في العادة الى القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع الاجنبي، والقطاع المختلط وغيرها. وتتوافر البيانات عن معدلات النشاط حسب القطاع لمصر، والجمهورية

العربية السورية، والاردن، والبحرين، والكويت، والامارات العربية المتحـــدة. ويُلاحظ الاتجاه السائد في معظم تلك الدول الى تكدس الاناث في القطاع العـــام وبنسبة تقترب من ضعف نسب الرجال في نفس القطاع (*).

وبينما تبلغ نسب النساء في القطاع العام في مصر حوالي ٦٦ في المائة، فهـــي لا تزيد عن ٢٨ في المائة للذكور (١٩٨٦)، ويُلاحظ نفس الوضع في الاردن والى حد مـــا في البحرين. ولكن الكويت والامارات العربية المتحدة تتميّز بتكدس العمالة فـــي القطاع العام لكل من الذكور والإناث.

وتعتبر الجمهورية العربية السورية الدولة الوحيدة المستثناة من ذلـــك الوضع حيث ترتفع عمالة كل من الذكور والاناث في القطاع الخاص وبنفس النســـب تقريبا (٧٩ في المائة لعام ١٩٧٠) على أن البيانات الحديثة للجمهورية العربيـــة السورية قد لا تعكس هذا الاتجاه.

ويُلاحظ من العرض السابق لمجالات عمل المرأة في منطقة غربي آسيا انخفـــاض أعداد النساء بصورة عامة في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة، وتكدس النســـاء العاملات في مهن محددة، يرى المجتمع أنها مهن صالحة للنساء. وبالتالي، يصبـــح التساؤل الهام هو: لماذا هذا النمط من عمالة المرأة العربية؟ وما هي امكانيـــات توسيع فرص عمالة المرأة وكيفية إدماجها في مجالات التنمية العربية؟

وتتطلب الإجابة على هذه التساؤلات البحث في طبيعة التشكيلة الاجتماعيـــة العربية التي تفرض هذا النمط من العمالة على المرأة، وإمكانيات حل المشاكـــل القائمة لإدماج المرأة في المجتمع العربي بصورة فعّالة.

(*) أنظـــر الجدول ١٩.

الجدول ١٨- معدلات النشاط الاقتصادي حسب حالة العمل والجنس
(بالنسبة المئوية)

		ذكور			اناث			مجموع		
	الحالة العملية	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٨٦
مصر	صاحب عمل	٨ر٢	٩ر٢	٤ر٤	٢ر٣	١ر٣	٩ر٠	٧ر٨	٨ر٧	٤ر٠
	يعمل لحسابه	٢٤ر٩	٢١ر٥	٢٩ر٩	١٠ر٣	٧ر٦	٥ر٤	٢٣ر٩	٣٠ر٦	٢٧ر٤
	مستخدم	٥٠ر٥	٦٥ر١	٦٣ر٩	٦٢ر٥	٨٥ر١	٨٩ر٣	٥١ر٤	٦٦ر٤	٦٥ر٦
	يعمل مع الاسرة /الغير بدون أجر	١٦ر٣	٤ر٣	٢ر٨	٢٥ر٠	٥ر١	٤ر٤	١٦ر٩	٤ر٣	٢ر٩
الجمهورية العربية السورية		١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨١	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨١	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨١
	صاحب عمل	٨ر٠	٢ر٣	٤ر٣	١ر٣	٥ر٠	٩ر٠	٧ر٥	٢ر١	٣ر٩
	يعمل لحسابه	٢٧ر١	٣٩ر٣	٢٥ر٨	٦ر١	١٨ر٦	١٠ر٩	٢٥ر٣	٣٧ر١	٢٤ر٥
	مستخدم	٥٤ر١	٤١ر٩	٥٩ر٩	٥٣ر٤	٣٧ر٨	٦١ر١	٥٤ر٠	٤١ر٥	٦٠ر٠
	يعمل مع الاسرة /الغير بدون أجر	١٠ر٨	١٢ر٨	٦ر٦	٣٩ر٣	٣٨ر٩	٢٢ر٨	١٢ر٣	١٥ر٦	٧ر٩
	غير مبين	٠ر٠	٣ر٧	٣ر٤	٠ر٠	٤ر٣	٤ر١	٠ر٠	٣ر٧	٣ر٥
الاردن		١٩٦١	١٩٧٩	١٩٨٣	١٩٦١	١٩٧٩	١٩٨٣	١٩٦١	١٩٧٩	١٩٨٣
	صاحب عمل	٤ر٢	٤ر٥	٨ر٥	١ر١	٠ر٧	١ر٥	٤ر١	٣ر٣	٧ر٩
	يعمل لحسابه	٣٨ر١	٣٥ر١	١٤ر١	٣٣ر٣	٣ر٨	٣ر١	٣٨ر٣	٢٣ر٥	١٣ر١
	مستخدم	٦٠ر٤	٧٠ر٣	٧٦ر٩	٦١ر٤	٩٤ر٨	٩٤ر٨	٦٠ر٤	٧٢ر١	٧٨ر٥
	يعمل مع الاسرة /الغير بدون أجر	٧ر٢	٠ر٩	٠ر٤	٤ر٢	٥ر٠	٦ر٠	٧ر٢	٠ر٩	٥ر٠
	غير مبين	١ر٠	٠ر٢	٠ر٠	١ر٠	٠ر٣	٠ر٠	١ر٠	٠ر٢	٠ر٠
قطر		١٩٧٠		١٩٨١	١٩٧٠	١٩٨١		١٩٧٠	١٩٨١	
	صاحب عمل	٥ر٥		١ر٥	١ر١	١ر٤		٥ر٢	٤ر٧	
	يعمل لحسابه	٧ر٥		٤ر٩	٣ر٨	٠ر٠		٧ر٣	٤ر٤	
	مستخدم	٨٥ر٨		٨٩ر٨	٩٦ر١	٩٨ر٦		٨٦ر٢	٩٠ر٨	
	يعمل مع الاسرة /الغير بدون أجر	١ر٢		١ر٠	٠ر٠	٠ر٠		١ر٢	١ر٠	
البحرين		١٩٦٥	١٩٧١	١٩٨١	١٩٦٥	١٩٧١	١٩٨١	١٩٦٥	١٩٧١	١٩٨١
	صاحب عمل	١ر٩	١ر٩	٣ر٣	٠ر٢	٠ر٣	٠ر٣	١ر٩	١ر٨	١ر٩
	يعمل لحسابه	٣٦ر٣	٢١ر٩	١٩ر٣	١٣ر٥	٤ر٧	١ر٤	٢٥ر٩	٣١ر١	١٦ر٧
	مستخدم	٦٢ر٨	٧٢ر٦	٧٤ر٧	٧٧ر٣	٩٣ر٦	٩٦ر٥	٦٢ر٣	٧٣ر٦	٧٧ر٧
	يعمل مع الاسرة /الغير بدون أجر	٢ر٨	١ر٩	٠ر٢	٤ر٤	٠ر٣	٠ر١	٢ر٩	١ر٩	٠ر٢
	غير مبين	١ر٦	١ر٥	٣ر٦	٤ر٦	٣ر٠	١ر٧	٦ر١	١ر٥	٣ر٤

الجدول ١٨- (تابـــع)

الكويـــت	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٨٥
صاحب عمل	٣ر٥	٢ر٧	٣ر٦	٠ر٠	٠ر٢	٠ر٤	٣ر٤	٢ر٥	٢ر٩
يعمل لحسابه	١٣ر٢	٨ر٧	٤ر٢	٢ر٩	٠ر٣	٠ر١	١٣ر٩	٨ر٠	٣ر٤
مستخدم	٨٣ر٩	٨٨ر٠	٩١ر٨	٩٠ر٨	٩٩ر٤	٩٩ر٤	٨٣ر١	٨٨ر٩	٩٣ر٣
يعمل مع الاسرة /الغير بدون أجر	٠ر٤	٠ر٥	٠ر٤	١ر٦	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٥	٠ر٠	٠ر٤
غير مبين	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	١ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠

الامارات العربية المتحدة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٨٠
صاحب عمـــل	٣ر٢	٥ر٢	٠ر٠	٠ر٧	٣ر٢	٥ر١
يعمل لحسابه	١٩ر٩	١١ر٩	٥ر٨	١ر٣	١٩ر٥	١١ر٦
مستخدم	٧٣ر٩	٨١ر٥	٨٨ر٦	٩٥ر٤	٧٤ر٢	٨٢ر٠
يعمل مع الأسرة	٠ر٥	١ر٠	٣ر٣	٠ر٤	٠ر٥	١ر٠
/الغير بدون أجر غير مبين	٢ر٥	١ر٢	٢ر٣	٢ر٢	٢ر٥	١ر٣

المملكة العربية السعودية	١٩٧٤	١٩٧٤	١٩٧٤
صاحب عمـــل	٢ر٥	٠ر٥	٢ر٤
يعمل لحسابه	٣٦ر٥	١٢ر٢	٣٥ر١
مستخدم	٤٦ر٥	٢١ر٥	٤٥ر٠
يعمل مع الأسرة	١٤ر٤	٦٥ر٥	١٧ر٣
/الغير بدون أجر غير مبين	٠ر٢	٠ر٤	٠ر٢

المصدر: قاعدة بيانات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا)، شعبة التنمية الاجتماعية والسكان.

الجدول ١٩- التوزيع النسبي للعاملين حسب قطاع النشاط الاقتصادي والجنس
(بالنسبة المئوية)

مصـــــر	قطاع النشاط الاقتصـــادي	ذكـــور			إنـــــاث			مجمـــوع		
		١٩٧٦	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٧٦	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٧٦	١٩٨٤	١٩٨٦
	قطاع عام	٢ر٢٥	٤ر٣٠	٤ر٢٨	٠ر٥٠	٢ر٢٩	٨ر٦٥	٩ر٢٦	٢ر٣٠	١ر٣٢
	قطاع خاص	٧ر٧٣	٢ر٦٢	٥ر٧١	٩ر٤٦	٦ر٥٥	٥ر٣٣	٩ر٧١	٩ر٦٠	٦ر٦٧
	أجنبي	٤ر٠	٠ر٠	١ر٠	٢ر٠	٠ر٠	٢ر٠	١ر٠	٠ر٠	١ر٠
	غيـــره	٢ر٠	٣ر٧	٠ر٠	٢ر٠	٣ر١٥	٠ر٠	٢ر٠	٨ر٨	٠ر٠
	غير مبين	٩ر٠	٠ر٠	١ر٠	٧ر٢	٠ر٠	٥ر٠	٩ر٠	٠ر٠	١ر٠
الجمهورية العربية السورية		١٩٧٠			١٩٧٠			١٩٧٠		
	عـــام			٧ر١٥			٠ر١٥			٧ر١٥
	خـاص			٧ر٧٩			٩ر٧٩			٧ر٢٩
	مختلط			٣ر٠			١ر٠			٢ر٠
	غيره (تعاونيات)			٦ر٠			٩ر٠			٦ر٠
	غير مبين			٧ر٣			١ر٤			٨ر٣
الاردن		١٩٧٩			١٩٧٩			١٩٧٩		
	عـــام			٣ر٣٨			٩ر٦٥			٤ر٤٠
	غيره			٧ر٦١			١ر٣٤			٦ر٥٩
البحريـن		١٩٨١			١٩٨١			١٩٨١		
	عـــام			٢ر٤٠			٧ر٦٧			٩ر٤٣
	خـــاص			٢ر٥٦			٦ر٣٠			٧ر٥٢
	غيره			٥ر٣			٦ر١			٣ر٣
	غير مبين			١ر٠			١ر٠			١ر٠

الجدول ١٩- (تابـــع)

	قطاع النشاط	ذكـــور	إنـــــاث	مجمـــوع
الكويـت	الاقتصادي	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥
	عـــام	٨٥ر٢	٩٦ر٥	٨٧ر٥
	خـــاص	١٣ر٥	٢ر١	١١ر٣
	مختلط	١ر٣	٠ر٧	١ر٢
الامارات العربية المتحدة		١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠
	عـــام	٧٤ر٩	٨٤ر٣	٧٥ر٣
	خـــاص	٢٣ر٦	١٣ر٢	٢٣ر٣
	دولي	٠ر٠٥	٠ر٠	٠ر٠٤
	غيره	٠ر١	٠ر٢	٠ر١
	غير مبين	١ر٢	٢ر٢	١ر٣

المصدر: قاعدة بيانات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، شعبة التنمية الاجتماعيـــة والسكان.

الفصل الخامس

عمل المرأة في التشكيلة الاجتماعية العربية : الواقع الراهن والمستقبل

أولا- الواقع الراهن

ينصرف مفهوم التشكيلة الاجتماعية الى الشكل الذي يأخذه نمط انتاج معين في منطقة ما، في مرحلة تاريخية محددة. ويتكون نمط الانتاج من تركيب محدد لقوى الانتاج وعلاقات الانتاج، ولا يتجسد نمط الانتاج الا في إطار التشكيلة الاجتماعية، على أن التشكيلة الاجتماعية قد تحتوي على أكثر من نمط انتاجي. وتنشأ تعقيدات الواقع الانتاجي من تضافر عدة أنماط انتاجية داخل التشكيلة الواحدة.

وتتسم التشكيلات الاجتماعية للبلدان العربية في الوقت الحاضر بتضافر عدة أنماط انتاجية، منها نمط الانتاج الرأسمالي ونمط انتاج رأسمالية الدولة، ونمط انتاج اقطاعي-زراعي، ونمط انتاج اوليغاركي-مالي، وأخيرا نمط انتاج رعوي-عشائري (*).

ولكن على الرغم من تضافر أكثر من نمط انتاجي في التشكيلة الاجتماعية العربية فإن النمط الانتاجي المسيطر هو نمط الانتاج الرأسمالي. ويأخذ هذا النمط في منطقة غربي آسيا أشكالا مختلفة من أهمها الاشكال التالية:

١- الشكل الذي يقوم على هيمنة نمط انتاج رأسمالية الدولة؛
٢- الشكل الذي يقوم على هيمنة نمط الانتاج الرأسمالي التقليدي؛
٣- الشكل الذي يعتمد على هيمنة نمط انتاج الرأسمالية المالية.

وعلى الرغم من أن الأنماط الرأسمالية بأشكالها المختلفة هي الأنماط المهيمنة على التشكيلات الاجتماعية العربية، فإن الانماط ما قبل الرأسمالية ما زالت مستمرة، وفي الحقيقة، يقع عمل المرأة العربية في منطقة التداخل بين الانماط الانتاجية الرأسمالية والانماط ما قبل الرأسمالية، وبالتالي يفسر ذلك الوضع التضارب الحادث في البيانات الرسمية عن عمالة المرأة العربية.

(*) انظر: نادية رمسيس فرح، «مدخل التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم الاجتماعية العربية»، المستقبل العربي، العدد ٩١ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٦).

ونستطيع أن نميّز في منطقة غربي آسيا بين مجموعتين أساسيتين من الدول، هما:

(أ) الدول التي تعرضت لاختراق رأسمالي منذ فترة طويلة، مما أثر على تركيباتها الاجتماعية عن طريق التضافر المعقد بين النمط الرأسمالي والانماط غير الرأسمالية، ومن بينها مصر، والجمهورية العربية السورية، والعراق؛

(ب) الدول التي تعرضت حديثا لاختراق مباشر لنمط الانتاج الرأسمالي في غمرة الثروة النفطية، ونعني هنا بالأساس دول الخليج العربي.

وقد خضعت المنطقة قبل مرحلة الاختراق الرأسمالي لهيمنة نمطين رئيسين من أنماط ما قبل الرأسمالية: نمط الانتاج الاقطاعي-الزراعي، ونمط الانتاج الرعوي-العشائري. وفي إطار هذين النمطين، كان الأساس الرئيس لتقسيم العمل، تقسيم جنسي، وكان دور المرأة الانتاجي في المجتمعات ما قبل الرأسمالية دورا مزدوجا: إذ كان عليها اعادة انتاج قوة العمل ذاتها (دور الانجاب) التي يعتمد عليها النظام الزراعي-الاقطاعي والنظام الرعوي-العشائري، كما كان عليها أن تساهم أيضا بصورة مباشرة في الانتاج الاقتصادي الزراعي الرعوي عن طريق تأدية بعض المهام الزراعية والرعوية التي لا تتعارض مع دورها الانجابي الاساسي.

وفي ظل هذا الدور الانتاجي المزدوج للمرأة في التكوينات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية، تم استخراج فائض عمل المرأة عن طريق علاقات انتاجية أبوية، فقد كانت الاسرة هي قاعدة الانتاج الاساسية، وخضعت المرأة لنمطين من العلاقات المتداخلة. ففي إطار علاقات الانتاج الاقطاعية والرعوية العشائرية، لم يتم استخلاص فائض عمل المرأة بطريقة مباشرة. بل تم ذلك من خلال تبعيتها للرجل في إطار تنظيم العلاقات الاجتماعية داخل الاسرة. حيث يعتبر الرجل هو رب العمل. اما المرأة والاطفال فهم يتبعون رب الأسرة أو يعملون لديه. وبالتالي، ارتبطت علاقات الانتاج في تلك المجتمعات بعلاقات الاسرة في تحديد واستخلاص فائض عمل المرأة. ويتم استخلاص فائض عمل المرأة عن طريق الاستناد الى الشرعية الدينية في تحديد دورها كتابع للرجل، ومن ثم يتم استخلاص فائض عمل المرأة عن طريق سيطرة الرجل على حياتها وعملها. وتصبح المرأة في تلك الحالة في وضع أشبه بأوضاع القنانة، حيث لا سلطة لها على نفسها أو على أولادها أو على ناتجها الاقتصادي.

وفي هذا الاطار تم الاختراق الرأسمالي لمنطقة غربي آسيا من أوائل القرن التاسع عشر، وذلك عن طريق الاختراق الاقتصادي للدولة العثمانية المهيمنة في ذلك الوقت على معظم أنحاء المنطقة، ثم عن طريق الاحتلال العسكري المباشر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين.

وأدى الاختراق الرأسمالي لاقتصاديات دول غربي آسيا الى تحوير الاقتصاد الزراعي-الاقطاعي والرعوي-العشائري بطريقة عملت على دمج آليات الاقتصاديات العربية في آليات النظام الرأسمالي العالمي عن طريق سياسات النمو المعروفة باسم انتاج المواد الاولية (سواء الزراعية أو غير الزراعية) بهدف التصدير الى اسواق اوروبا الغربية. وعلى الرغم من فرض نمط الانتاج الرأسمالي على الاقتصاديات العربية، فإن هذا النمط يفرز في العادة آثارا قد تؤدي الى تحلل علاقات الانتاج ما قبل الرأسمالية وآثاراً أخرى محافظة قد تؤدي الى تقوية بعض علاقات الانتاج تلك(*).

ومن أهم الآثار التحليلية لفرض نمط الانتاج الرأسمالي على المجتمعات العربية تطور شكل الملكية في الزراعة من شكل ملكية الدولة وحق الافراد في الاستخدام الى شكل الملكية الخاصة. الا أن الطبقة الرأسمالية الزراعية الجديدة في الوطن العربي لجأت الى الاستعانة في أغلب الاوقات بعلاقات انتاجية فوق اقتصادية. فلم تتم رسملة قطاع الزراعة بالكامل. وفي معظم الأحيان، يلجأ مالك الارض للاستعانة ليس بالعمل المأجور للافراد كما هي العادة في الزراعة الرأسمالية، وانما الى اسلوب المشاركة او المزارعة أو الايجار لاستخراج فائض المنتجين المباشرين. وفي تلك الحالة، استمرت الاسرة كوحدة الانتاج الرئيسة في مجال الزراعة، ولم يحدث تغير ذو شأن في وضع المرأة العربية التي استمر استخراج فائضها الاقتصادي عن طريق التداخل بين العلاقات الانتاجية الاقطاعية والأبوية.

وتطورت الاقتصاديات العربية، وخاصة في القرن العشرين، وذلك بعد دخول الصناعة اليها. وبالتالي تم ترسيخ هيمنة نمط الانتاج الرأسمالي في المنطقة العربية، وأدت سياسة التصنيع الى المزيد من التحلل لعلاقات الانتاج ما قبل الرأسمالية، خاصة في الصناعة، وزاد الطلب على العمالة الصناعية، وتحول جزء من العمالة الزارعية الى الصناعة، وأدى ذلك الى اختفاء الأسرة الممتدة في المدن على

(*) أنظر: نادية رمسيس فرح، «مدخل التشكيلات الاجتماعية»، مصدر سابق.

الرغم من بقائها في الريف الى الآن. وشجع التصنيع وما صاحبه من تطور في التعليم دخول المرأة الى سوق العمل الرسمي، ليس في مجال التصنيع بصفة خاصة، ولكن في الوظائف الكتابية والمهنية الأخرى التي صاحبت تطور الدولة الحديثة. وعلى الرغم من أن تحديث المجتمع، وبالذات تصنيعه، قد فرض العلاقات الاجرية في المدينة، وان بعض النساء قد دخلن سوق العمل وخضعن للعلاقة الاجرية، فإن هذا لا ينطبق على معظم النساء اللائي مازلن يعملن خاصة في القطاع الزراعي واللائي يخضعن حتى الآن لعلاقات انتاجية قبل رأسمالية. وحتى النساء اللائي يعملن في القطاع الرأسمالي الرسمي لم يزلن حتى الآن محصورات في اطار العلاقات الأسرية القديمة، والتي تستمد شرعيتها من الايديولوجية الدينية. أي ما زالت وظيفة المرأة الاساسية هي الانجاب (إعادة انتاج القوى البشرية)، ومساندة دخل الاسرة عن طريق عملها المنزلي غير مدفوع الأجر. وإذا ما خرجت المرأة للعمل، فإن دخلها يستخدم أساسا في زيادة دخل الاسرة، وقد لا تستطيع المرأة العاملة أن تسيطر على طريقة انفاق دخلها، بل يتم الانفاق عن طريق الزوج.

وبالتالي فإن فرض هيمنة نمط الانتاج الرأسمالي لا يفضي بالضرورة الى تحرير المرأة وإدماجها في سوق العمل، اذا ما ظل العمل للمرأة العربية رهن ارادة الذكور أو التنظيم الأبوي للمجتمع.

ومما ضاعف من مشاكل عمل المرأة ظهور الثروة النفطية في السبعينات، مما أدى الى تغير سياسات التنمية العربية سواء في الدول الفقيرة نسبيا أم في الدول البترولية الغنية.

وفي الحقيقة، تعتبر الثروة النفطية في الخليج من أهم التحولات التي حدثت أخيرا وأعاقت عمل المرأة الخليجية. فقد حاولت المرأة الخليجية خصوصا في الكويت والبحرين الخروج للعمل في الخمسينات والستينات، واستطاعت أن تشق طريقا ولو ضيقا في هذا المجال. الا أن الثروة النفطية قد حولت المجتمعات الخليجية من مجتمعات تتعايش فيها بعض الانماط الانتاجية الرأسمالية (استخراج النفط)، وما قبل الرأسمالية (رعي-تجارة-زراعة) الى مجتمعات يسودها نمط معين من انماط الرأسمالية، وهو نمط الاوليغاركية-المالية. وفي ظل هذا النمط، الذي يعتمد أساسا على سيطرة الفئات المهيمنة على عائد النفط وإعادة توزيعه في المجتمع، تدعمت العلاقات القبلية والعشائرية والتي تتم على أساسها اعادة التوزيع. وتراجع وضع المرأة الاجتماعي، وأصبحت الوظيفة الاساسية للمرأة هي إعادة الانتاج البشري فقط (الانجاب) حيث أن الدخول العالية في الخليج أدت الى

استغناء المواطنين (رجالا ونساءً) عن العمل. وفي ضوء تلك الظروف من الواضح أن تتضاءل فرص المرأة في العمل حتى إن أرادت ذلك. ولم تعد المرأة مطالبة حتى بأداء وظائفها الأخرى في مساندة دخل الاسرة من عمل منزلي غير مدفوع، بل أصبح من الممكن الاستعانة بالعمالة الوافدة حتى في مجال تربية الاطفال. وسادت العلاقات الابوية والعشائرية على المجتمع ككل وعلى المرأة بصورة خاصة. وتحول عمل المرأة من الانتاج، حتى لو كان هذا الانتاج انتاجا منزليا، الى الاستهلاك وأصبحت المرأة هي أداة الاقتصاد الاستهلاكي الحديث(*).

ولم تقتصر آثار الثروة النفطية على الخليج، بل امتدت الى الدول الاخرى الفقيرة نسبيا مثل مصر والجمهورية العربية السورية، واليمن وغيرها. فقد أرادت الدول الفقيرة أن تستفيد من الثروة النفطية فتحولت تلك الدول (اساسا مصر والجمهورية العربية السورية) من سياسات تنمية شبه مستقلة تعتمد استراتيجية احلال الواردات، الى نمط تنمية ليبرالي او ما سمي بسياسات الانفتاح الاقتصادي. ومن أهم آليات الانفتاح الاقتصادي في الدول الفقيرة نسبيا: فتح باب الهجرة امام العمالة الوطنية للعمل في الاسواق الخليجية والدول النفطية الأخرى مثل العراق وليبيا، وتراجع دور الدولة في سياسات التصنيع وفي المجال الاقتصادي بوجه عام. كما تحول الاقتصاد من مجالات الاستثمار الانتاجي الى الاستثمار في البنية التحتية والمجالات السياحية والخدمات، أملا في تدفق رؤوس الاموال سواء الاجنبية أم الخليجية، الى الاستثمار المباشر في الدول الفقيرة نسبيا.

وأدت تلك السياسات الى تراجع الطلب على العمالة بصورة عامة داخل الدول التي سيطر عليها نمط انتاج رأسمالية الدولة في فترة الستينات (مصر والجمهورية العربية السورية على وجه الخصوص)، وتراجع الطلب بصورة خاصة على عمالة المرأة، ويرجع هذا الى اكثر من سبب.

(*) أنظر: محمد الرميحي، «أثر النفط على وضع المرأة العربية في الخليج»، وعلي شلش وآخرون: المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢).

فقد أدت هجرة العمالة من مصر والجمهورية العربية السورية والاردن الى آثار متناقضة بالنسبة لعمالة المرأة في تلك الدول. ففي بعض الحالات أدت التحويلات من الذكور المهاجرين الى رفع دخل العائلة بالصورة التي شجعت المرأة على التراجع عن العمل سواء كان ذلك في الريف او في المدينة، وفي بعض الحالات الاخرى، خاصة بالنسبة للفئات الأشد فقرا، أدت هجرة الذكور الى دخول المرأة الى مجالات أوسع من العمل، سواء في الريف أو المدينة، وذلك لتعويض فقدان عمالة الذكور خاصة في الريف وفي المزارع العائلية(*).

على أن من أهم أسباب تراجع الطلب على عمالة المرأة في الدول الفقيرة نسبيا تَخلّي الدولة عن دورها القائد في المنظومة الاقتصادية. وتوضح البيانات المتاحة أن المرأة العربية تعتمد تماما على فرص العمل الموجودة في القطاع العام وفي وظائف الياقة البيضاء، وهي المجالات المفتوحة أمامها للعمل، والتي يرضى عنها النظام الابوي المتمثل في الاسرة وفي المجتمع ككل. ومع تراجع دور الدولة في الاقتصاد، انخفضت فرص العمل في القطاع الحكومي والعام بالنسبة للجميع ذكورا وإناثا. ولكن يلاحظ أن فرص العمل الجديدة في القطاع الحكومي والعام تتجه أكثر الى الذكور وبنسبة أقل للإناث خصوصا في حالات البطالة المتفشية كما هو حادث الآن في مصر والاردن. وبالاضافة الى ذلك أدى تنحي الدولة عن دورها الرائد في الاستثمار الصناعي الى تراخي الطلب على عمل المرأة في الصناعة. كما أن تعاظم استثمارات الدولة في البنية التحتية وأعمال التشييد والبناء قد ساعد على رفع الطلب على عمالة الذكور (حيث يقل الطلب على عمالة المرأة في تلك المجالات) واهمال عمالة النساء.

لكن سياسات الانفتاح الاقتصادي قد زادت من الطلب على عمالة المرأة في بعض المجالات المحددة، مثل ارتفاع عدد العاملات بالمهن الكتابية والثانوية في مجالات الخدمات والهيئات الدولية وبالتالي ازدادت معدلات البطالة فيما بين النساء، وبالذات في الدول الفقيرة نسبيا، كما اتضح من البيانات السابقة.

واذا كان هذا هو وضع عمل المرأة داخل التشكيلات الاجتماعية في منطقة غربي آسيا، فما هو السبيل الى إدماج المرأة في عملية التنمية العربية وهل هذا الدمج مطلوب وما معناه؟

(*) أنظر: محمد أبو صندور، محمد حلمي نوار وعزة تهامي البنداري، «بعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهجرة الزوج على وضع الأسرة وأدوار الزوجة الريفية: دراسة ميدانية في قريتين بمحافظة الجيزة»، المستقبل العربي، العدد ١٢٠ (شباط/فبراير، ١٩٨٩).

ثانيا- التصورات المستقبلية عن عمل المرأة في منطقة غربي آسيا

تبين من التحليل السابق، أن عمل المرأة يخضع لتشابك معقد بين العلاقات الانتاجية والعلاقات الأبوية القائمة في الدول العربية. وبالتالي، يخرج كثير من الانشطة الاقتصادية للمرأة العربية من نطاق الاحصاءات الرسمية لدول غربي آسيا، لاعتقاد الكثيرين (سواء جامعي البيانات أو أرباب الأسر او النساء أنفسهن) ان تلك الانشطة أنشطة منزلية ولا تعد عملا، خاصة في مجال العمل الزراعي. كما تبين أيضا ان على الرغم من أن اعدادا متزايدة من النساء (خاصة نساء الطبقات الفقيرة والشعبية) قد دخلن مجال العمل في السوق، ويحصلن على أجر، الا أن معظم تلك النساء يعملن في نطاق القطاع غير الرسمي للاقتصاد، وذلك لأسباب متعددة، منها ما يتعلق بأرباب العمل ومنها ما يتعلق بالنساء أنفسهن ونمط أعمالهن . ومن الاسباب التي تجعل كثيرا من أرباب الاعمال يتقاعسون عن التسجيل الرسمي للعاملات لديهم، خاصة في مجال الخدمات وأنشطة البيع وما الى ذلك، هو أن معظم الحكومات العربية قد وضعت تشريعات خاصة لحماية العمالة فيها وضع حد أدنى للأجور، والتسجيل الرسمي لعدد العمال، ودفع الضرائب والاشتراكات من قبل أرباب الاعمال، واشتراط عدم فصل العاملين. ومن الواضح أن ارباب الاعمال يفضلون عدم التسجيل في تلك الحالات، حتى يكون لديهم مرونة أكبر في استخدام أو فصل العمال، وفي تحديد مستويات من الاجور قد تكون أدنى من المستويات المشرعة، وذلك بالنسبة لكل العمال سواء من الذكور أو الاناث، الا أن من الملاحظ ان الاناث اكثر عرضة للعمل في القطاع غير الرسمي، وذلك لقلة الطلب على عملهن في القطاع الرسمي للاقتصاد. وبالتالي يمثل جمهور النساء (خاصة الاميات او قليلات الخبرة والامكانيات) جيشا احتياطيا من العمالة القابلة لشروط عمل تتنافى مع التشريعات العمالية. وتغمض كثير من الحكومات النظر عن تلك الحقائق، لأن وجود تلك العمالة النسائية الرخيصة يؤدي الى تخفيض نفقات الانتاج في المجتمع ككل.

ومن الأسباب الاخرى المفسرة لاتساع نطاق عمالة المرأة في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد العربي اسباب تتعلق بنمط طلب النساء أنفسهن على العمل. ومن أهم أسباب طلب النساء للعمل في القطاع غير الرسمي المرونة التي قد تتيحها بعض تلك الاعمال بالنسبة لأوقات العمل، بحيث تستطيع المرأة في تلك الحالة التوفيق بين أعباء العمل المنزلي والعمل خارج المنزل، خاصة اذا ما كانت المرأة نفسها هي ربة العمل، وذلك في حالات معينة مثل حياكة الملابس بالمنزل أو العمل بالقطعة (التطريز، والتريكو، وصنع السجاد، وصنع بعض الاغذية مثل المربيات والمخللات).

أما عن النساء المندرجات في القطاع الرسمي للاقتصاد العربي فهن يعانين من عدة مشاكل من أهمها:

١- تركز الطلب على العمالة النسائية في بعض المهن مثل التدريس والتمريض، وبعض المهن العلمية والمهنية الاخرى ومهن السكرتارية والخياطة والتطريز، وهي كلها من المهن التي اعتقد الكثيرون انها مناسبة للمرأة. وبالتالي تعاني النساء من عدم الطلب على عمالتها في المهن الاخرى، مما يترتب عليه نسب أكبر من البطالة في أوساط النساء النشطات اقتصاديا.

٢- يوجه هذا النمط من الطلب مجموع الاناث الى التخصص التعليمي المناسب لتلك المهن، وبالتالي نلاحظ تكدس النساء في أفرع العلوم الانسانية، وندرتهن في مجالات العلوم الطبيعية مما يحدد نمط الطلب على العمالة النسائية وتكدسها النسبي في مجالات معينة.

٣- ترتبط عمالة النساء بطلب القطاع الحكومي والقطاع العام على عمالتهن، مما يؤدي الى تكدس النساء في القطاع العام والحكومي واختفائهن تقريبا من مجالات العمل في القطاع الخاص باستثناء قطاع الزراعة (أنظر حالة الجمهورية العربية السورية على سبيل المثال، حيث نعتقد أن ارتفاع عمالة المرأة في القطاع الخاص، يرجع الى ارتفاع أعداد النساء المسجلات في قطاع الزراعة(*).

٤- بالإضافة الى ما سبق، ترتفع معدلات الأمية بين النساء العربيات، مما يعد عائقا أمام إدماجهن في أقسام النشاط الاقتصادي الحديث الذي يتطلب حدا معينا من التعليم.

مما سبق، يلاحظ أن معدلات النشاط الاقتصادي للمرأة العربية ترتبط في الواقع بعدة متغيرات من أهمها:

١- تعدد واجبات المرأة العربية العاملة: فهي مطالبة بجميع واجبات الزوجة والأم وأيضا بواجبات العامل النشط خارج المنزل، مما يؤدي الى ظاهرة تعدد الاعمال والاجهاد المتكرر للنساء.

(*) أنظر الفصل الثالث من هذا التقرير والخاص بمعدلات النشاط الاقتصادي للمرأة في منطقة غربي آسيا.

٢- ارتباط عمالة المرأة العربية بنمط الاستثمار الحكومي والعام، وبالتالي فإن النساء أكثر عرضة للبطالة في ضوء انسحاب الحكومات العربية الواضح في الآونة الأخيرة من النسق الاقتصادي، بدعوى تحرير الاقتصاد والتحول الى القطاع الخاص (أي بيع القطاع العام للقطاع الخاص).

وفي ضوء الاتجاهات الحالية للاقتصاديات العربية، لا يمكن التكهن بارتفاع معدلات نشاط المرأة في منطقة غربي آسيا في المستقبل القريب. على العكس من ذلك، اذا استمرت الاتجاهات الحالية من تكدس الاستثمار الحكومي في مجالات البنية التحتية، او مجال الخدمات، وانسحاب النشاط الحكومي من مجالات الاستثمارات الانتاجية أي الاستثمار في مجال الزراعة والصناعة، وتقلص دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، فإن من المتوقع ان تتفشى البطالة بين النساء العربيات، أو أن يتجه الكثير منهن للبحث عن عمل في مجالات الاقتصاد غير الرسمي قليل الأجر وقليل الانتاجية.

وبالتالي، يعتمد ادماج المرأة العربية في مجال التنمية على دور نشط للدولة في المجال الاقتصادي، ومحاولة البحث عن الأساليب والطرق التي قد تساعد على رفع الطلب على عمالة المرأة في القطاع الخاص، وفي مهن مختلفة عن المهن التقليدية المتاحة أمام المرأة العربية.

ثالثا- بعض المقترحات الخاصة بتحسين البيانات الخاصة بنشاط المرأة الاقتصادي وبكيفية إدماج المرأة في مجالات التنمية الاقتصادية

من الواضح أن تدني نسبة مشاركة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي، يرجع الى حد كبير الى إهمال الاحصاءات الرسمية لعمل المرأة الريفية غير مدفوع الأجر، واهمال عمالة المرأة في القطاع غير الرسمي للاقتصاد. وفي هذا المجال، من الممكن تقديم عدد من المقترحات الخاصة بتحسين البيانات عن نشاط المرأة في منطقة غربي آسيا:

١- البيانات الرسمية، مثل التعدادات السكانية والمسوح المختلفة، وقد أوصت الأمم المتحدة بعدة توصيات لتحسين البيانات عن نشاط المرأة في الدول النامية من أهمها(*):

(*) أنظر: ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية: تحسين المفاهيم والطرق في مجال الاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بحالة المرأة (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٨٨، ص.ص ٣٥-٤٠.

(أ) الأخذ في قياس السكان النشطين اقتصاديا بحالة النشاط المعتاد بدلامن حالة النشاط الحالي. وبالتالي يمكن تحديد حالة العمالة أو البطالة على أساس فترة زمنية أطول (الشهور الاثني عشر السابقة) بدلا من الوضع الحالي (الاسبوع السابق للتعداد)، وسيتيح الأخذ بمنهج الفترة الزمنية الأطول الى تسجيل نشاط المرأة الموسمي والمتقطع في سوق العمل الزراعي وفي القطاع غير الرسمي من الاقتصاد؛

(ب) تعديل طريقة القياس بمعيار البطالة والاعتماد على معيار «مدى الاستعداد للعمل» بدلا من المعيار الحالي وهو «البحث النشط عن العمل» وذلك لتلافي اسقاط العامل اليائس من احصاءات البطالة، وخاصة بالنسبة للنساء اللائي قد يتعرضن لليأس من وجود فرصة للعمل بصورة أسرع من الرجال؛

(ج) العمل على إدراج جميع السكان من الذكور والاناث العاملين لحسابهم الخاص وكعاملين في أسرهم دون الحصول على أجر في البيانات الرسمية؛

(د) محاولة قياس اجمالي الزمن الفعلي المستغرق في العمل، وذلك بإضافة سؤال في التعدادات الرسمية او المسوح الميدانية عن عدد الاسابيع وساعات العمل في الاسبوع الواحد، الذي أمضته المرأة في عملها المعتاد على مدى الشهور الاثني عشر الأخيرة وخلال مواسم مختلفة. وسيؤدي استخدام هذا المعيار الى قياس نشاط المرأة الاقتصادي، حتى لو أمضت ساعات أقل من الساعات المطلوبة في حالة الدوام الكامل، كما سيسمح لنا بقياس مدى استعداد المرأة الفعلي للعمل في قطاع ما، أو في فئة وظيفية معينة؛

(هـ) وبالنسبة لتوضيح العلاقة بين المرأة والقطاع غير الرسمي لسوق العمل وكيفية اختلافها عن علاقة الرجل بهذا القطاع، توصي الامم المتحدة بأن تميز المسوح بين أنشطة كل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي بالحصول على معلومات عن حجم المؤسسة ونشاطها، وخاصة فيما يتصل بالعاملين في الصناعة.

ولو طبقت دول غربي آسيا المقترحات المقدمة بدقة فسوف يؤدي ذلك الى توثيق أدق لمعدلات النشاط الاقتصادي للمرأة. على أن اتباع تلك الوسائل قد لا يؤدي الى الكشف الدقيق عن عمالة المرأة في القطاع الزراعي والقطاع غير الرسمي من الاقتصاد.

٢- الاستعانة بأساليب أضافية في محاولة تحسين البيانات المتاحة عن عمالة المرأة في منطقة غربي آسيا، ومن أهم الأساليب الممكن اتباعها لتحسين البيانات المتاحة عن عمالة المرأة في القطاع الزراعي والقطاع غير الرسمي من الاقتصاد في كل من الريف والمدينة الاستعانة ببعض البحوث الميدانية التي تعتمد على مسوح استخدام الوقت. وعلى الرغم من أن مسوح استخدام الوقت مكلفة لأنها طريقة كثيفة الاستخدام لليد العاملة، الا أن دقة البيانات المستقاة بتلك الطريقة سوف تساعد الباحثين في منطقة غربي آسيا على تفهم واقع أنماط عمالة المرأة، وبالتالي يمكن وضع الخطط والبرامج الفعالة للعمل على إدماج المرأة في مسارات التنمية العربية.

ومن أهم المشاكل الأخرى التي تعترض معظم النساء في المنطقة العربية سواء كن عاملات فعلا، أو كن يرغبن في العمل، مشكلة ازدواجية الاعمال الملقاة على عاتق المرأة وكيفية التوفيق بين عملها المنزلي والعمل خارج المنزل. ويطرح في هذا المجال ثلاثة خيارات أمام المرأة العاملة هي (*):

١- أن تتفرغ المرأة للعمل المنزلي ولدورها كزوجة وأم، وفي تلك الحالة عليها التضحية بالعمل خارج المنزل. أما اذا كانت هناك حاجة ملحّة لزيادة دخل الاسرة عن طريق عملها، فإن المرأة تستطيع أن تقوم ببعض الاعمال المدرة للدخل في داخل المنزل مما لا يترتب عليه أي اخلال بوظائفها الرئيسة؛

٢- أن تكرس المرأة وقتها للعمل خارج المنزل، وأن يضطلع المجتمع بتسهيل عبء العمل المنزلي وذلك بإتاحة الالات المنزلية الموفرة للعمل، والوجبات السريعة الجاهزة، ودور الحضانة لرعاية الاطفال في أوقات غياب الامهات. وينادي البعض بتعديل جوهري في العلاقات داخل الاسرة العربية، حيث يستطيع الزوج المشاركة في الاعمال المنزلية وفي العناية بالأطفال، مما يخفف من العبء الراهن الواقع على عاتق الزوجة؛

(*) أنظر: نادية رمسيس فرح، «المرأة والعمل في قطاع الصناعة العربية»، ورقة مقدمة للمؤتمر الاقليمي عن التحديات الاقتصادية والاجتماعية في التسعينات: مساهمة المرأة العربية في التنمية المعقود في القاهرة في الفترة من ٢٠-٢٣ أيار/مايو ١٩٩٠.

٣- أما الاختيار الثالث، وهو اتجاه حديث نسبيا، فينادي بمواءمة العمل وخط سير الانتاج وشروطه مع احتياجات الاسرة بحيث تتاح الفرصة للمرأة للاندماج في النشاط الاقتصادي خارج نطاق الاعمال المنزلية. وبالتالي يطالب أصحاب هذا الاتجاه بتعديل شروط العمل الخارجي للمرأة ووضع البدائل المختلفة ضمن تصور لنظام عمل متكامل يضمن حقوقها القانونية. وفي سبيل تحقيق المرونة في شروط العمل الخارجي، هناك بعض المقترحات ومنها(*):

(أ) اتاحة فرص العمل لجزء من الوقت (Part - time work) بحيث تكون المواعيد مرنة، تتناسب مع مسؤوليات المرأة المنزلية، على أن لا يؤدي العمل لبعض الوقت الى استغلال أو تهميش عمل النساء. كما يمكن أن تمنح المرأة اجازة طويلة نسبيا في فترة رعاية الاطفال الصغار، على أن يكون لها الحق في العودة الى عملها الاصلي بعد انقضاء فترة الحضانة، كما يجب ادخال تعديلات على قوانين العمل، بحيث يمكن للمرأة أن تتغيب عن العمل في حالات الطوارئ الحادة، مثل مرض أحد اطفالها، دون أن يؤثر ذلك على استمرارها في العمل؛

(ب) من المقترحات الاخرى في هذا المجال، إتاحة المرونة في تحديد ساعات العمل. وفي ذلك الاطار يتم طرح بعض الخيارات بشأن اقتسام نفس الوظيفة لأكثر من امرأة (Job - sharing) بما يتناسب مع احتياجات المرأة الفعلية . ومن الافكار الاخرى المطروحة، إتاحة العمل بالقطعة (Piece - Work) وبالذات من داخل المنازل، مما يؤدي الى درجة أعلى بكثير من المرونة في الوقت بالنسبة للمرأة العاملة؛

(ج) من التصورات المطروحة لهذا الخيار الثالث أن يتم اختيار بعض الأنشطة الانتاجية وإعادة تنظيم طريقة الانتاج المتبعة، مثل اعادة تنظيم خط سير الانتاج، بحيث تسمح بمرونة في تواجد المرأة على خط سير الانتاج.

(*) أنظر: Riad Tabbarah, "The Third Choice": Adapting Working Conditions to Family Needs," Unpublished paper, (1989),

التي نتج عنها: «الاستراتيجية المقترحة لزيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية: الخيار الثالث» الصادرة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الوثيقة(E/ESCWA/SDP/89).

ولدى النظر الى الخيارات الثلاثة المطروحة، يلاحظ أن المقترح الاول بعودة المرأة للمنزل أو بممارسة العمل من داخل المنزل سيؤدي الى ترسيخ وضع التبعية للمرأة العربية، واحكام سيطرة العلاقات الأبوية حولها، وحرمانها من حق أساسي من حقوق الانسان، هو حق تحقيق الذات من خلال العمل المنتج. علاوة على أن مثل هذا الخيار يهمش من وضع المرأة ويحرم المجتمع ايضا من نصف طاقاته المنتجة.

أما الخيار الثاني فهو الخيار الأمثل، حيث يتاح للمرأة الفرصة الكاملة للاندماج في الاقتصاد القومي وفي مسار التنمية الشاملة. الا أن مثل هذا الخيار، في ضوء التشابك المعقد للانماط الانتاجية العربية، ليس متاحا الا لقلة من النساء العربيات، اللائي تسمح ظروفهن العائلية بعلاقات متساوية داخل الاسرة، وبمستوى اقتصادي معين يتيح لهن الاستعانة بالأجهزة الكهربائية المساعدة للقيام بالعمل المنزلي.

ويبقى الخيار الثالث أمام المرأة العربية، أي الخيار الذي يسمح لها بالجمع بين العمل المنزلي والعمل خارج المنزل ضمن نظام عمل واضح له قواعده وقوانينه ونظمه التي تحمي العاملات والعاملين به. وقد يبدو هذا الخيار، بالذات، الخيار الأمثل المناسب لمرحلة تطور المجتمعات العربية في الوقت الراهن. وعلى الرغم من رجاحة هذا الخيار نظريا، فإن هناك بعض الصعوبات التي قد تعترض التطبيق الأمثل للاقتراحات المقدمة في هذا المجال. ومن أهم الاعتراضات التي قد تُثار على الخيار الثالث أنه يُبقي على التشابك المعقد بين العلاقات الابوية والعلاقات الانتاجية الموجودة في المجتمع العربي، مما يحول في المستقبل دون تطور تلك العلاقات في اتجاه المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات. ومن الصعوبات الاخرى التي تعترض تطبيق مثل هذا الخيار هو أن تطبيق التعديلات اللازمة في خط سير الانتاج غير المنزلي سيتطلب حتما تغييرا في أساليب الانتاج، مما سيؤدي بالقطع، في المدى القصير على الأقل، الى بعض الارتفاع في تكاليف الانتاج. وقد يقبل أصحاب العمل مثل هذا الارتفاع في النفقات اذا ما كانت هناك حاجة ماسة لعمل المرأة، وإذا كان هذا البديل أقل تكلفة من تكلفة استيراد عمالة خارجية وافدة لتلبية متطلبات الانتاج، او اذا ما كان الطلب على العمل الاجمالي أكبر من العرض المتاح. والواقع أن مشكلة عمالة المرأة في العالم العربي ترجع الى ما يلي:

١- ان الدول الغنية تستطيع بسهولة استيراد العمالة اللازمة، دون اللجوء الى عمل المرأة؛

٢- ان الدول الفقيرة نسبيا هي دول ذات حجم سكاني كبير تعاني من مشكلة زيادة عرض العمل عن الطلب عليه. وذلك واضح من ارتفاع معدلات البطالة في الآونة الأخيرة، وخاصة بين النساء المتعلمات والداخلات لسوق العمل لأول مرة. وفي مثل تلك الظروف، سيكون من الصعب اقناع أصحاب العمل بتبني أساليب انتاجية اكثر تكلفة لمجرد إتاحة الفرصة أمام النساء للالتحاق بسوق العمل.

الا أن أهم الاعتراضات على الخيار الثالث تتعلق في الواقع بالاقتراحات الخاصة بنظام العمل بالقطعة.

ففي دراسة لفاطمة المرنيسي(*)، وتبيّن أن كثيراً من النساء المغربيات يعملن في مجالات صناعة الملابس بالقطعة في المغرب، يتضح أن مثل ذلك الاسلوب في العمل يتيح لأصحاب العمل استغلال عمالة المرأة بطريقة بشعة، إذ لا توجد أية ضمانات أو حقوق قانونية للمرأة التي تعمل حسب هذا النظام. وبالتالي فإن اتاحة عمل المرأة بالقطعة وإن كان يوفر قدرا كبيرا من المرونة للمرأة العاملة، يحرمها من معظم مميزات العمل المنظم. وحتى لو صدرت التشريعات الضامنة لحقوق المرأة العاملة بالقطعة، فإنه سيكون من الصعوبة بمكان تطبيق تلك التشريعات، لتشتت العاملات وانتشارهن حسب مواقع اقامتهن.

وعلى الرغم من تلك الصعوبات الحقيقية التي تواجه ما يسمى بالخيار الثالث، فإن من المهم ايجاد طرق جديدة لمواجهة المشاكل المتوقعة، وإتاحة ذلك الخيار لكل من يريده سواء من الذكور أو الاناث، وعدم قصره على عمالة الاناث فقط، وإلا تحول هذا الخيار الى وسيلة جديدة من وسائل التمييز ضد المرأة في مجال العمل.

(*) Fatima Mernissi, "Comment Priver une Ouvriere de son Salaire Minimum," dans F. Mernissi et. al: Femme *Partagees: Famille-Travail. (Casablanca, Maroc: Editions le Fennec, 1988).

رابعا- توقعات المستقبل

ان مهمة إدماج المرأة في مسارات التنمية العربية تتوقف في الحقيقة على ديناميات الاقتصاد العربي والتوجهات التنموية المطروحة. ونمط التنمية الحالي الذي يركز على الاستثمار في الخدمات والبنية التحتية لا يؤدي الا الى استمرار هذا التضافر المعقد بين الانماط الانتاجية الرأسمالية وما قبل الرأسمالية، الذي سبقت الاشارة اليه والمسؤول أساسا عن أنماط واتجاهات عمالة المرأة في منطقة غربي آسيا. وبالتالي، فإن التساؤل عن طريقة إدماج المرأة في مسار التنمية يرتبط الى حد كبير بالسياسات الاقتصادية المستقبلية للدول العربية في منطقة غربي آسيا.

علاوة على أن سياسة الاستمرار في الاعتماد على المصادر الخارجية للدخل - سواء كان ذلك عن طريق تصدير البترول أم عن طريق الاعتماد على تحويلات العاملين في الخارج أم مصادر دخل السياحة والمرافق الاخرى، مثل ايرادات قناة السويس في مصر على سبيل المثال - لن تدفع الاقتصاد العربي الى مسار الاقتصاد المنتج الذي يتجه في الاساس الى اشباع الحاجات الداخلية للمواطنين، بل سيظل هذا الاقتصاد اقتصادا تابعا، معتمدا على آليات السوق الدولية، تقل فيه امكانية التحكم الداخلي في مسارات التنمية المنشودة. ولا يؤثر مثل هذا الاقتصاد على تطور الأنماط الانتاجية العربية الا من خلال مزيد من التشويه والتضافر المعقد بين انماط انتاج متداخلة، تزيد من حدة تقسيم اسواق العمل، وبالتالي تعمل على تباعد الشقة بين فئات المواطنين حسب اندراجهم في هذا النمط الانتاجي او ذاك. ولن تأتي زيادة الطلب على عمل المرأة العربية الا عن طريق دفع الاقتصاد العربي في مسارات من التنمية المستقلة. وتعتمد تلك المسارات على تركيز الاستثمار في القطاعات السلعية من الاقتصاد، أي الزراعة والصناعة.

وفي مرحلة التطور الحالي للاقتصاديات العربية، لن يتحقق تغير مسارات النمو الحالية الا عن طريق اضطلاع الدول العربية بدور نشط وفعّال في المجال الاقتصادي. ولا يتبع ذلك المناداة بتركيز ملكية الاصول الاقتصادية كلها في يد الحكومات (نموذج رأسمالية الدولة) بل قد يكون التدخل الحكومي غير مباشر عن طريق السياسات المالية والنقدية، أو مباشر عن طريق تخطيط الاستثمار في القطاع الخاص، لتوجيه الاستثمارات الخاصة الى المجالات التنموية المنشودة. ويمكن الاستفادة كثيرا من مثال كوريا الجنوبية في مجال تدخل الدولة البناء في دفع مسارات التنمية.

في نفس الوقت، هناك بعض الاقتراحات التي قد تساعد على إدماج المرأة في مسارات التنمية الحالية، دون انتظار التغير الهيكلي المنشود في الاقتصاد العربي. وعلى سبيل المثال يمكن أن يجري دعم بعض الاتجاهات التي تساعد على رفع الطلب على عمل المرأة عن طريق:

١- الارتفاع بالمستوى التعليمي والمستوى المهاري للنساء العربيات. وفي هذا المجال، لا بد من التعرف على ظروف سوق العمل لمعرفة المتطلبات العملية والمهارية لنوعية الاعمال التي تعاني من نقص ملموس في عرض العمل المتاح. فعلى الرغم من توافر عرض كبير من عمل النساء، الا أن معظمهن يعانين من تدني مستوياتهن التعليمية والمهارية.

٢- في حالة النساء العاملات فعلا، يجب توجيه الجهود الى الارتفاع بمستوى الخدمات المساندة لعمل المرأة، وذلك من خلال جهود دولية مكثفة، لأن معظم الدول العربية الفقيرة في المنطقة غير قادرة على توفير مثل تلك الخدمات وبالمستوى اللائق. والمقصود هنا دور الحضانة للأطفال، وتوافر وجبات جاهزة رخيصة للعاملات وما الى ذلك.

٣- إجراء بحوث ميدانية واستطلاع رأي كل من العاملات وأصحاب الاعمال في بعض المقترحات الخاصة بتطوير نظام العمل الجديد الذي أُطلِقَ عليه اسم «الخيار الثالث».